

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

قسم الجغرافيا
و التهيئة العمرانية

كلية علوم الأرض و الجغرافيا
و التهيئة العمرانية

رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الجغرافيا و التهيئة العمرانية

**السكن الفوضوي في مدينة تلمسان و تأثيره على الوسط
حالة حي بودغن
(دراسة جغرافية و اجتماعية)**

**من انجاز الطالب :
دربال محمد الأمين**

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة : د. بن شهيدة ادريس جامعة وهران
المقرر و المؤطر : أ.د تيجان بشير جامعة وهران
الممتحن : د. طهراوي فاطمة الزهراء جامعة وهران
الممتحن : د. لصقع موسى جامعة وهران
الممتحن : د. تلو غيات جامعة وهران

2010/2009

كلمة الشكر

" باسم الله و كفى و الصلاة و السلام على المصطفى "

أتقدم بالشكر الكبير لله على نعمه التي انعم عليا بها جميعها عامة و على نعمة العقل خاصة فبقدرته جلى و على تمكنت من إتمام هذا البحث المتواضع .

كما أتقدم بالشكر الكثير إلى أستاذي و قدوتي في هذه الحياة العلمية الدكتور بشير تيجان الذي لم يبخل عليا يوما بنصائحه و توجيهاته .

الأهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى كل من ساندي و وقف الى جانبي حتى تمكنت
من اتمامه بعون الله وخاصة والدي و زوجتي و جميع الاهل و الاصدقاء

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن « المدينة مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها و تسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي و انسجام الظروف الحياتية التي يجب أن توفرها لسكانها و هي أيضا مرفق من المرافق الأساسية في التنظيم العمراني و تتميته بصورة متوازنة وفقا للأنشطة الإنتاجية و التنظيمية التي ينبغي أن تنمو فيه و الى السياسة الحضرية العامة التي يجب أن تتوجه نحو تنظيم الشبكات الحضرية بشكل متماسك ، تضاف سياسة خاصة بالمدينة و تتصل بالتسيير الناجع و إعادة النظر في الأطر الحضرية ذاتها » (1)

كما أن « ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3 و 6 % سنويا في مختلف أحجام المدن بالجزائر والذي افرز في بعض الأحيان مناطق من الإسكان الحضري المتدهور و الفوضوي و ما يعكسه من سلبيات على البنية الحضرية » (2)

إن البناءات الفوضوية أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة تمثل هاجس لدى السلطات و عائق أساسي لمواكبة التطورات الحضارية و العمرانية فقد أضحت هذه البناءات تشوه النسيج العمراني لمعظم المدن الجزائرية الكبرى و حتى المتوسطة و يرجع ذلك إلى الحاجة الملحة للسكن لأن السكن يعتبر من أولى الأولويات لدى كل مواطن كي يعيش و يستمر في الحياة و قد تفاقمت مشكلة السكن في الجزائر في الثلاثين السنة الأخيرة نظرا لعدم ايلاء الدولة أهمية في انجاز برامج سكنية لتغطية العجز الذي أصبحنا نعانيه و ربما كانت الدولة أنداك محقة لأنها ورثت بعد خروج المستعمر الفرنسي قرابة مليون و نصف المليون مسكن فكان أيامها المجتمع الجزائري الحضري في حالة تشبع من ناحية السكن إلا أن البرامج

(1) رحمانى شريف (1984) - الجزائر غدا ص 240 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بن عنون الجزائر
(2) تيجان بشير (2000) التحضر و التهينة العمرانية في الجزائر ص 01 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية

الاقتصادية التي تبنتها الدولة غداة الاستقلال و إنشاء مراكز صناعية في المدن الكبرى كانت عبارة عن سلاح ذو حدين فمن الناحية الاقتصادية أصبح هناك ما يعرف بالنهضة الاقتصادية الشاملة فقد تطورت الصناعات في شتى المجالات و رافق ذلك جذب لليد العاملة الريفية بالدرجة الأولى مما يعنى تطوير في الصناعة و إهمال للزراعة كل هذه اليد العاملة الوافدة من الريف لابد لها من الاستقرار بالقرب من المناطق الصناعية المشيدة غالبا في عواصم للمدن الكبرى للبلاد في هذه الفترة بالذات أهملت الدولة البرامج السكنية و لم تشدد الرقابة على العمران سواء داخل المدينة أو خارجها و كان جل اهتمامها منصب على النهضة الاقتصادية فاستغل غالبية العمال الذين كانوا يبحثون عن مأوى لهم هذه الفرصة بما فيها الثغرات القانونية الخاصة بالتعمير.

فشيّدوا تلك المستوطنات الفوضوية بمواد بناء أولية على أراضى جُلها تابع للدولة فأصبحت هذه المستوطنات تنمو يوما بعد يوم كالفطريات دون أن تجد من يقف أمام انتشارها و ضع حد لها فاستغل هذه الفرصة مجموعة من الانتهازيين و قاموا إما بتوسيع الأحياء الفوضوية الموروثة عن المستعمر الفرنسي و هي قليلة جدا أو بإنشاء أحياء جديدة سواء كما سبق ذكره على أراضى تابعة للدولة أو أراضى تابعة للخوادم قاموا بتجزئتها بطريقة غير شرعية كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في ظهور ما يعرف بالأحياء الهامشية .

لقد عرفت مدينة تلمسان ظاهرة البناء الفوضوي إبان فترة الوجود الفرنسي على أرض الوطن و ازدهرت بصفة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة استجابة للحاجيات المتزايدة للسكن بفعل عوامل الهجرة الريفية و استفحال ظاهرة البطالة و انتشار المضاربة العقارية بدون رخص حيث ازدهرت في ظل هذه العوامل و غيرها الأحياء الهامشية و البنائيات العشوائية و أحياء القصدير في نواحي المدينة و على أطرافها كما ينتشر الفطر و ما تزال مافيا البناء العشوائي بمدينة تلمسان تواصل نشاطها في غياب إجراءات فعلية للمراقبة و الحد منها و وربما بتواطىء المسؤولين و المنتخبين ، « إن نظام التعمير عندنا لا يرتبط سوى ارتباط ضعيف - بالتعمير الاقتصادي - القائم على التصنيع و الأنشطة المتولدة عنه

في المدن ، فقد قام هذا النظام من ناحية أخرى على حساب الأرياف إذا أخذنا في الاعتبار انه تطلب التخلي كلية عن الأنشطة الريفية في نفس هذه المناطق التي تعاني عادة من مصاعب ، ومن حيث اتساع نظام التعمير هذا اخذ في الأخير طابعا عشوائيا انعكس على الموارد الطبيعية من خلال تبذير المياه و الاستحواذ على الأراضي الفلاحية الخصبة و الأعمال الكثيرة التي ألحقت أضرارا بالبيئة » (1)

لذا أصبحت الكثير من هذه الأحياء الفوضوية عبارة عن قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة و خير دليل على ذلك حيي الكدية و بودغن .

ففي هذا الأخير التهم البناء مساحة تقدر بأكثر من 127 هكتار و ذلك أمام مرأى المسؤولين حيناً وفي غفلة منهم حيناً آخر .

بنايات من أكثر من طابق شيدت بدون مواصفات تقنية حتى أن مظاهر الغش في البناء تبدوا واضحة للعيان ، فمعظم البنايات شيدت بدون وجود تصاميم ميدانية و بدون احترام أدنى الشروط المطلوبة لانجاز أي مسكن كان سواء من حيث التهوية أو الربط بالشبكات الأساسية أو غيرها .

زد على ذلك موقع الحي بحد ذاته يشكل خطرا على ساكنيه إذ يخيم عليه شبح الانهيارات الصخرية (تلك الكتل الصخرية الكبيرة التي توجد أسفل هضبة لالة ستي) مما قد يؤدي إلى كارثة إنسانية محتملة قد تأتي على عشرات المباني .

(1) رحمانى شريف (1984) - الجزائر غدا ص 231 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

وأنت تتجول بين أزقة حي بودغن فلاشيء يوحي لك بوجود صيانة للمنازل و النظافة و التصميم العمراني المنسجم ، بنايات مشوهة في العلو و المساحة و أغلبها غير مستوفي لشروط البناء فهي تفتقد لأبسط معالم السلامة و الأمن و الشروط الصحية و بيئة جمالية تتماشى و معالم و جمال مدينة تلمسان العتيقة .

فحي بودغن يمثل إحدى الإشكالات العويصة التي تصنع جزء من حالة التدهور العام الذي يطبع المجال الحضري في مدينة تلمسان .

تعريف البناء الفوضوي

لقد ظل مفهوم السكن الفوضوي يفتقد إلى صفة الإجماع حول معنى محدد و صالح لكل البيئات الاجتماعية بشكل انعكس على جملة من واقع التسمية المعتمدة اليوم حيث تتداول في اللغات العالمية مصطلحات متباينة و التي تستخدم بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى مثل السكن الهش ، السكن القصديري ، السكن العارض الخ . البناء الفوضوي هو ظاهرة لنمو المساكن الشعبية الحرة ، وقد نشأ بإرادة كاملة لقاطنيه و ينمو طبقا لأنماط محددة و متكررة و هو غير رسمي لكونه بدون ترخيص إداري . كما يمكن تعريفه على أنه نمو لمجتمعات و إقامة مباني و مناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمنطقة التي تنمو بداخلها أو حولها و متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو و الامتداد و هي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران .

أو هي مجمل المساكن التي لا يتوفر فيها الحد الأدنى من حيث الأمن و الراحة لحياة أسرية لائقة ، وهي عبارة عن بيوت من الوسائل المسترجعة كالحديد و الطوب و تقطنها فئات محرومة تعاني من البطالة و الجوع و يبدو هذا النوع من البناء حكرا على الدخلاء و النازحين الجدد ممن ينظر إليهم كغرباء عن المنطقة .

و بالرجوع إلى هذه التعريفات نجد أن المساكن الفوضوية تقوم بتخطيط و تشييد السكان بأنفسهم دون الرجوع إلى السلطات المحلية و على أراضي زراعية أو تابعة للدولة و غالبا ما تكون على أطراف المدينة و على جوار المناطق الصناعية و سفوح الجبال و المناطق الأثرية وهي غير مخططة و غير خاضعة للتنظيم و لا يسمح بالبناء عليها .

لكن وفي الوقت الراهن و على عكس ما كان يعتقد سابقا لم يعد « السكن الفوضوي مأوى للفئات المعوزة و المتدنية من المجتمع بل توسع مفهوم الإقامة بهذه المناطق ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية و بنسب متفاوتة كالتجار و الحرفيين و الإطارات المتوسطة إلى جانب المعلمين » (1).

الأسباب التي أدت إلى ظهور المناطق العشوائية في الجزائر :

« إن غياب المراقبة الإدارية المشددة في مجال تسيير المدن و النسيج العمراني بصفة عامة أدى إلى توسيع مجال البناءات العشوائية بحواف المدن و على حساب الأراضي العمومية بحيث أصبحت هذه المستوطنات الفوضوية نقاط استقبال الوافدين من الأرياف و البوادي رفقة أفراد الأسرة و العائلة و أحيانا أفراد القبيلة ككل » (2)

تعود مشكلة ظهور المناطق العشوائية في الجزائر إلى بداية القرن العشرين وذلك متواكبا مع التوسع العمراني السريع و إعادة التعمير بعد الاستقلال ، مع تركيز الخدمات و المصالح الإدارية في المدن الكبرى و الرئيسية و ظهور العديد من الصناعات الحديثة و بالتالي إنشاء مناطق صناعية جديدة ، كل هذا أدى إلى زيادة الهجرة الداخلية للأفراد و النزوح من الريف إلى المدن سعيا وراء الحصول على فرص للعمل و بالتالي تحسين ظروف الحياة .

إلا انه « تقلصت الأحياء القصديرية في الجزائر في المرحلة ما بين 1962 – 1970 نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية متكونة في الغالب من السكن الشاغر بعد مغادرة ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف من الأوربيين للجزائر » (3)

(1) TIDJANI . B (2005) la problématique de l'habitat illicite spontané , précaire ou insalubre P 08 géographie et aménagement N 11 Editions dar el Gharb

(2) اد تيجان بشير(2000)- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .

(3) اد تيجان بشير(2000)- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .

و مع سعي هؤلاء النازحين من الريف إلى المدينة للحصول على مسكن ملائم حسب
مواردهم الضئيلة داخل النسيج السكني للمدينة ، فقد لجأوا إلى أطراف المدن حيث الأراضي
الزراعية فأقاموا تجمعات عشوائية بتكاليف اقل ولكن بدون أدنى خدمات .

« بسبب سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن و جمود حظيرة السكن الحضري
تواجدت ظاهرة الأحياء القصديرية ، و استمر نموها و انتشارها بشكل سريع فيما بعد حول المدن الكبرى
خصوصا و باقي التجمعات الحضرية عموما ، و فاق معدل نموها المقدر ب 10 % سنويا معدل النمو
الحضري المقدر ب 5 % بحيث أصبحت اغلب المدن الكبرى و المتوسطة و حتى الصغرى في بعض
الأحيان محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني و بطريقة عشوائية
و سريعة عجزت المصالح الإدارية و الجماعات المحلية من إيقافها و التحكم فيها » (1) .
ولم تنتبه الأجهزة الإدارية في الجزائر إلى خطورة المشكلة في حينها ولم يتم اتخاذ أي
إجراء لمواجهةها في البداية و ترك المناطق العشوائية تنمو و تنتشر داخل الكتل السكنية
الحضرية القائمة و على أطراف المدن مثل قسنطينة و الجزائر العاصمة و وهران
و تلمسان .

« قد توصلت الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى وجود علاقة حثيثة بين أزمة السكن الحضري
و انتشار البناءات الفوضوية بحواف المدن شمال الجزائر التي وصل عددها إلى حوالي 250000
كوخ قصديري مع مطلع 1990 يقع اغلبها بحواف المدن الكبرى و المتوسطة شمال الجزائر ، و التي
تمثل أتعس مظاهر الشقاء و البؤس التي يعاني منها قاطنوها في الوقت الراهن » (2)

(1) اد تيجان بشير(2000)- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات
الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .

(2) اد تيجان بشير(2000)- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات
الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .

وقد كانت هناك بعض العوامل القوية التي ساعدت على نمو و انتشار السكن العشوائي في الجزائر يمكن أن نلخصها فيما يلي :

- 1- عدم استعداد المدن لاستقبال كل هذه الأعداد الوافدة من الريف .
 - 2- النقص في عدد السكنات و البرامج السكنية لمواجهة الطلب المتزايد على السكن .
 - 3- أصبحت المدن الكبرى شديدة الجذب نتيجة تركز الخدمات وفي المقابل أصبح الريف شديد الطرد نتيجة ندرة الخدمات و الإمكانيات .
 - 4- ارتفاع أسعار الأراضي و الشقق السكنية في المناطق التي تتمتع بالمرافق العامة (مياه الشرب , الصرف الصحي , الكهرباء) .
 - 5- التهاون و التسامح و التواطؤ مع منتهكي القوانين و مغتصبي الأراضي من قبل السلطات الرسمية نتيجة لعدم توفر بدائل أخرى مناسبة .
- فأصبحت هذه المناطق تفرض أمرا واقعا و شكلت جماعات ضغط أجبرت الحكومة الجزائرية على النظر إليها من خلال تهيئتها و إيصال مختلف الشبكات إليها كالغاز و الماء و الكهرباء و خير دليل على كل هذا الحي الذي نحن بصدد دراسته " حي بودغن " بتلمسان .

انعكاسات المناطق العشوائية على المجتمع و المدينة :

« إن الإفراط في التمرکز داخل مدن متضخمة و مختلفة يضاعف حالات الصراع و التصادم فوق فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة و تتفاقم الحاجة إلى الشغل و السكن ، ويحتد الصراع على مجال الحياة و تتولد عن هذه الحالة و ضعیيات تآزم تساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن و العقار و التجهيزات العمومية مما يثقل ميزانية التجهيزات و التدخلات العمومية » (1)

(1) رحمانی شریف (1984) - الجزائر غدا ص 38، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

لقد نشأت هذه الأحياء و توسعت على حساب مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مما ينعكس سلبا على المنتج الزراعي في هذه المناطق « ظاهرة البناء الفوضوي التي انتشرت و نمت بجل حواف المدن الجزائرية الكبرى و المتوسطة تكون قد توسعت على حساب مساحات مهمة من الأراضي الزراعية » (1)

كما تشكل الأحياء العشوائية فضاءات واسعة لارتكاب كل أنواع الجرائم من قتل إلى السطو المسلح و السرقة و المخدرات و الشعوذة و مأوى للهاربين من العدالة . « ينتج عن هذه الأحياء وبصفة مباشرة إتلاف سريع للتراث العقاري الهام الذي يخص المناطق التاريخية و يجتمع في شكل -غيطو- حضري كل مؤشرات أزمة اجتماعية حادة بدأت آثارها تتحلى في مظاهر تهميش و آفات اجتماعية ، نشاطات غير شرعية و قابلية لتلقي ثقافات أجنبية و تطرف » (2) لقد تحولت هذه الأحياء إلى أمكنة تأوي المخالفين للنظام و الخارجين عن القانون ، يختار المجرمون تلك الأحياء لوقوعها في مناطق جبلية و مبانيها أشبه بالكتل المتشابكة و دهاليزها ضيقة مما يصعب الوصول إليها .

تزداد في المناطق العشوائية معدلات الجريمة و تنتشر فيها الأنشطة الاقتصادية الهامشية و غير المشروعة و تصعب السيطرة عليها . لقد أصبحت هذه المناطق نقطة جذب للكثير من أصحاب حالات الفساد الأخلاقي و مصدر إزعاج للأحياء المجاورة لها و تشمل مشكلة أمنية تحول دون التحكم فيها أو ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في حالات الضرورة كالإسعاف أو الإنقاذ في حالات الحريق أو الزلزال أو مطاردة المجرمين .

(1) اد تيجان بشير(2000)- التحضر و التهينة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .
(2) رحماني شريف (1984) - الجزائر غدا ص 240 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر

- إن إقامة هذا الحي و في هذه المنطقة رغم انه يأوي آلاف العائلات إلا انه يمثل بطريقة أو بأخرى نقطة سوداء لمدينة تلمسان ويكمن ذلك في :
- إضافة نسيج عمراني مشوه إلى الكتل العمرانية الأساسية لمدينة تلمسان .
 - النقص الشديد في المرافق العامة و خاصة الصرف الصحي أدى إلى تلويث البيئة بالمنطقة .
 - التزاحم الشديد للمباني و عدم ترك فراغات و شوارع واسعة يؤدي إلى زيادة و انتشار الأمراض بين السكان .
 - نتج عن التخطيط العشوائي القائم على اجتهادات شخصية أو التصميم الداخلي للوحدة السكنية مناطق مشوهة عمرانيا و معماريا يصعب معها الإصلاح و الارتقاء بالحي .

إشكالية البحث:

إن اختلاف موضوع هذه الإشكالية عن المواضيع و الإشكاليات السابقة التي درست هنا و هناك من طرف الباحثين حول البناء الهش هو أن محور الدراسة لا يهتم بالجانب العمراني فقط لحي بودغن ، وإنما يتطرق إلى ساكنيه و يحلهم من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية بالتركيز على الجوانب الديمغرافية و الهجرة و حالة المسكن و أنماطه و ما هي آفاهه و تنظيمه و دمجهم مع مدينة تلمسان و خصائصها العمرانية و التاريخية و كيف يمكن دمجهم مع البرامج التهيئية الكثيرة في هضبة لالة ستي بحيث لا يشوه المنظر الجمالي للمدينة و مشاريعها الكثيرة و مدى استعداد السكان لهذا الدمج أو إيقافه بالخصوص عند التوسع العمراني .

إن البناء الفوضوي في الجزائر أصبح يفرض نفسه بقوة كمشكل يجب الالتفاف إليه و البحث في خلفياته و حيثياته و البحث عن الحلول الناجعة من اجل الحد منه بعد أن أصبح هذا البناء كالسرطان ينخر النسيج الحضري و يشوه وجه المدن و يتكاثر بسرعة كالفطريات , و بذلك فهو يؤثر على التنمية الحضرية المستدامة .

فالسكن الفوضوي أصبح واقعا مفروضا لا يمكن تجاهله من طرف المسؤولين لماله من انعكاسات سلبية على الصعيد الواسع العام سواء بالنسبة للوعاء العقاري الذي يحوي هذه البناءات و عدم انسجامه مع مخطط العمران ، أو الوسط الاجتماعي وما تنتجه هذه الأحياء من مشاكل اجتماعية و آفات متنوعة ، و الانعدام الكلي للتجهيزات الضرورية و المرافق و الخدمات الحضرية الأساسية على مستوى المسكن أو المحيط . ومدينة تلمسان من بين أهم المدن الجزائرية في الغرب التي تعاني من هذه المشكلة ، فإذا تفحصنا مجمعة تلمسان نجد أن البناءات الفوضوية تعكس بصفة عامة صعوبة الحصول على مسكن اجتماعي حضري و الحالة الاجتماعية المتدهورة للسكان في الأرياف و نتيجة للنمو الديمغرافي و الاكتظاظ من جهة و الهجرة إلى المدينة من جهة أخرى خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة على الانفلات الأمني في العشر سنوات الأخيرة . سنركز دراستنا على حي بودغن كحي سكني فوضوي من بين الأحياء الهامشية . ولمعالجة هذه الظاهرة بهذا الحي يمكن طرح الأسئلة التالية :

- ما هي الظروف و العوامل التي أدت إلى ظهور الحي من الجوانب التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ؟
- من هؤلاء السكان ؟ وكيف وصلوا إلى الحي ؟ وبأي طريقة تحصلوا على هذه المساكن ؟
- ما مدى مساهمة الدولة في التكفل بهذا الحي و خاصة من حيث تجهيزه بالهياكل و الشبكات القاعدية ؟ وما هي البرامج المطبقة لأجل ذلك ؟
- هل للوضعية الاجتماعية علاقة بنوعية المسكن ؟
- ما هو رأي السكان في هذه الأحياء ؟ وماذا يقترحون لتحسين واقعهم المعاش ؟
- ما مدى اندماج الحي مع المدينة ؟
- ما مصير الحي و آفاقه حسب رأي السكان ؟ و السلطات المحلية ؟
- ما هي الحلول التي نقترحها من أجل إيقاف و تنظيم هذا الحي و دمجها مع النسيج العمراني للمدينة ؟
- كيف يمكن دمج سكان هذه الأحياء مع المجتمع الحضري التلمساني ؟

أهمية الدراسة :

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسبر أغوارها و محاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاته , و يكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي و مناهجه مع استخدامها بطريقة علمية و موضوعية .
إن البحث العلمي في ميدان التهيئة العمرانية يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين :
أولهما نظري و الثاني عملي .

الهدف النظري :

يتم من خلاله التعرف على طبيعة الحقائق و المعطيات الميدانية و النظم الاجتماعية و الاقتصادية و تكوين قاعدة من المعطيات حول موضوع البناء العشوائي في الجزائر عموما و تلمسان خصوصا .

الهدف العملي :

يمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم و وفق ما يرضيه التطور و الازدهار الطبيعي للمجتمع من حلول تقنية و عمرانية لحي بودغن و الحد من توسعه و دمجها في النسيج العمراني بمدينة تلمسان .

منهجية البحث :

أردنا في بحثنا هذا التطرق إلى إحدى الإشكالات العويصة التي تصنع جزء من حالة التدهور في المجال الحضري و العمراني للمدن الجزائرية و ما تخلفه من إفرات متعددة التنوع و متباينة التأثير في مسيرة التنمية المحلية .

ولأجل بلوغ الهدف المنشود اعتمدنا في هذه الدراسة وبتوجيه من الأستاذ المشرف على المراحل التالية :

1- مرحلة البحث النظري :

في هذه المرحلة تم الاطلاع على مجموعة من الكتب و المجالات العلمية ورسائل التخرج و جميع المراجع المتوفرة التي لها علاقة بموضوع البحث رغم عدم توفرها بالقدر الكافي نظرا لإحجام الباحثين للتطرق إلى هذا الموضوع منها :

- جميع المراجع التي لها علاقة بالموضوع

- الكتب المنشورة في الجزائر و البلدان الأخرى

- المقالات في وهران و غيرها

- الأطروحات في وهران و باتنة

- المذكرات في وهران و المسيلة و باتنة الخ

2- مرحلة البحث الميداني :

وهي أهم مرحلة في هذه الدراسة انطلاقا من تحديد منطقة الدراسة وصولا إلى تجميع كل المعطيات الميدانية الأساسية في الدراسة و تنقسم إلى فرعين :

أ- التحقيق الميداني :

تعتمد هذه المرحلة على استمارة الاستبيان و التي من خلالها نحدد الهدف من الدراسة وهي السبب الرئيسي للاقتراب من السكان و معرفة المنطقة و خصوصياتها بقدر كافي للشروع في البحث و قد قمنا بملء 545 استمارة استبيان من قبل أرباب الأسر موزعة على 503 مسكن بالحي المعني بالدراسة

ب - جمع المعطيات التقنية و الإدارية :

في هذه المرحلة تم الاتصال بجميع الهيئات و الإدارات العمومية التي لها علاقة بموضوع الدراسة سواء من قريب أو من بعيد و قد تم التوجه إلى كل من :

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية تلمسان .

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية منصوره .

- مديرية البناء و التعمير لولاية تلمسان .

- مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية تلمسان .
 - مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية تلمسان .
 - الديوان الوطني للإحصائيات .
 - مكتب الدراسات و الانجاز العمراني URBAT
 - الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية لولاية تلمسان ANAT
 - الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن AADL
 - الديوان الترقية و التسيير العقاري لتلمسان OPGI
 - المحافظة العقارية لولاية تلمسان .
 - المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز .
 - مؤسسة الجزائرية للمياه .
- 3- مرحلة دراسة و معالجة المعطيات :

خلال هذه المرحلة تم جرد جميع المعطيات وتحليلها و استخراج منها جداول و خرائط لتسهيل قراءتها و ذلك بالاعتماد على الأنظمة المعلوماتية .

هيكلية البحث :

وقد تم تجزئة هذا البحث إلى مقدمة عامة و ثلاثة أبواب و ثمانية فصول و خاتمة الباب الأول كان عبارة عن دراسة تحليلية للحظيرة العمرانية لحي بودغن , ففي الفصل الأول تطرقنا إلى كل ماله علاقة بالمسكن أما في الفصل الثاني من هذا الباب درسنا العلاقة بين السكن و سكان الحي أما في الفصل الثالث فتناولنا فيه التجهيزات المنزلية و الشبكات الأساسية في الحي .

الباب الثاني تناولنا فيه خصائص و مميزات سكان الحي ففي الفصل الرابع منه تطرقنا إلى الدراسة الاجتماعية و الديمغرافية ، أما الفصل الخامس فاتجهت فيه للدراسة السوسيواقتصادية .

الباب الثالث خصصناه لواقع و أفاق الحي ففي الفصل السادس منه تناولنا علاقة الحي بالمدينة الأم أما الفصل السابع فجزأناه إلى جزأين في الجزء الأول عرضنا وجهة نظر

السكان و مكاتب الدراسات فيما يخص تهيئة الحي و عصرنته أما في الجزء الثاني عرضنا وجهة رأي الباحث فيما يخص تهيئة الحي و عصرنته .
وأخيرا خاتمة عامة تحوي خلاصة و نتائج هذه الدراسة .
هذا بالإضافة إلى ملحق خاص يضم جميع التشريعات و القوانين التي لها علاقة بالبناء الفوضوي و جدول يضم مختلف التسميات و المصطلحات المتعلقة بالبناء الفوضوي و هذا الملحق يمكن أن يكون مرجعا رسميا يساعد كل من يريد التطرق إلى موضوع البناء الفوضوي من حيث الدراسة و البحث .

أرضية الدراسة :

يقع حي بودغن جنوب مدينة تلمسان على أقدام سفح هضبة لالة ستي التي يفوق ارتفاعها 800م عن سطح البحر و يمتد على مساحة تفوق 1270000 م² يقع على تراب إقليم بلديتين متجاورتين هما بلدية تلمسان و بلدية منصوره يحده من الشمال شارع الشهيد عمراوي عبد القادر و نهج الشهيد احمد بلعباس و من الشرق حي القلعة و من الغرب حي الرياض الكبير و بعض الأراضي الفلاحية أما من الجنوب فنجد جوالق هضبة لالة ستي التي أقيمت فوقها برامج ترفيهية و سياحية من الدرجة الأولى و أصبحت مربوطة بمدينة تلمسان بواسطة المركبات الهوائية (التفريرك) .
و الخريطة رقم (01) توضح ذلك :

الخلاصة

في هذا التقديم أردنا أن نعطي مفهوما عاما للمدينة و وظائفها الحضرية وما هي العلاقة بين كل ذلك و انتشار البناء الفوضوي و انعكاسات ذلك على المدن الجزائرية .
ثم تطرقنا إلى بؤادر ظهور هذا النوع من البناء في الجزائر بصفة عامة و بمدينة تلمسان بصفة خاصة و ها هي العوامل المساعدة على ذلك و المراحل التي مر بها ، وما هي انعكاسات هذه المناطق العشوائية على المجتمع و المدينة .
ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة التي تمحورت بالأساس حول البحث عن الخلفيات التي أدت إلى ظهور حي بودغن و المراحل و الطول المقترحة للحد من توسعه و قد طرحنا عدة أسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث .
ثم الهدف من هذه الدراسة و الطريقة المتبعة لعلاج هذه الظاهرة مع ذكر جميع الهيئات و الإدارات و المكاتب التي ساهمت في هذه الدراسة .
وأخيرا قمنا بالتعريف بمنطقة الدراسة من حيث الموقع و المساحة .

المراجع :

- (1) تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .
- (2) تيجان بشير(2000)- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 53 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،بن عكنون ، الجزائر .
- (3) رحماني شريف (1984) - الجزائر غدا الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- (4) بوجوقاريني جاكلين ترجمة عبد القادر حلومي (1989) الجغرافية الحضرية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر .
- الرميني فوزية (2000) - الشبكة الحضرية في شمال غرب الجزائر بين 1987- 1998 مجلة جغرافيا و تهيئة ، العدد 7 دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .
- (5) Tidjane .B (2005) la problématique de l'habitat illicite , spontané ,précaire géographe et aménagement N ° 12 , AGAT, Oran .

الباب الأول

دراسة تحليلية للحظيرة العمرانية لحي بودغن

الفصل الأول

السكن

تمهيد :

وللاطلاع على هذا الموضوع نعود إلى تاريخ نشأة الحي و الظروف السائدة آنذاك ، فتاريخ نشأته تعود إلى أربعينيات القرن الماضي ففي هذه الفترة بالذات بدأت البذور الأولى لهذا الحي من طرف سكان رحل تحالف عليهم المستعمر الفرنسي و الظروف الاجتماعية القاهرة للتوطن في هذه المنطقة ، يقول بعض السكان أنها كانت ارض لا تصلح حتى للزراعة و بما أنها عبارة عن منحدر جبلي فكانت تمتاز بوجود العديد من الكهوف الصغيرة هذا ما سهل الإقامة بها من طرف هؤلاء السكان فكان في البداية عبارة عن سكن بدائي و بمواد تقليدية و بما أن السكن الفوضوي في جميع بقاع العالم إن لم يجد ما يوقفه فانه سوف ينتشر كانتشار النار في الهشيم يبدأ تدريجيا في التوسع .

الوضعية القانونية للمساكن :

لمعرفة ملكية المسكن دور مهم في الدراسات العمرانية لمنطقة ما لأنها تؤثر بصفة مباشرة في نوع الدراسة خاصة إذا كانت هذه المنطقة تحتاج إلى تدخل من طرف الدولة من اجل إحداث تغيير جزئي أو جذري أو لحماية المنطقة من خطر ما . فالوضعية القانونية للمسكن و نعني بها نوع الملكية هي عامل أساسي لابد من معرفته قبل الإقبال على هذه الدراسة.

ومن خلال الدراسة الميدانية لحي بودغن اتضح انه من مجموع 503 مساكن العينة المدروسة وجدنا تباينا واضحا في نوع الملكية ، فمن السكان من قام بشراء الأرض بورا من طرف سماسرة ومضاربين يعيشون على هذه المهنة فقط استولوا على الأرض بصفة أو بأخرى وقاموا بتوزيعها إلى قطع تمهيدا لبيعها أو تشيدها ثم بيعها أو تأجيرها بطريقة غير شرعية نظرا لموقعها الجغرافي و تركيبها الجيولوجية فهي ارض لا تصلح للزراعة الجيدة

و لا لإقامة مشاريع تنموية فلم يجد أصحابها مفرًا من بيعها لفئة من المضطرين من أجل تشييد منازل أو تأجيرها لهم دون مراعاة سند الملكية .

فأغلبها إن لم نقل كلها لم تسجل في المحافظة العقارية لمدينة تلمسان إلى يومنا هذا، إنما اكتفى أصحابها بعقود عرفية غير موثقة (عقود تكتب لدى الكاتب العمومي بحضور شاهدين فقط).

وهذه الفئة ممن قاموا بشراء الأرض تقدر نسبتهم بحوالي 22.07 % من مجموع مالكي المساكن حسب العينة المدروسة في المنطقة .

أما الفئة الثانية هم أناس استولوا على الأرض دون وجهة حق و قاموا بتشييد منازل لهم في مواقع لا تصلح لأي شيء حتى لمفرغة قمامة ، إلا أنهم استغلوا وضع البلاد في سنوات خلت و قاموا بالاستحواذ على بقايا غابة على سفح هضبة لالة ستي وشيدوا مساكن لهم وهم الآن لا يملكون أي وثيقة مهما كان نوعها لإثبات ملكيتهم لهذه المنازل وهذه الفئة تمثل حوالي 25.45 % من مجموع سكان العينة .

أما الفئة الثالثة وهم الأقرب إلى الشرعية فهي تمثل السكان الذين قاموا بشراء مساكن من طرف الغير بعقود موثقة أو عرفية ، فالذين يملكون عقود موثقة فوضعيتهم قانونية 100% أما الجزء الثاني أصحاب العقود العرفية فهم في طريق التسوية بعدما قامت مديرية مسح الأراضي لولاية تلمسان ببدء إجراءات تسوية الوضعية القانونية لهذه العقارات وأفراد هذه الفئة يمثلون النسبة الكبيرة و المهمة في الحي حوالي 45.92 % حسب العينة المدروسة .

وأخيرا نجد فئة تمر مرور الكرام على هذا الحي وهم المستأجرون للمنازل وعددهم قليل جدا اضطروا لاستئجار منازل لفترات متباينة و لظروف مختلفة و بأسعار متفاوتة وكلهم أجمعوا على مغادرة الحي في أقرب فرصة ممكنة وهم لا يمثلون سوى 06.56 % من مجموع سكان العينة المدروسة .

نمط وحالة المسكن :1 - نمط المسكن :

« إن أي حي يختلف عن الآخر من حيث نوع المساكن ونمطها، و المقصود به التمييز بين مجموعة من الحقائق و الخصائص لمجموعة من المساكن تشترك فيما بينها بعدد من الصفات حيث تتميز عما جاورها » (1)

« يعبر المسكن عن الحالة الاجتماعية و الاقتصادية لساكنيه فالناحية المرفولوجية و نوع البناء و الموقع هي المؤشرات الأساسية في تبيين نوع المسكن » (2)

أما حي بودغن فإننا نميز به أربعة أنماط متباينة حسب العينة التي تحوي 503 مسكن :

1 السكن العصري الحديث :

وهي البنايات التي شيدت منذ فترة ليست بالكبيرة ووفقا لمعايير عمرانية و بأدوات عصرية و تحتوي كل الضروريات من صفاتها الأساسية و جود الملكية العقارية للمبنى إلا أن توضعها ينتشر على امتداد الطرق الرئيسية للحي و يقدر عددها حسب العينة ب 104 مسكن .

2 السكن العادي التقليدي :

هو الطابع الغالب على الحي فهو يمثل مجمل السكنات التي شيدت عبر فترات مختلفة خاصة في ستينات و سبعينات القرن الماضي ، فهذه المساكن تعرف بالبساطة من حيث المظهر الخارجي و المواد المستعملة في البناء معظمها يشكل خطرا على ساكنيها نظرا لحالة الاهتراء التي وصلت إليها و عددها يقدر ب 259 مسكن متواجد عبر أرجاء الحي .

(1) لعروق محمد الهادي (1984) مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران - المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
 (2) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 29، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

3 السكن القصديري :

هي سكنات مميزة جدا سواء من حيث فترات تشييدها (بعد سنة 1990) ، أو من حيث المواد المستعملة في البناء ولها ميزة مهمة إذ أننا نجدها تنحصر في أقدم سفح هضبة لالة ستي و في الجهة الغربية من الحي و يقدر عددها ب 133 مسكن .

4 سكن مختلط :

هذا النوع من المساكن قليل جدا بمقارنة باقي أنواع المساكن إذ يقدر عددها ب 7 فقط فهي في الأصل عبارة عن تجاويف طبيعية أو صناعية مغارة أو كهف في الجبل يضاف إليها غرفة أو غرفتين إما بالقصدير أو بالاسمنت مع وجود شبه فناء وكلها تقع في الجهة العليا من الحي أي على جدار هضبة لالة ستي .

الصورة رقم (01) نموذج للسكن المختلط (2008)



المصدر: صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

الجدول رقم (01) نمط المباني بحي بودغن: (2008)

النسبة	العدد	نمط المباني
20.68	104	سكن عصري حديث
51.49	259	سكن عادي تقليدي
26.44	133	سكن قصديري
1.39	7	آخر
100	503	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

2 حالة المباني في الحي :

ونقصد بمفهومها مدى صلاحية هذه المباني للوظيفة السكنية ومدى توفرها على التجهيزات المطلوبة الأساسية منها و الثانوية و لقد اعتمدت في هذا التصنيف على المظهر الخارجي للبنية من حيث الطلاء و التلبيس و أيضا من حيث قدم وحادثة المبنى و مدى توفره على شقوق و ملامح الرطوبة و على هذا الأساس قمت باستخراج ثلاثة مجموعات موضحة في الشكل التالي :

1 مباني في حالة جيدة :

وهي تختلف من حيث النمط منها العصري و التقليدي إلا أن مظهرها يوحي بأنها تصلح للوظيفة السكنية وهي تمثل نسبة 41.55 % من مجموع مساكن العينة المدروسة ، كما أنها لا تشكل خطرا على ساكنيها .

2 مباني في حالة متوسطة :

كلها سكنات تقليدية تصلح كمساكن إلا أنها تحتاج إلى اهتمام خاص من اجل المحافظة عليها من الأخطار وهي تمثل نسبة 21.27 % من مجموع مساكن العينة . وحسب الملامح الخارجية يلاحظ أن أصحابها ذوي الدخل المحدود .

3 مباني في حالة رديئة :

هذه المباني لا تتوفر على أدنى شروط الحياة ، فهي تتكون من مساكن قصديرية وأخرى تقليدية على وشك الانهيار ، كما أنها تشكل خطرا على ساكنيها فهي بقدر ما تاويهم تعرض حياتهم للخطر .

وحسب الشكل تقدر نسبة هذه المباني بنسبة 37.18 % من مجموع مباني العينة ، كما أن المظهر الخارجي لها يعبر عن مدى تدني المستوى المعيشي لسكانها .

الجدول رقم (02) وضعية مباني حي بودغن: (2008)

النسبة	العدد	وضعية المباني
41.55	209	حالة جيدة
21.27	107	حالة متوسطة
37.18	187	حالة رديئة
100	503	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

هذا التقسيم كان من حيث صلاحية المبنى للوظيفة السكنية إلا انه يمكن تقسيم المبنى من حيث المظهر الخارجي و الملامح المميزة له ، وهنا اعتمدنا التقسيم التالي :

أ- البنايات الكاملة :

تشكل نسبة لا بأس بها في الحي ونقصد بها تلك البنايات الحديثة الكاملة من حيث مظهرها الخارجي إذ أنها بنيت بطريقة عصرية وبمواد حديثة وذات قابلية للتوسع العمودي و حسب الجدول رقم (3) فان نسبتها تقدر ب 33.60 % من مجموع بنايات العينة . هذه البنايات لم توجد نتيجة لتجزئات عقارية حديثة و إنما هي في الأصل كانت عبارة عن بيوت قديمة اضطر ملاكها إلى تهديمها و إعادة بنائها من جديد .

1 أسباب اكتمال البناية :

من خلال التحقيق الميداني و بالاستعانة باستمارة الاستبيان اتضح لنا بان السبب الرئيسي وراء اكتمال هذه المباني هو تسوية الوضعية القانونية لهذه البنايات فكلها تحتوي على عقد ملكية مشهر .

هذا من جهة و تحسن المستوى المعيشي لأصحابها من جهة ثانية .

2 موقعها في الحي :

إن هذه السكنات مبعثرة عبر أرجاء الحي و الجزء الكبير منها يتمركز بالقرب من شارعي الشهيد عمراوي عبد القادر و الشهيد احمد بلعباس وهي في الأصل كانت عبارة عن بيوت قديمة اضطر ملاكها إلى تهديمها و إعادة تشييدها من جديد لأنهم تمسكوا بالحي و لم يفضلوا مغادرته إلى أماكن أخرى .

3 مميزاتها :

من مميزات هذه المباني احتواؤها على أسس و دعائم و السطح الإسمنتي و بالإضافة إلى قابلية التوسع العمودي فكلها تحتوي أكثر من طابق واحد ، كما أنها تحتوي على مرآب و منظر خارجي تام أي التلبيس و الطلاء الخارجي بالإضافة إلى نوافذ ذات شكل مقبول . وقد تم ربطها بجميع أنواع الشبكات من ماء و كهرباء و غاز .

4 خصائص سكانها :

يمتاز سكان هذه البنايات بتحسّن المستوى المعيشي الظاهر خارجيا من ملامح المسكن ، بالإضافة إلى امتلاك معظمهم للسيارات إذ نجد من بينهم إطارات و أساتذة بالإضافة إلى تجار و متقاعدين .

5 مرحلة توطن ملاكها :

انه حسب التحقيق الميداني فان اغلب ملاك هذه البنايات الكاملة ما هم في الأصل إلا من أوائل سكان الحي الذي وفدوا إليه إبان الثورة وبعد الاستقلال مباشرة و بعد تحسّن مستواهم المعيشي و تعلقهم بالحي اضطروا إلى إعادة بناء مساكنهم و البقاء في الحي .

ب البناءات النصف كاملة :

هي بنايات مشيدة ب مواد حديثة تحتوي على قوائم إما أن يكون سطحها إسمنتيا أو ب مواد أخرى كالفصدير و القرميد ، إلا أن الأشغال بها لم تنتهي بصفة نهائية فكثير منها غير ملبسة من الخارج وهي كثيرة الانتشار في الجهة الغربية من الحي .
تقدر نسبتها بحوالي 38.57 % من مجموع مساكن العينة .

1 أسباب عدم اكتمال البناية :

يرجع السبب الرئيسي وراء عدم اكتمال البناية إلى عدم حصول أصحابها على وثائق الملكية و بالتالي عدم الحصول على رخصة بناء هذا من جهة و محدودية الدخل لدى البعض منهم من جهة أخرى بالإضافة إلى وجود من يفكر في مغادرة الحي و بالتالي بيع البيت كما هو دون إحداث أي تغيير عليه .

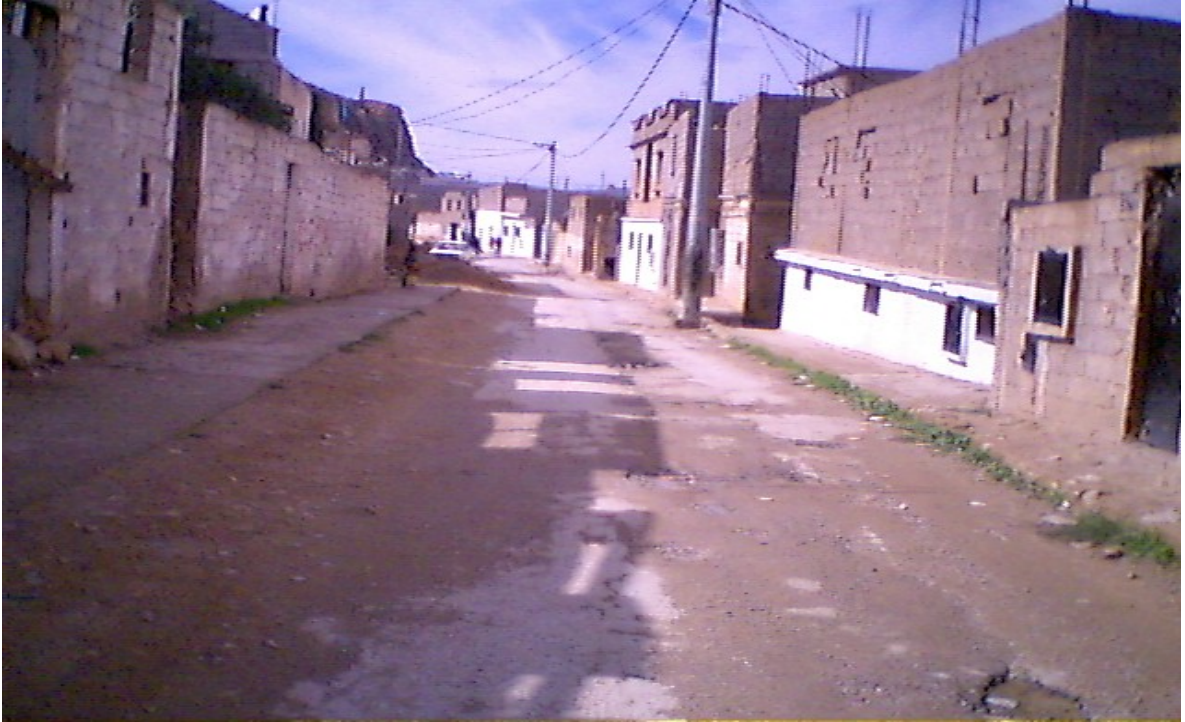
2 موقعها في الحي :

تنتشر هذه البناءات عبر كامل أرجاء الحي إلا أنها تتمركز بصفة كبيرة في الناحية الغربية منه بالإضافة إلى الشريط الجنوبي الحي فهي تقع على أراضي إما تابعة لخواص قاموا بتجزئتها و بيعها على شكل قطع أرضية وإما أن تكون تابعة للدولة و استولوا عليها بطريقة أو بأخرى .

3 مميزات:

من مميزات هذه المباني أنها تحتوي على أعمدة إسمنتية ، أما السطوح فإما أن تكون بالاسمنت المسلح أو القرميد أو صفائح الزنك ، كما أنها تفتقر للأشغال الخارجية كالتليس و الطلاء لذلك يكون منظر الطوب الإسمنتي الطاغي على هذه الأبنية . كما أنها غالبا ما تكون عبارة عن طابق ارضي فقط ، وهي مزودة بالماء و الكهرباء و البعض منها حتى بالغاز الطبيعي .

الصورة رقم (02) المظهر الخارجي للبنىات نصف كاملة في حي بودغن(2008)



المصدر: صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

4- خصائص سكانها :

يمتاز سكان هذه البنايات بالمستوى المعيشي المحدود و الظاهر من ملامحهم الخارجية و موقع سكناتهم و حسب استمارة الاستبيان فان هؤلاء السكان من صغار الموظفين أو العمال اليوميين و إما البطالون .

5- مرحلة توطن ملاكها :

اتضح حسب التحقيق الميداني أن اغلب سكان هذه البنايات حديثو الاستقرار بالحي دفعت بهم العشرية الحمراء و ظروف العمل إلى اللجوء إلى هذا الحي إذ نجد معظمهم استقر به بعد سنة 1990 .

ج- البنايات القصدية :

هي بنايات لا تصلح للاستعمال السكني و لا تراعى بها أدنى شروط التهوية و النظافة و لا يمكن وصلها بالشبكات الأساسية الكهرباء و الماء .
تقدر نسبتها في الحي ب 27.83 %

1- أسباب ظهورها :

يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما أزمة السكن و الظروف الاجتماعية الصعبة .
فصعوبة الحصول على مسكن جعلت الناس يبحثون عن بدائل من اجل إيجاد سقف يأويهم و البعض منهم انتهازى لجأ إلى هذه الحيلة للحصول على مسكن اجتماعي .

2- موقعها :

يسهل تحديد موقعها في الحي وذلك لأنها ببساطة تشكل الحزام الجنوبي للحي المتاخم لسفح هضبة لالة ستي بالإضافة إلى الجزء الغربي من الحي .

3- مميزاتها :

من مميزات هذه البنايات القصديرية افتقارها لأدنى شروط الحياة و انعدام المرافق الضرورية بها كما أنها عبارة عن صفائح حديدية و بقايا خشبية و نفايات معدنية متراكمة مشكلة شبه بيت و البعض منها امتداد لمغارة أو كهف يضاف إليه جدار من الطوب الإسمنتي أو الحديدي ليشكل ذلك مأوى مؤقت

الصورة رقم (03) بعض المنازل القصديرية أسفل هضبة لالة ستي حي بودغن (2008)



المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

4- خصائص سكانها :

يعتبرون من أفقر سكان الحي و حسب استمارة الاستبيان نجد أصحاب هذه البنايات إما بطلون أو من محدودي الدخل أو عمال موسميون .

5- مرحلة توطن أصحابها :

يعتبر أصحاب هذه البنايات القصدية أحدث السكان بالحي خاصة في السنوات العشر الأخيرة .
وينظر إليهم كغرباء عن المنطقة .

الجدول رقم (03) حالة مباني حي بودغن بتلمسان (2008):

حالة المبنى	بناية كاملة	بناية نصف كاملة	بنايات قصديرية	المجموع
عدد المباني	169	194	140	503
النسبة	33,60	38,57	27,83	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

المظهر الخارجي و الداخلي للبنية :**1- ارتفاع المبنى :**

من خلال الجدول رقم (04) يتضح لنا أن معظم مباني العينة المدروسة (503 مسكن) عبارة عن بنايات بطابق أرضي فقط حوالي 56.06 % وهي تشمل بذلك كل البنايات القصدية و جزء كبير من البنايات النصف كاملة حوالي 50.35 %.
أما البنايات ذات طابق أرضي و آخر علوي فهي تمثل 26.44 % من مجموع البنايات و تتكون من حوالي 39.10 % من البنايات نصف كاملة و 60.90 % من البنايات الكاملة

و أخيرا البنايات ذات أكثر من طابق علوي فهي في الأساس تتكون من 100 % من البنايات الكاملة .

الجدول رقم (04) ارتفاع مباني حي بودغن بتلمسان(2008) :

المجموع	ارضي ++		ارضي 1+		ارضي		ارتفاع المبنى حالة المبنى	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة
169	100	88	60.90	81	00	00	بناية كاملة	
194	00	00	39.10	52	50.35	142	بناية نصف كاملة	
140	00	00	00	00	49.65	140	بناية قصديرية	
503		88		133		282	العدد	المجموع
	100		100		100		النسبة	

المصدر تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

2- استعمال المسكن :

من خلال التحقيق الميداني اتضح أن معظم مساكن الحي أنجزت من أجل استعمالها في الوظيفة السكنية و الشكل التالي يوضح أن نسبة 80.71 % من مساكن الحي لها وظيفة سكنية فقط.

وهناك بعض المساكن مزجت بين الوظيفة التجارية و السكنية وهي في الغالب سكنات اضطر أصحابها إلى فتح محلات بها من أجل مزاوله تجارة معينة و نسبتها تقدر ب 18.69 % من مجموع مساكن العينة .

إلا انه توجد مجموعة أخرى من البنايات و رغم قلتها إلا أنها شيدت لتكون عبارة عن ورشات عمل إما ميكانيك أو النجارة أو طلاء السيارات هذه المساكن حاليا لا تمارس

الوظيفة السكنية إلا انه في المستقبل يمكن أن تتوسع عموديا لتكون عبارة سكنات مستقبلية إلا أن عددها قليل جدا فهي تمثل حوالي 0.60 % من مجموع سكنات العينة

الجدول رقم (05) استعمال المسكن بحي بودغن بتلمسان (2008):

التعيين	العدد	النسبة
خاصة بالمسكن	406	80.71
سكن+نشاط	94	18.69
نشاط فقط	3	0,60
المجموع	503	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة وضعية المساكن من حيث الملكية و قد وجدنا تباينا في ذلك فنصف مساكن الحي إما سويت وضعيتها أو هي في طريق التسوية بعد ما قامت مديرية مسح الأراضي بجرد هذه المنازل ، أما النصف الثاني فبقي عالقا إلى يومنا هذا. أما من النمط فهو يتراوح بين الحديث العصري و الفوضوي التقليدي . فالأول يعتبر من حيث الحالة العمرانية جيد و مقبول و قد تمت الأشغال به أو هي في طريق الاكتمال و يقع عموما أسفل الحي بالتماس مع المدينة الأم و قد أنجز أو هيئ وفق معايير عمرانية قانونية و تعتبر ساكنته من الطبقة المتوسطة في الغالب ، أما الثاني إما أن تكون قد شيدت بمواد مسترجعة كالحديد و الخشب أو تكملة لمغارة أو كهف و هو غير منتهي الأشغال حسب المنظر الخارجي للبناء و يقع في الجهة العلوية و الجهة الغربية من حي بودغن و سكانه هم الأحدث قدوما إليه و أفقرهم ماديا . أما من حيث الارتفاع فالمساكن الشرعية نجد معظمها امتد عموما إلى أكثر من طابق ، أما المساكن الأخرى فكلها عبارة عن قرميد أو زنك . و استعمال المسكن في الغالب هو للوظيفة السكنية فقط و خاصة في الصنف الثاني .

المراجع

- (1) لعروق محمد الهادي (1984) مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- (2) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة
- (3) الرميني فوزية (2000) - الشبكة الحضرية في شمال غرب الجزائر بين 1987-1998 مجلة جغرافيا و تهيئة العدد 7، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران .
- (4) تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر .

(5) RAHMANI . C (1982) croissance urbaine en Algérie O P U

الفصل الثاني

العلاقة بين السكن و السكان

تمهيد :

« السكن هو أهم عنصر يؤمنه الفرد بعد تأمين العمل و يعتبر أهم مؤشر لتقدير انتماء الفرد إلى فئة من الفئات الاجتماعية » (1)

فالمسكن يعكس بصفة مباشرة الحالة الاجتماعية للفرد و يؤثر في تصرفاته و صفاته مع الغير كما انه الحجر الأساس في تكوين المجتمع و يرى الجغرافي بيار جورج « إن السكن ليس فقط تأدية وظيفة عضوية لكن عنصر أساسي لترابط الأسرة أو الفرد مع المحيط الاجتماعي » (2)

لذلك وجب علينا حصر جميع العوامل التي تربط الفرد بالمسكن الذي يأويه بالمجتمع أو المحيط الذي يعيش فيه وذلك من خلال دراسة مايلي :

1 توزيع المساكن حسب عدد الغرف :

« مشكلة امتلاك المجال في هذه الأيام من القضايا الصعبة و ندرته تؤلم الكثير من أرباب الأسر همهم الأول و الوحيد هو الكيفية التي يمكن أن يوسع به مسكنه » (3)

إذا اعتبرنا العينة المدروسة المكونة من 503 مسكن يتضح لنا من خلال الجدول رقم (06) أن البناءات الفوضوية في هذا الحي لا تمتاز بالضيق بصفة عامة وهذا يرجع لكون هذه البناءات لا تشيد في آن واحد و لا على مساحة محددة ، فكل من أراد إقامة بيت في هذه المنطقة يجد نفسه إلا وله الحرية في التوسع كما يشاء بقدر معين لأنه يرى نفسه آخر واحد على خط الجوار ، هذا دلالة على أن الحي شيد على فترات زمنية متباينة .

(1) Abdel Karim .F . (1987) Ménage et logement dans la ville d'Oran Thèse 3eme cycle en sociologie .

(2) قداوي خديجة / عليوس فاطمة (1994) م.ت.م.د.في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - جامعة وهران -
 (3) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، ص 29، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

التحقيق الميداني اثبت وجود 14 مسكن مكون من غرفة واحدة وهذه الغرف جزء منها كانت عبارة في الأصل عن مغارات و الجزء الباقي نتج عن تقاسم بعض المنازل بين الإخوة .

أما المساكن ذات غرفتين فيقدر عددها ب 46 مسكن هي في الغالب مساكن قابلة للتوسع مستقبلا لان المساحة الإجمالية للمسكن تسمح بذلك و إذا أخذنا برأي سكانها أنهم لم يقوموا ببناء إلا غرفتين لعدة أسباب منها نقص في الإمكانيات المادية ومنهم من أقام البيت كنوع من المراهنه فإذا قامت الدولة بهدمه يجد نفسه لم يخسر الكثير وان بقي فيه و سويت وضعيته القانونية فلذلك الوقت حديث آخر .

أما المساكن ثلاثية الغرف فهي السائدة في المنطقة إذ يعتبر هذا النوع يلبي حاجيات الأسر الصغيرة و المتوسطة .

وهناك نوع آخر من المساكن وهي ذات أربعة غرف و أكثر فهذا النوع نجده فقط في المساكن العمودية أي متعددة الطوابق و غالبا ما يكون قاطنوها عبارة عن أسر كبيرة العدد.

الجدول رقم (06) حجم المساكن ومعدل إيواء الغرف لحي بودغن (2008):

معدل شغل الغرفة	الأفراد		مجموع الغرف	المساكن		التعيين
	النسبة	العدد		النسبة	العدد	
5.64	2.25	79	14	2.78	14	غرفة واحدة
5.77	15.11	531	92	9.15	46	غرفتان
2.14	34.26	1204	561	37.18	187	ثلاث غرف
2.01	27.94	982	488	24.25	122	أربعة غرف
1.06	20.43	718	675	26.64	134	أكثر من 5 غرف
1.92	100	3514	100	100	503	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

معدل إيواء الغرف :

إن معدل إيواء الغرفة في الواقع ما هو إلا تلك العلاقة الموجودة بين عدد السكان و عدد الغرف في منطقة ما ، هذا حسابيا إنما علميا فهو مؤشر أساسي لمعرفة نوع الحياة و الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للسكان و النتيجة العلمية المستخلصة من معدل إيواء الغرفة هي معرفة عدد الأفراد الذين يعيشون داخل الغرفة الواحدة وقد وضع الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر معايير ثابتة بواسطتها يمكن معرفة خصائص هذا المعدل وهي كالتالي :

إذا كان :

- معدل إيواء الغرفة اقل من 1.5 ش/غ يعني هذا أن المعدل عادي
- معدل إيواء الغرفة من 1.5 إلى 2.24 ش/غ معدل مقبول
- معدل إيواء الغرفة من 2.25 إلى 3.49 ش/غ خطر و جد مرتفع
- معدل إيواء الغرفة أكثر من 3.5 ش/غ غير محتمل و حرج (1)

و الجدول التالي يوضح لنا معدل إيواء الغرفة بحي بودغن

الجدول رقم (07) معدل إيواء الغرفة في حي بودغن(2008):

عدد السكان	عدد الغرف	معدل إيواء الغرفة ش/غ
3514	1830	1.92

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

(1) الهيكلية الحضرية 1998 ، الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن معدل إيواء الغرفة المطبق على العينة المدروسة هو معدل مقبول حسب معايير الديوان الوطني للإحصائيات .

العلاقة بين حجم المسكن و معدل إيواء الغرف :

من خلال نفس الجدول رقم (07) الذي يبين لنا هذه العلاقة في منطقة الدراسة فإنه يتضح و بالاعتماد على معايير الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بمعدل إيواء الغرف إن المساكن التي بها غرفة أو غرفتان تعرف معدل إيواء كبير جدا أي أن هذا المعدل حرج و غير محتمل .

ومثال ذلك إذا كان لدينا مسكن يتكون من غرفة واحدة فقط و به اصغر عائلة ممكن أن تتكون من الزوجين و ولد واحد و بهذا يصبح لدينا معدل إيواء الغرفة يساوي 03 و هذا المعدل جد مرتفع .

و ابتداء من المساكن المكونة من ثلاثة غرف وأكثر هنا يبدأ معدل الإيواء في التناقص ليصبح مقبولا لذلك قلنا في السابق حين تطرقنا إلى توزيع المساكن حسب عدد الغرف إن المساكن ثلاثية الغرف هي الأنسب و التي توافق متطلبات الأسرة الصغيرة و المتوسطة .

معدل إيواء المسكن :

" تلعب ظروف السكن و المجال الذي يوفره لسكانه دورا هاما في تحسن أنماط الحياة المختلفة " (1)

من خلال الجدول رقم (08) و بعد التحقيق الميداني و ظهور النتائج الأولية للإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008 نلاحظ ما يلي :

إن معدل إيواء المسكن في حي بودغن قريب نوعا ما من المعدل الوطني ، إلا انه يفوق معدل الإيواء في مدينة تلمسان وولاية تلمسان وذلك راجع ربما إلى المستوى الثقافي و الأصل الجغرافي للسكان الذين يغلب عليهم الطابع الريفي .

لذلك نجد هذا التفاوت البسيط لأنه لو بقيت نفس المؤشرات الاقتصادية لسنوات السبعينات و الثمانينات لكان الفرق واضح لأن كل الأحياء الفوضوية في الجزائر خلال فترة التسعينات كانت تعرف بارتفاع معدل إيواء المسكن بها مقارنة بباقي الأحياء و المناطق الأخرى و كل الدراسات السابقة تثبت ذلك .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 37، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

**الجدول رقم (08) معدل إيواء المسكن حسب إحصائي 1998-2008
(في حي بودغن و بلدية و ولاية تلمسان و الجزائر)**

معدل إيواء المسكن(ش/م)	عدد المساكن	عدد السكان	
6.98	503	3514	حي بودغن *
6.03	21936	132241	بلدية تلمسان **
5.7	164529	945525	ولاية تلمسان **
6.5	5244347	34459729	الجزائر **

المصدر : (1) تحقيق ميداني من طرف الطالب سنة 2008
(2) الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2008

مقارنة معدل إيواء المسكن بحي بودغن ببعض الأحياء الفوضوية في غرب الجزائر:

من خلال مقارنة المعطيات المبينة في الجدول رقم (9) يتضح أن معدل إيواء المسكن يختلف من ولاية إلى أخرى و حتى في نفس الولاية و هذا التباين يتضح من مقارنة معدل إيواء المسكن في حي بودغن و منطقة الكدية من نفس الولاية (تلمسان) و أحياء شباط و الحمار و رابح و بني سمير من ولاية وهران .
و هذا التباين في معدل إيواء المسكن مؤشر مهم في معرفة مدى رفاهية و راحة سكان الحي، وعلى كل هذا يبقى لكل حي خاصيته المميزة التي ينفرد بها عن باقي الأحياء.

الجدول رقم (09) مقارنة معدل إيواء المسكن في بعض الأحياء الفوضوية :
(مقارنة بين 2000 – 2008)

معدل إيواء المسكن (ش/م)	الحي الفوضوي
6.9	حي بودغن (1)
7.7	منطقة الكدية (2)
5.3	منطقة شباط (سي الصالح) (3)
6.0	حي الحمار (قديل) (4)
8.6	حي رابح (مسرعين) (5)
8.0	حي بني سمير (عين الترك) (6)

- المصدر : (1) تحقيق ميداني (2008) من طرف صاحب الرسالة .
(2) بوداود فتحي (2002) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان -منطقة الكدية-
(3) بن نابي فاطمة (2005) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - مصير السكن الفوضوي حي سي الصالح -منطقة شباط
(4) حجاج محمد/ حجاج العوني (2000) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار قديل
(5) بن عزوز نصر الدين /بن جريو بوزيان (2001) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي رابح مسرعين
(6) حمو أمال / حراث الزهرة (2000) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة تحليلية لحي محيطي بحاجة الى عملية تدخل حالة بني سمير - عين الترك

العلاقة بين حجم العائلة و المسكن :

من خلال الجدول الموالي نلاحظ انه أكثر من ثلاثة أرباع مساكن الحي (حسب العينة المدروسة) تأوي عائلة واحدة أي أنها عائلات صغيرة و مستقلة بذاتها و قرابة 5/1 المساكن بها عائلتين منفصلتين عن بعضهما و الجزء الباقي من المساكن به أكثر من عائلتين .

فمن خلال نتائج الجدولين يتضح لنا أن غالبية العائلات صغيرة وهذا يفسر مباشرة بضيق المسكن و الحاجة الملحة إليه إذ أن اغلب منازل الحي لا يمكن أن تأوي أكثر من أسرتين كما أن الشكل رقم (05) يوضح بصورة عامة نسبة العائلات في المسكن الواحد .

الجدول رقم (10) العلاقة بين العائلة و المسكن بحي بودغن(2008):

العائلة/مسكن	2 عائلة / مسكن	3 عائلة/ المسكن	4 عائلة/ المسكن	المجموع	
العدد	380	26	08	503	
النسبة	75.55	5.17	1.59	100	

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

طريقة حيازة المسكن :

من خلال التحقيق الميداني اكتشفنا أن سكان الحي قد تمكنوا من الحصول على هذه المساكن ب 4 طرق مختلفة وحسب الجدول رقم (11) فإن حوالي نصف سكان الحي قاموا بشراء المنازل مباشرة من قبل السكان الأوائل للحي وذلك يرجع إلى سعر البيت المنخفض مقارنة بباقي منازل مدينة تلمسان .و تحسن الظروف المعيشية لهؤلاء السكان الأوائل أدى بهم إلى مغادرة هذا الحي باتجاه أحياء أفضل منه.

أما ¼ سكان الحي قاموا بالاستيلاء على الأرض و خاصة في المنطقة الغربية من الحي إذ أن هذه الأراضي تابعة للأملاك العمومية بالإضافة لكونها متاخمة للمنطقة الأثرية لمنصورة

أما في المنطقة الشرقية من الحي باتجاه القلعة العليا فان ملكية الأراضي هناك تعود للخواص الذين قاموا بتوزيعها و بيعها على شكل قطع أرضية قابلة للبناء (تجزئات عقارية عشوائية) (1)

أما الجزء القليل من سكان هذا الحي فهم من المستأجرين و يرجع إقبال هؤلاء السكان إلى هذا الحي نظرا لظروفهم المعيشية و بما أن سعر إيجار هذه المنازل الفوضوية مقبول نوعا ما إذ لا يتجاوز 4000 دج في أحسن الأحوال كان ذلك من أهم الدوافع التي جعلت هؤلاء السكان للإقبال على هذا الحي .

(1) المصلحة التقنية لبلدية تلمسان

الجدول رقم (11) طريقة الحصول على المسكن بحي بودغن (2008):

المجموع	إيجار المسكن	شراء المسكن	الاستيلاء على الأرض	شراء الأرض	طريقة الحياسة العدد
503	33	231	128	111	
100	6.56	45.92	25.45	22.07	النسبة

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل عالجتا نوعية المسكن و علاقته مع السكان إذ قمنا بتوزيع المساكن الموجودة في الحي حسب عدد الغرف الموجودة بها وذلك لمعرفة مدى راحتها فوجدنا أكثرها تتكون من ثلاثة غرف و ما فوق و نتيجة لذلك تحصلنا على معدل إيواء الغرفة الذي كان مقبول جدا إذ انه لا يتجاوز شخصين في الغرفة الواحدة .
 إلا أن معدل المسكن يبقى مرتفع بمقارنته بكل من بلدية تلمسان و ولاية تلمسان و منخفض مقارنة ببعض الأحياء الشبيهة الفوضوية المدروسة سابقا في مناطق مختلفة .
 أما من حيث توزيع العائلات على المساكن فإننا نجد حوالي 75 % من العائلات مستقرة في مسكن منفرد .
 وفيما يخص طريقة الحصول على هذا المسكن فهي تختلف من رب أسرة لآخر فمنهم من قام بشراء الأرض ثم بدأ بتشييد المنزل و منهم من استولى على هذه الأرض دون مقابل أما الفئة الثالثة هم الذين قاموا بشراء المسكن جاهز مباشرة على الرغم من وضعيته القانونية و هناك فئة قليلة ممن استأجروا هذه المنازل .

المراجع :

- (1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- (2) قداوي خديجة / عليلوس فاطمة (1994) دراسة السكن الفوضوي دوار أولاد عدة السانيا وهران م ت م د جامعة وهران.
- (3) بوداود فتحي (2003) دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان - منطقة الكدية - م ت م د جامعة وهران.
- (4) بن نابي فاطمة (2005) مصير السكن الفوضوي بحي سي الصالح - منطقة شباط وهران م ت م د جامعة وهران.
- (5) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة في العمران السكن و الإسكان - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- (6) حجاج محمد / حجاج العوني (2000) دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار - قديل - م ت م د جامعة وهران
- (7) بن عزوز نصر الدين / بن جريو بوزيان (1993) دراسة السكن الفوضوي في حي رابح و حي القصب - مسرغين- م ت م د جامعة وهران.
- (8) حمو امال / حراث الزهرة (2000) دراسة تحليلية لحي محيطي بحاجة لعملية تدخل حالة بني سمير - عين الترك - م ت م د جامعة وهران .
- (9) المصلحة التقنية لبلدية تلمسان
- (10) الديوان الوطني للإحصائيات بوهرا
- (11) Abdel Karim .F (1987) Ménage et logement dans la ville d'Oran
Thèse 3eme cycle en sociologie . paris
- (12) MARC . C (1988) L'Algérie ou l'espace retourné , Paris Flammarion

الفصل الثالث

التجهيزات المنزلية

تمهيد :

في هذا الفصل أردنا التطرق إلى دراسة مدى تجهيز و تهيئة الحي و المساكن لاستقبال قاطنيه و أي درجة من الرفاهية يوفرها لهم و هل هذه التجهيزات كافية بالقدر الذي يجعل السكان في منأى عن الخطر نتيجة تمركزهم في هذه المنطقة بالذات .

« إن الإفراط في التمرکز داخل مدن متضخمة و مختلفة يضاعف حالات الصراع و التصادم فوق فضاءات صغيرة حيث يزداد الاحتشاد حدة و تتفاقم الحاجة إلى الشغل و السكن ، و يحدث الصراع على مجال الحياة و تتولد عن هذه الحالة و ضعیات تأزم تساعد على انتشار أعمال المضاربة حول السكن و العقار و التجهيزات العمومية مما يثقل ميزانية التجهيزات و التدخلات العمومية » (1)

1 دراسة التجهيزات الخارجية للمسكن :

نقصد بها تلك الأدوات و الوسائل المتاحة من اجل إيجاد نوع من الرفاهية داخل كل مسكن و هي تنقسم إلى قسمين :

أ – الشبكات القاعدية :

« أصبح التوسع العمراني المنظم أو غير المنظم (البناءات الفوضوية) في الشمال الجزائري ينمو بسرعة تفوق كثيرا تجهيزات التهيئة من طرق و قنوات تصريف المياه و إنارة و تموين بالماء الشروب و الغاز.....الخ » (2)

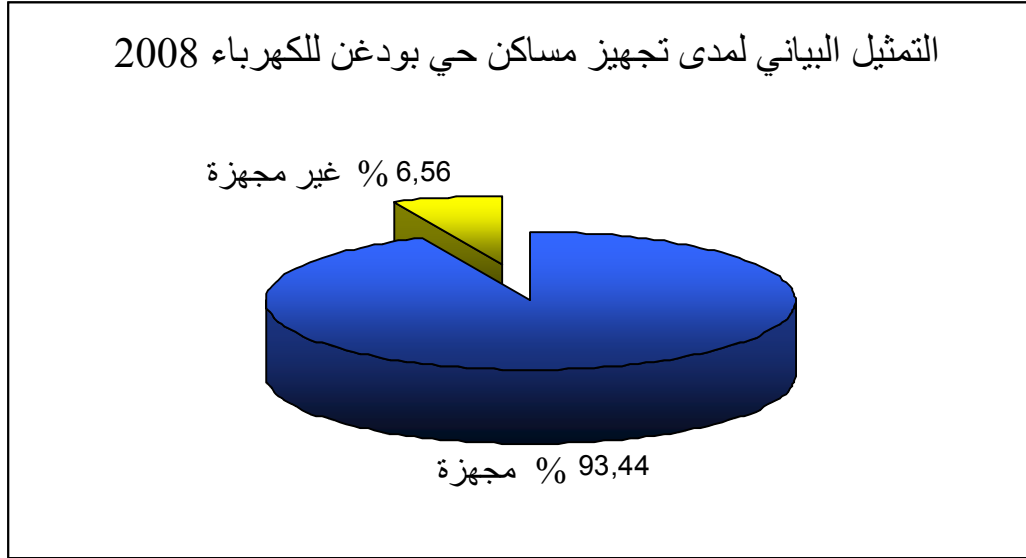
- (1) رحمانی شریف (1984) - الجزائر غدا ص 38، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
 (2) تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية ص 97، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .

و نعني بالشبكات القاعدية مختلف الشبكات الموصولة بالبيت و المتمثلة حسب حالة حي بودغن في كل من الكهرباء و الماء و الغاز الطبيعي و قنوات الصرف الصحي .
ومن خلال التحقيق الميداني الذي شمل عينة تقدر ب 503 مسكن و 545 عائلة
وجدنا ما يلي :

1 الكهرباء :

« تعتبر الإضاءة بالكهرباء في الوقت الراهن أحد الموارد الأساسية الضرورية التي يجب أن توجد بالمساكن و هي من شروط السكن الصحي ومن المعالم الحضرية » (1)
حسب الشكل رقم (7) نرى أن الغالبية العظمى من سكان الحي مزودون بهذا النوع من الطاقة باستثناء فئة قليلة لم تحصل على الكهرباء لعدة أسباب فمنهم من هو حديث البناء وقد تقدم بطلب إلى المصالح الخاصة لتوصيل الكهرباء و الجزء الكبير عبارة عن مغارات محاطة بجدار من الزنك لذلك لم يتم ربطهم بالكهرباء .
كما أن سياسة المؤسسة الوطنية للكهرباء تعتمد على تزويد كل المساكن مهما كانت شرعية أو فوضوية بالكهرباء خوفا من قرصنة هذه المادة و بالتالي التهرب من دفع تكاليفها .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص33 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- عين مليلة -

الشكل البياني رقم (07) :

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

2 الماء :

الماء مادة حيوية لا بديل عنها و لا يمكن تعويضها لا بالبطارية و لا بالشموع ، فالماء متوفر في كل بيت سواء كان موصولا بقناة تزويد المياه بالحي أو لا ، إلا أننا في دراستنا هذه نركز على تزويد المساكن بالمياه العمومية .

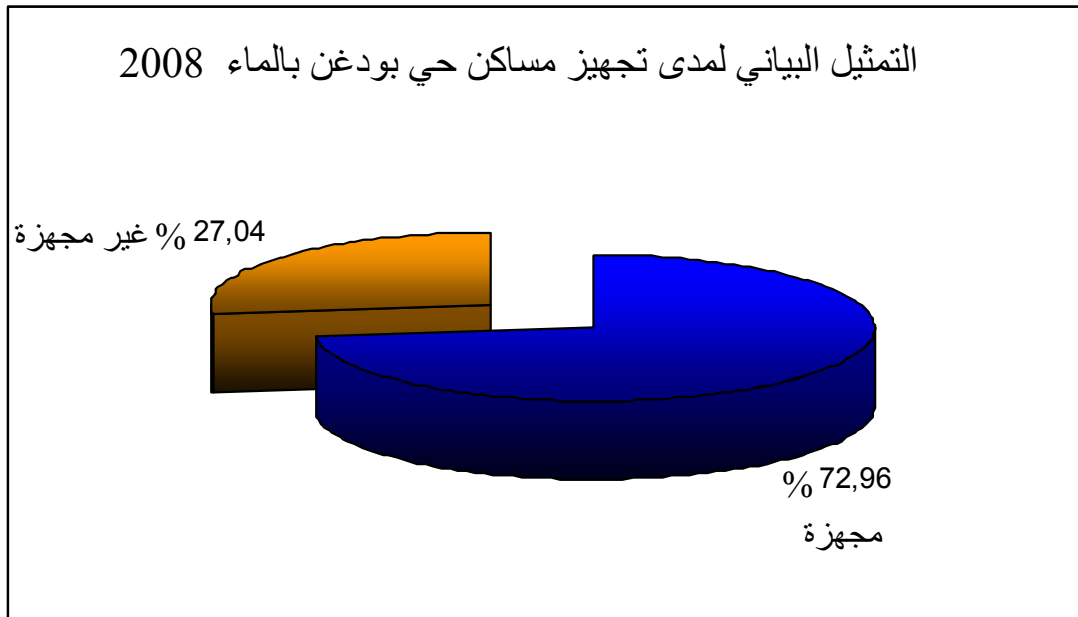
« يعتبر تجهيز المساكن بالمياه الصالحة للشرب علامة من علامات العصرية و التجديد تنظم علاقة استعمال الأفراد للماء و المساكن المجهزة بوسائل الغسل و النظافة إشارة للرفاهية حفظ الصحة » (1)

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية 32 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

فالربط بالماء يختلف عن الربط بالكهرباء إذ نجد جميع المساكن التي تقع فوق قناة تصريف المياه القديمة غير مزودة بالياه الصالحة للشرب و ذلك لأسباب تقنية و حتى مؤسسة الجزائرية للمياه تعارض فكرة تزويد هؤلاء السكان بمياه الحنفية

و الشكل رقم (08) يوضح الاختلاف و نسب الربط بشبكة المياه إذ نجد حوالي $\frac{3}{4}$ من مساكن العينة تم ربطهم بهذه الشبكة و $\frac{1}{4}$ لم يتمكنوا من ذلك . هذا إذا تكلمنا عن مدى ربط المساكن بشبكة المياه الصالحة للشرب أما عن توفر هذه المادة يوميا في الحنفيات فذلك شيء آخر فهو يختلف من مكان لآخر داخل الحي الواحد فالسكنات الواقعة أسفل الحي يمكن القول أن الماء متوفر بها بشكل شبه يومي و السكنات الواقعة أعلى الحي فهي تعاني أزمة حادة في هذا المورد الضروري لان ذلك حسب السكان راجع إلى نقص في الضغط يجعل الماء لا يصل إلى المناطق الأعلى في الحي لذلك هم يستعينون بسكان المنطقة السفلى من الحي .

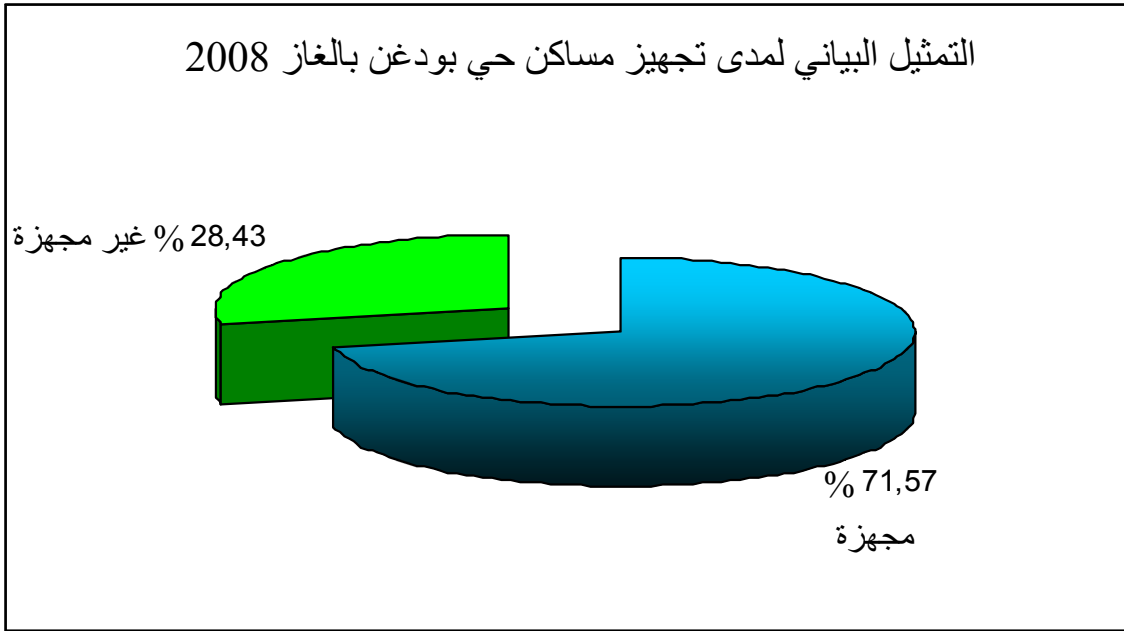
الشكل البياني رقم (08) :



المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

3 الغاز الطبيعي :

مادة طاقوية مهمة جدا للطبخ و التدفئة شتاء إلا أنها غير متوفرة لدى 3/1 سكان الحي فالكثير من السكنات رفضت مؤسسة سونلغاز تزويدها بالغاز نظرا لموقع هذه السكنات و نوعيتها من جهة و لعدم دفع مستحقات التوصيل من جهة ثانية .
وعلى العموم كل المنازل الغير مزودة بالكهرباء هي أصلا غير مزودة بالغاز .
أما الشبكة فهي موجودة في معظم أرجاء الحي و الشكل رقم (09) يوضح نسبة الربط بهذه المادة .

الشكل البياني رقم (09) :

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الصورة رقم (04) وجود عدادات الماء و الغاز بالإضافة إلى الكهرباء في حي بودغن 2008



المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

4- قنوات الصرف الصحي :

« لا يمكن إعطاء مفهوم للرفاهية دون وجود ربط بالمصارف الصحية » (1)
لا تكمن المشكلة في وجودها من عدمه وإنما في طريقة الربط بها و الأدوات المستعملة لذلك و نظرا للطبيعة الطبوغرافية للحي أي وجوده على شكل منحدر فهو يسهل من عملية الربط فالقناة في شكل انسيابي و بالتالي التخلص من المياه بطريقة سهلة لذلك يعتمد الربط في الحي من خلال وجود قنوات رئيسية على طول الشوارع الأساسية في شكل أفقي تتقاطع معها التوصيلات المنزلية في شكل عمودي عليها .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص33 دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

إذ يعتمد التوصيل بالمرور من منزل لآخر حتى الوصول للقناة الرئيسية هذا من جهة .
 أما في الجهة العلوية من الحي نجد الأمر مختلف تماما و نظرا لفوضوية هذه المنطقة
 اعتمد سكانها على القناة القديمة المخصصة لحماية الحي من الفيضانات إبان الفترة
 الاستعمارية إلا انه بعد استيطان هذه المنطقة عمد سكانها على تغطية هذه القناة و توصيل
 أنابيب الصرف الصحي لمنازلهم بها كما في الصورة رقم (05) ورغم ذلك يمكن القول أن
 نسبة الربط 100 % مهما كان نوع هذا الربط .

الصورة رقم (05) مظهر من مظاهر الربط العشوائي لفتوات الصرف الصحي في حي بودغن 2008



أنبوب الصرف الصحي

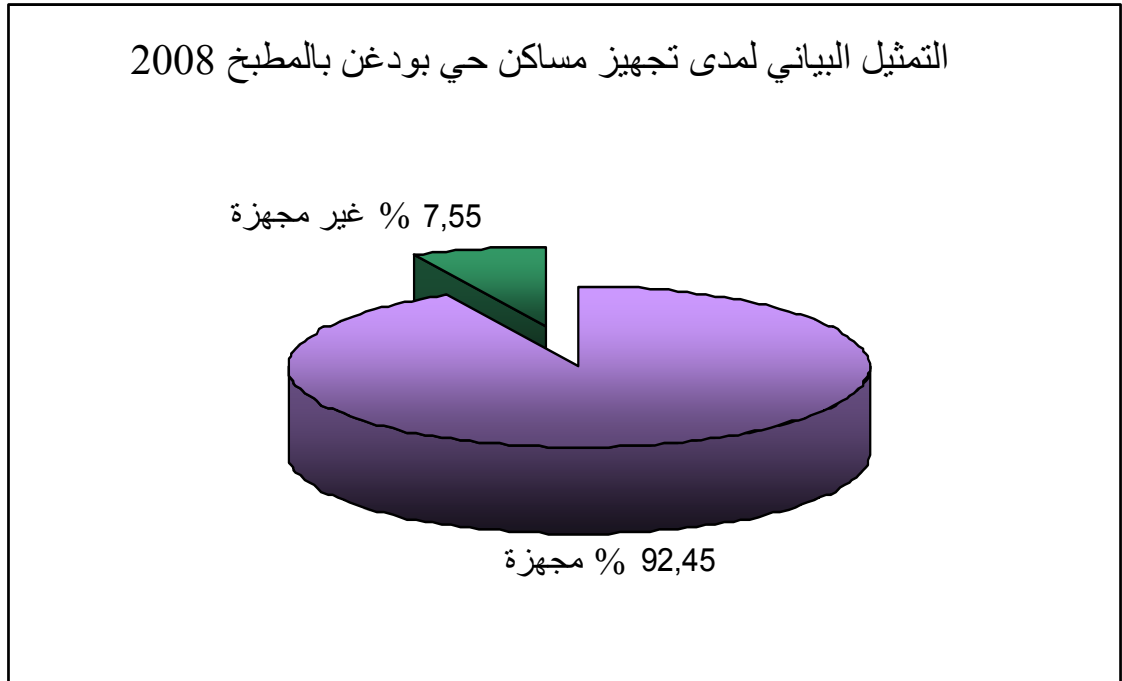
المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

ب - التجهيزات الداخلية :

و نعني بها مختلف المرافق الموجودة بالبيت من مطبخ و حمام و فناء ، فكل هذه المرافق تلعب دور مهم في مدى رفاهية المسكن .

1- المطبخ :

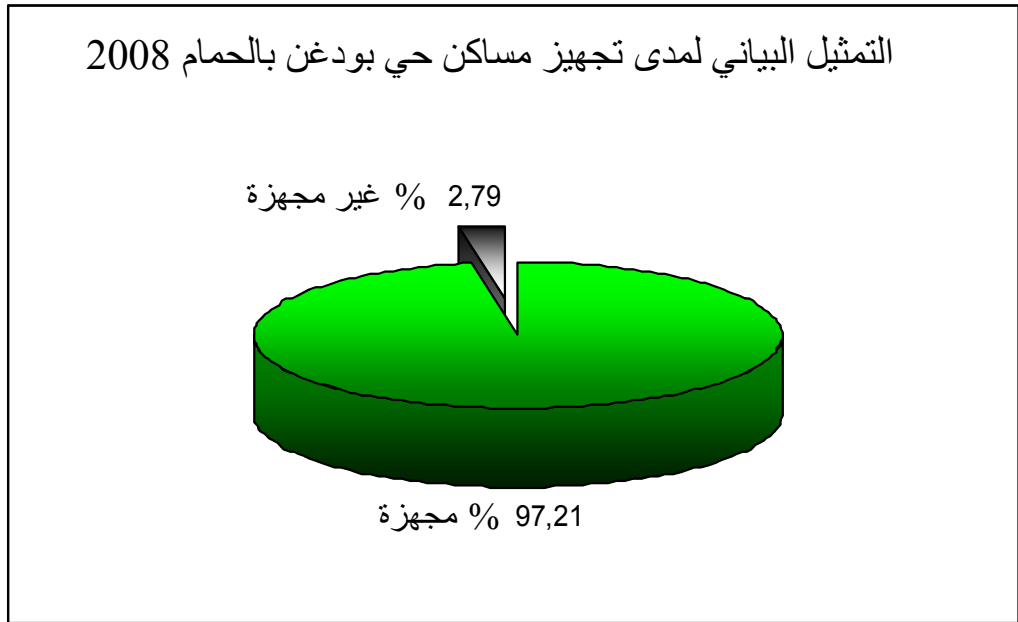
مرفق مهم متوفر في معظم مساكن الحي كما يبينه الشكل رقم (10) أي انه موجود في 90 % من مساكن العينة المدروسة و انعدامه في الجزء الباقي يرجع بالدرجة الأولى إلى حجم المسكن و نوعه ، فأصحاب المساكن المكونة من غرفة واحدة يضطرون إلى جعل جزء منها أو من الفناء أو في جزء من الرواق كبديل عن المطبخ .

الشكل البياني رقم (10) :

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

2- الحمام :

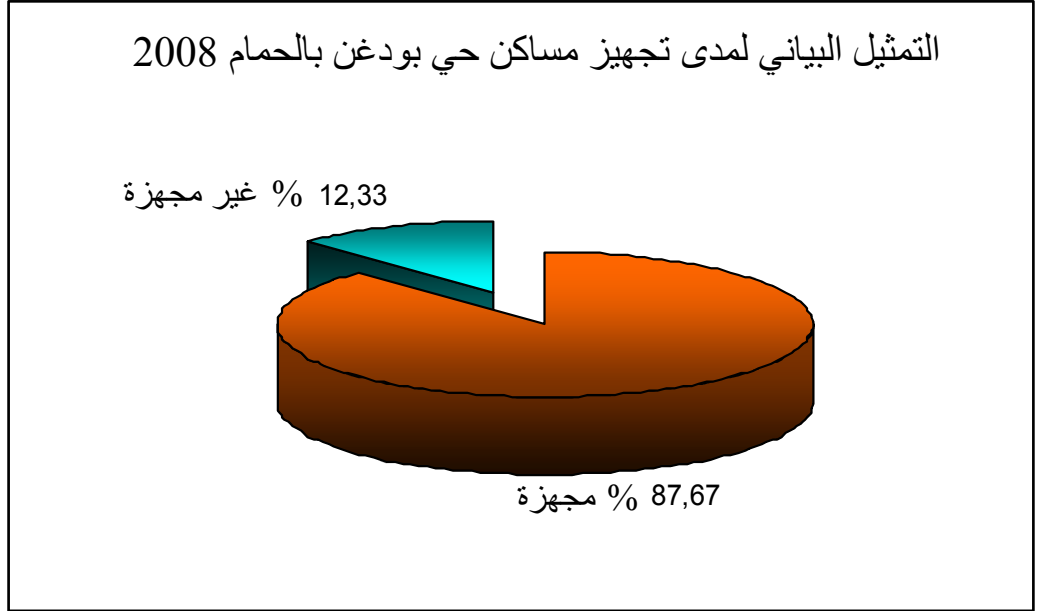
موجود تقريبا بنسبة 100 % في جميع المساكن باستثناء جزء صغير من هذه البيوت تعتمد على حمام مشترك بين منزلين أو أكثر وذلك راجع لطبيعة المسكن .
و الشكل رقم (11) يوضح ذلك

الشكل البياني رقم (11) :

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

3- الفناء :

بالرغم من أن كل المساكن فردية إلا أنها لا تحتوي جميعها على فناء و ذلك يعود إلى طبيعة البناء في الأصل ، فبعض البيوت كانت عبارة عن سكن واحد ثم تعرض إلى التجزئة بفعل البيع أو الورثة و البعض الآخر من هذه المساكن بنيت على أساس غرفة أو غرفتين بدون فناء أما لنقص في الإمكانيات المادية أو لصغر حجم قطعة الأرض المبنية و الشكل رقم (12) يبين ذلك :

الشكل البياني رقم (12)

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

معامل عدم الرفاهية الخاص بالتجهيزات الأساسية :

معامل عدم الرفاهية الخاص بالتجهيزات هو معدل من خلاله نتعرف على مدى درجة تجهيز هذا الحي ويتم حسابه بالطريقة التالية :

$$R = \frac{1ت + 2ت + 3ت + \dots + ت ن}{م * ن} \quad (1)$$

(1) الديوان الوطني للإحصائيات ، وهران .

حيث أن :

ر : معامل عدم الرفاهية

ت ن : عدد المباني غير مجهزة بتجهيز معين

ن : عدد التجهيزات المختلفة

م : مجموع مباني العينة

إذا كان $r = 0$ يستلزم أن المباني مجهزة 100 %

إذا كان $r = 1$ يستلزم أن المباني غير مجهزة بالكامل

أما بالنسبة للعينة :

ت1 : عدد المباني غير مجهزة بالكهرباء

ت2 : عدد المباني غير مجهزة بالماء

ت3 : عدد المباني غير مجهزة بالغاز

ت4 : عدد المباني غير مزودة بالمطبخ

ت5 : عدد المباني غير مزودة بالحمام

ت6 : عدد المباني غير مزودة بالفناء

م : 503 مسكن

ن : 6 تجهيزات

$$\frac{62+14+38+143+136+33}{503*6} = r$$

$$\frac{462}{3018} = r$$

$$r = 0.14$$

بما أن معدل عدم الرفاهية $R = 0.14$ يستلزم ذلك أن 14 % من مباني العينة غير مجهزة بأهم التجهيزات الضرورية .
ومنه نستنتج كذلك أن 86 % من المساكن مجهزة بأهم الشبكات

الجدول رقم (12) تجهيز مساكن بحى بودغن (2008):

المجموع	المنازل غير مجهزة		المنازل المجهزة		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
100	503	6.56	33	93.44	الكهرباء
100	503	27.04	136	72.96	الماء
100	503	28.43	143	71.57	الغاز
100	503	7.55	38	92.45	المطبخ
100	503	2.79	14	97.21	الحمام
100	503	12.33	62	87.67	الفناء

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

3- دراسة التجهيزات الخارجية بالحي :

1الطرق :

و هي تلك الممرات الصالحة لمرور المركبات كالسيارات و بعض الشاحنات الصغيرة فقط ، وعلى الرغم من قلتها إلا أن وضعيتها تعتبر كارثية بجميع المقاييس سواء من حيث التزفيت أو عرض الطريق في حد ذاته فهي في أحسن الأحوال لا تتجاوز 5 أمتار عرضا و كلها تمتد من الشرق إلى الغرب أي أنها أفقية على الحي و هي تنحصر في 6 شوارع رئيسية فقط ، و الشوارع هي : شارع الشهيد عمراوي عبد القادر، شهيد احمد بلعباس ، شهيد جلولي محمد ، شارع بن سعيد بومدين، شارع قوريشي بن علال و شارع الشهيد قاسمي .

2- الأرصفة :

الأرصفة لا نعني بها تلك الممرات المخصصة للراجلين التي نجدها في كل الأحياء العادية فهذا النوع من الأرصفة العادية لا وجود له على ارض الواقع في حي بودغن وذلك نظرا لضيق الطريق .

أما المقصود بها تلك الممرات التي تمتد من أعلى الحي إلى أسفله على شكل عمودي على الطرق السالفة الذكر وهي إما أن تكون عبارة عن رصيف منبسط أو عبارة عن سلالم أو الاثنين معا ، وميزتها الأساسية الضيق ففي بعض الأماكن لا تتجاوز 1م وهذا ما جعل منازل الحي تبدو وكأنها متلاصقة

الصورة رقم (06) طريق بدون رصيف في حي بودغن 2008:

المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

الصورة رقم (07) الممرات العمودية للحي على شكل سلالم في حي بودغن 2008:

المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

3 الإنارة العمومية :

ونقصد بها الإنارة الخارجية للحي ، فهي تكاد تنعدم به باستثناء بعض المصابيح الموجودة على الأعمدة المخصصة للربط بالكهرباء و هذه الأخيرة لانجدها إلا في الطرق الرئيسية الستة السالفة الذكر لأنها تمتد من الشرق إلى الغرب ومنه فان الأزقة الفاصلة بين الشوارع الرئيسية تنعدم بها الإنارة العمومية كليا باستثناء بعض المصابيح الموجودة على أبواب بعض المنازل .

"تكتسي الإنارة العمومية بالحي أهمية كبيرة في حياة السكان ، إذ انعدامها يجعل حركة السكان صعبة لانعدام الاطمئنان وخاصة بالليل " (1)

وبما أن الجهة العلوية من الحي تفتقر حتى للكهرباء فلا يمكن الحديث عن الإنارة العمومية بهذه المنطقة .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 33، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع

- عين مليلة -

4- قنوات تصريف مياه الأمطار :

بما أن البنية التضاريسية للحي عبارة عن منحدر فمياه الأمطار لا تتجمع بشوارع الحي فهي تمر من الأعلى إلى الأسفل عبر الأزقة و الطرق و هذه الأخيرة تحتوي على بالوعات للتخفيف من شدة تدفق المياه و من اجل المساهمة في حماية المدينة من الفيضانات الناجمة عن تلك المياه .

5- جمع النفايات المنزلية :

بما أن حي بودغن ينتمي إلى المجمع الحضرية لبلدية تلمسان فالبلدية تأخذ على عاتقها جمع النفايات المنزلية للسكان يوميا وذلك بتخصيص شاحنة تمر على الطرق الرئيسية للحي ، ورغم ذلك فإن أصحاب المنازل التي لا تقع على امتداد تلك الطرق الرئيسية يعتمدون إلى تجميع تلك النفايات في أماكن معينة حتى يتمكن أعوان النظافة من جمعها فهذا التصرف من طرف السكان أدى إلى بقاء عدة أماكن تبدو وكأنها مفرغة عمومية نظرا لعدم رمي النفايات في نفس الوقت (قبل مرور الشاحنات) هذا بالنسبة للجزء الذي يمتد على إقليم بلدية تلمسان (الصورة رقم 09) .

أما الجزء الثاني الذي يقع على إقليم بلدية منصوره فقد عمد سكانه إلى تخصيص منحدر يطل على المنطقة الأثرية لمنصورة وبما انه منحدر لا يصلح للبناء فقد أصبح يصلح لاستعمال آخر (مفرغة عمومية) . و الصورة رقم (08) توضح ذلك .

الصورة رقم (08) منحدر لرمي نفايات بالجهة الغربية من حي بودغن 2008

رمي النفايات

المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

الصورة رقم (09) مكان لرمي النفايات المنزلية بوسط حي بودغن 2008 :

المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب سنة 2008

خلاصة الفصل الثالث :

لقد تناولنا في الفصل هذا مدى تجهيز الحي وتهيئته لاستقبال أفضل لساكنيه فطرقتنا إلى مدى ربط المنازل بالشبكات القاعدية كل على حدى بدءا بالكهرباء و نسبة الربط بهذا العنصر الضروري كانت مقبولة نوعا ما فاقت 10/9 مساكن الحي ، أما الماء و بالرغم من كونه عنصر ضروري للحياة إلا أن نسبته غير كافية و كذلك الأمر بالنسبة للغاز الطبيعي ، وقد وقفنا على الربط بقنوات الصرف الصحي ولاحظنا حجم الكارثة التي يعيشها سكان الحي جراء الربط العشوائي للشبكة و مدى تأثيرها مستقبلا على البيئة و المحيط . ومن خلال عملية حسابية بسيطة تمكنا من حساب معامل عدم الرفاهية الخاص بالتجهيزات الأساسية الذي كان في حدود 0.14 .

هذا من ناحية تجهيز مساكن الحي و ربطها بالشبكات الأساسية ، أما التجهيزات المتوفرة في الحي و خاصة الطرق و الأرصفة و الإنارة العمومية و قنوات تصريف مياه الأمطار و الإمكانات المسخرة لجمع النفايات فجميعها لا تلبي متطلبات الحي و تحتاج إلى دراسة معمقة .

المراجع :

- (1) رحمانى شريف (1984) الجزائر غدا الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر .
- (2) تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطني في أبعدها القطرية ، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران .
- (3) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة .
- (4) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة في العمران السكن و الإسكان - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.
- (5) تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر.
- (6) مقببس بشير (1984) مدينة وهران دراسة جغرافية العمران المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .
- (7) BERNARD . G (1980) La planète des bidonvilles Edition du seuil
- (8) TAHRAOUI . F (1984) Si Salah difficultés d'intégration urbaine d'un quartier d'Oran.

الباب الثاني

دراسة سكانية

الفصل الرابع

دراسة اجتماعية وديمغرافية

المعطيات الديمغرافية:-التطور الديمغرافي حسب التعدادات السكانية:

إن التطور السكاني في الجزائر بصفة عامة عرف تسارعا كبيرا منذ سنة 1856 إلى غاية يومنا هذا .

و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (13) تطور عدد سكان الجزائر من 1856 إلى 2008

السنة	عدد السكان (نسمة)	المصدر
1856	2496000	(1)
1866	2921000	(1)
1876	2868000	(1)
1886	3752037	(2)
1896	4429000	(1)
1906	4720974	(2)
1911	5564000	(1)
1921	5804000	(1)
1926	5444361	(2)
1931	5902019	(2)
1936	6509638	(2)
1948	7787091	(2)
1954	8614704	(2)
1966	12022000	(2)
1977	16948000	(2)
1987	23028942	(2)
1998	29100863	(2)
2008	34459729	(3)

المصدر:

(1) BOUZEBIBA GHOUTI (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen

thèse de 3eme cycle

(2) ARMATURE URBAINE 1998 ONS , ORAN.

(3) الديوان الوطني للإحصائيات (2008) وهران .

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر باستثناء سنة 1876 حيث عرفت في هذه الفترة تراجع في عدد السكان مقارنة بالفترة السابقة فقد انتقل عدد السكان من 2496000 نسمة سنة 1856 وصولاً إلى 34459729 نسمة سنة 2008 كما نلاحظ تباين كبير في نسبة النمو خلال الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال ففي الفترة الأولى نلاحظ زيادة عدد السكان بحوالي 6000000 نسمة خلال قرن من الزمن أما بعد الاستقلال فالزيادة قاربت 26000000 نسمة خلال نصف قرن وهذا التباين الواضح يرجع بالأساس إلى الاستعمار الفرنسي في المرحلة الأولى و الازدهار و التطور في المرحلة الثانية

2- تطور سكان حي بودغن بتلمسان

الجدول رقم (14) تطور عدد سكان حي بودغن

الفترة	عدد السكان (نسمة)	المصدر
1935 إلى 1940	بعض المنازل	(1)
1950 إلى 1955	3000	(1)
1980 إلى 1983	22000	(1)
1984	25567	(2)
1998	31700	(3)
2008	34000	(3)

المصدر

(1) BOUZEBIBA GHOUTI (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen thèse de 3eme cycle

(2) مكتب الدراسات و الانجاز العمراني لتلمسان (1984)

(3) لبلدية تلمسان (2008)

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن عدد سكان الحي انتقل وبسرعة من 3000 نسمة في الفترة مابين 1950 و 1955 إبان ثورة التحرير وهذا دلالة على أن الحي كان الوجهة المفضلة للجزائريين المضطهدين من طرف الاستعمار الفرنسي ليصل إلى حوالي 22000 نسمة إبان النهضة الصناعية التي عرفتها الجزائر ثم مباشرة بعد ذلك انتقل عدد سكان الحي إلى حوالي (31700) سنة 1998 وذلك يرجع لعدة عوامل أهمها العاملين الأمني و الاقتصادي اللذان عرفتهما البلاد خلال هذه الفترة مما انعكس سلبا على حياة فئة كبيرة من السكان فتولد عن ذلك ظهور عدة مجمعات سكنية فوضوية من بينها الجزء الغربي من حي بودغن واستمرت تقريبا نفس الأسباب و العوامل إلى غاية 2008 فبلغ سكان الحي في هذه الفترة حوالي (34000) نسمة .

الأصل الجغرافي لأرباب الأسر :

« إن معرفة الأصل الجغرافي لسكان منطقة ما هو أحسن مدخل لدراسة ديناميكية العمران » (1) كما « يعتبر السؤال عن مكان الولادة محاولة الكشف عن مكان ولادة أفراد العينة و معرفة المناطق التي نزحوا منها و هل ولد أرباب الأسر في مكان آخر غير هذا الحي القصديري .» (2)

من خلال الجدول رقم(16) و الخريطة رقم(02) يتضح لنا أن حوالي (3/4) ثلاثة أرباع سكان الحي ذوي الأصل التلمساني إذ يبلغ عددهم 403 من مجموع العينة المكونة من 545 رب أسرة فهذه ميزة تميز هذا الحي عن باقي الأحياء الفوضوية في المنطقة الغربية من البلاد (حسب الدراسات المنجزة في هذا المجال)

(1) PIERRE GEORGE (1962) précis de géographie urbaine P.U.F

(2) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 19 دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- عين مليلة -

إذ نجد كل الأحياء الهامشية مكونة أساسا من سكان من خارج الولاية المشيد بترابها هذا
الحي .

إلا أننا نصادف العكس تماما في هذا النموذج المميز ، فنسبة المهاجرين من خارج ولاية
تلمسان نجدها في حدود 26 %

وهذا دلالة على أن الحي شبه مغلق من طرف سكان الولاية لأنهم يعتبرون من منطقة
محافظة ولا يحتكون بأناس غرباء عنهم وقد لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية أن قابلية
الاندماج لدى السكان من خارج الولاية قليلة جدا مع السكان الأصليين ، ثم نجد أن الفئة
الثانية من سكان الحي هم من ولاية غليزان وسيدي بلعباس و معسكر و تيارت وبنسب
متراوحة بين 7 % و 3 % من سكان الحي

أما الفئة الثالثة فتضم كل ما تبقى من الولايات حسب نفس الجدول .
وما يلاحظ كذلك في الجدول السابق وجود أرباب اسر حتى من خارج الوطن (المملكة
المغربية)

فهذا النوع في التركيبة الأسرية والأصل الجغرافي لأرباب هذه الأسر يعود الفضل في ذلك
إلى مدينة تلمسان وما تحتويه من مؤهلات عمرانية و اقتصادية .

الجدول رقم (15) الأصل الجغرافي لأرباب الأسر (مكان الولادة) في حي بودغن 2008

الولاية	العدد	النسبة
تلمسان	403	73.94
غليزان	42	7.71
سيدي بلعباس	34	6.24
معسكر	15	2.75
تيارت	14	2.57
وهران	08	1.47
الشفاف	05	0.92
مستغانم	04	0.73
عين تموشنت	04	0.73
النعامة	03	0.55
بشار	03	0.55
البييض	02	0.37
سطيف	02	0.37
سعيدة	02	0.37
ادرار	01	0.18
تسميالت	01	0.18
المملكة المغربية	02	0.37
المجموع	545	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الهجرة و حركة السكان :

« تعتبر الهجرة من العوامل الهامة التي تلعب دورا في اختلاف معدلات النمو السكاني و تتوقف عامة على ثلاثة عوامل تنحصر في عوامل الطرد من البيئة المهاجر منها عوامل الجذب إلى البيئة الجديدة و المسافة بين البيئتين ، فالهجرة تحدث تفسيرا بمعنى أن تكون هجرة إجبارية اضطر إليها السكان نتيجة لفقر بيئتهم أو بسبب ضغط السكان على موارد الثروة الاقتصادية أو نتيجة للضغوطات السياسية أو غير ذلك وقد تكون الهجرة اختيارية بمحض رغبات السكان وفي الحالتين على المميزات و الرغبات المنتظر العثور عليها هناك وأيضا على قرب المسافة و بعدها عن الوطن أو المنطقة الأم، لعل من ابرز النتائج التغيير الديمغرافي و الاجتماعي الذي يحدث في كل من الأرض المستقبلية الجديدة و المناطق التي الطاردة»(1)

هذا من جهة و من جهة ثانية « تعرف الهجرة بصفة عامة على أنها حركة انتقال من مكان إلى آخر أي أنها تشمل التغيير في مكان الإقامة الأصلي أو الاعتيادي إلى مكان جديد و مغاير و بذلك فهي تشكل احد العناصر الأساسية للنمو السكاني إلى جانب الزيادة الطبيعية حيث تؤثر في حجمهم و تراكيبيهم و في القدرة على نموهم بالرغم من أن حركة التنقل هذه تؤدي إلى الزيادة في النمو السكاني و تغيير تراكيبه المختلفة»(2)

« تعتبر المدينة بالنسبة لعدد من الأفراد في معظم بقاع العالم موطن جذب في تشجع الكثير إلى الانتقال إليها خاصة سكان الأرياف و المدن المجاورة نصف حضرية»(3)

لأن أهم بيئة طاردة للسكان هي البيئة الريفية « إن الهجرة الريفية هي وحدها كانت العنصر الأساسي لارتفاع معدلات النمو الحضري غير قادرة على استيعاب سكانها و تلبية طلباتهم من عمل و خدمات ، و مأوى يناسبهم الأمر الذي أدى و لا يزال يؤدي إلى اختناق المدن بالسكان» (4)

- (1) يسري الجوهري (1969) مبادئ جغرافيا السكان ص 89 ، جامعة بيروت العربية .
- (2) أبو عيانة فتحي (1980) جغرافيا السكان ص دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت.
- (3) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصدية ص 26، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -
- (4) تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ص 48 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر .

إن ما سبق هو تعريف لظاهرة الهجرة و حركة السكان لان هذه الأخيرة هي السبب الرئيسي لظهور ونمو أي حي فوضوي في أي مكان كان .إلا أن الدوافع والأسباب تبقى تختلف من فرد لآخر فلكل منهم سببه إلا أن وجهتهم الأخيرة واحدة .
فحي بودغن انطلق من هذا الأساس هجرة الأهالي المغضوب عليهم من المستعمر ثم هجرة العاملين إلى المناطق الصناعية الجديدة بتلمسان بعد الاستقلال ثم هجرة أمنية بعد ذلك .

الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب ولايات الوطن وخارجه:

مما لا شك فيه أن الأصل الجغرافي لأرباب الأسر يختلف عن مكان الإقامة السابقة فالنموذج الذي بين أيدينا ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية نجد أن 80 % من سكان الحي انتقلوا إليه من مناطق مختلفة من ولاية تلمسان أي انه هناك من السكان من هم من خارج الولاية وسكنوا خارج الحي ثم استقروا نهائيا في حي بودغن ، وهناك بالطبع من هم خارج الولاية و انتقلوا مباشرة إلى الحي حيث أننا نلاحظ من خلال الخريطة رقم (03) وجود عائلة أتت مباشرة من فرنسا وعائلتان من المملكة المغربية ، فهذا الاختلاف في مكان الإقامة السابقة دلالة على حركة السكان وهجرتهم .

الجدول رقم (16) مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارجه 2008

الولاية	العدد	النسبة المئوية
تلمسان	432	79.27
غليزان	34	6.24
سيدي بلعباس	26	4.77
معسكر	14	2.57
وهران	09	1.65
تيارت	09	1.65
مستغانم	06	1.40
الشفاف	04	0.73
النعامة	03	0.55
سطيف	02	0.37
أدرار	01	0.18
باتنة	01	0.18
تسمسيلات	01	0.18
فرنسا	01	0.18
المملكة المغربية	02	0.37
المجموع	545	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب بلديات ولاية تلمسان:

من خلال الجدول رقم (17) نجد أن ربع سكان الحي (4/1) كانوا يقطنون بمدينة تلمسان وخمس السكان (5/1) من مدينة منصوره وبما أن المدينتين متلاحتين يمكن القول أن نصف هؤلاء السكان من منطقة واحدة .

ثم تأتي بقية البلديات بنسب متزاوية في مقدمتهم أولاد ميمون و صبرة و مغنية و السواني
فيمكن القول أن هذه البلديات طاردة للسكان بدرجة أكبر و كل من عين غرابة و البويهبي
و بني بوسعيد بدرجة أقل من ذلك .

ولكل السكان الوافدين إلى الحي من ولاية تلمسان و البالغ عددهم 432 عائلة أسباب
و دوافع مختلفة و انتقلوا إلى حي بودغن وفق فترات زمنية مختلفة و متباينة .

الجدول رقم (17) مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر في حي بودغن حسب بلديات الولاية

البلدية	العدد	النسبة حسب الولاية	النسبة حسب الوطن
تلمسان	104	24.07	19.08
منصورة	88	20.37	16.15
أولاد ميمون	29	6.72	5.32
صبره	23	5.32	4.22
مغنية	18	4.16	3.30
السواني	16	3.70	2.94
ألمشي	15	3.47	2.75
سبدو	15	3.47	2.75
ندرومة	14	3.24	2.57
العريشة	13	3.01	2.38
عين فزه	13	3.01	2.38
سيدي الجيلالي	10	2.31	1.83
بني سكران	10	2.31	1.83
مسيردة	09	2.08	1.65
باب العسة	08	1.85	1.47
الغزوات	08	1.85	1.47
شتوان	07	1.62	1.28
سوق الثلاثاء	07	1.62	1.28
حمام بوغرارة	06	1.39	1.10
الغور	05	1.16	0.92
هنين	05	1.16	0.92
عين غرابة	04	0.93	0.73
البويهي	03	0.93	0.55
بني بوسعيد	02	0.46	0.37
المجموع	432	100	79.27

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

فترات توافد الأسر إلى الحي :

ويقصد بذلك تاريخ ظهور ونمو الحي خلال مدة زمنية معينة وهذه المدة يمكن أن تتراوح ما بين سنة إلى عشر سنوات ، وغالبا ما تكون كل فترة من هذه الفترات مرتبطة بأحداث مهمة في تاريخ المنطقة و السكان .

« يعتبر التوسع العمراني عاملا مهما في معرفة الظروف التاريخية التي تمر بها أي مدينة ، وكذا

اتجاهات توسعها المستقبلية ، فمخطط أي مدينة يمثل ملخص تاريخها » (1)

وكما هو معلوم فان تاريخ نشأة الحي يعود إلى سنوات الأربعينيات من القرن الماضي إلا انه في البداية كان عبارة عن مجموعة قليلة من المساكن والأكواخ المبعثرة بالإضافة إلى المغارات والكهوف الموجودة سابقا لذلك ارتأيت أن اجعل ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 مرجعا تاريخيا لتحديد فترات توافد الأسر إلى هذا الحي و وفقا لذلك فقد قسمت المدة الزمنية التي مر عليها الظهور الحي و نموه إلى ستة (6) فترات زمنية منسجمة ، فقد جمعت كل السنوات التي سبقت بداية الثورة المضفرة في حقبة واحدة ثم تليها فترة إبان الثورة ثم فترة الاستقلال وبداية الثورة الصناعية (1963-1980) ، ثم فترة النهضة الصناعية إلى غاية تاريخ الانفتاح السياسي للدولة (1981-1990) ثم تليها فترة العشرية السوداء (1991-2000) .

ولكل هذه الفترات خلفيات سياسية واقتصادية لها بالغ التأثير في تكوين هذا الحي.

وذلك بأخذ بعين الاعتبار أن سكان العينة بلغ 545 أسرة .

و مكان الإقامة السابقة بالنسبة للولاية و البلدية اعتمدنا على التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 نظرا لوجود مناطق في الفترة 1954-1984 لم تكن ولايات أو بلديات بعد .

(1) جاكلين بوجوقاريني - ترجمة عبد القادر حليمي (1989) الجغرافية الحضرية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر .

فترات إقامة الأسر بالحي حسب مكان الإقامة السابقة:

حسب الدراسة الميدانية وجمع المعلومات توصلنا إلى الجدول رقم (19) الذي يوضح فترات إقامة الأسر حسب مكان الإقامة ، ومنه نلاحظ أن الفترتين الأولى و الثانية كانت فترات تلمسانية بنسبة تقارب 97 % أي أن جل السكان الذين توافدوا إلى الحي وهم أنفسهم المؤسسين الأوائل لحي بودغن كانوا قادمين من مختلف مناطق الولاية بالإضافة إلى ثلاث عائلات من الولاية المجاورة (سيدي بلعباس) .

وابتداء من فترة بعد الاستقلال نلاحظ وجود تنوع في تركيبة الحي من حيث مكان الإقامة السابقة ليشمل ستة (6) ولايات إلا أن ميزتها الوحيدة أن كل هذه الولايات من الغرب الجزائري أي ولايات قريبة جغرافيا من الحي وهذه الفترة يمكن أن نطلق عليها فترة الذروة ودائما ولاية تلمسان في المقدمة تليها مباشرة ولاية غليزان .

ألا أن الفترة الممتدة مابين (1981-1990) جاءت بتنوع اكبر من حيث مناطق التوافد وعدد اقل من حيث العائلات الوافدة مقارنة بالفترة السابقة , وما يميز هذه الفترة وجود عائلة جزائرية قادمة مباشرة من فرنسا ، فالحي خلال هذه الفترة بدا يستقطب عائلات حتى من خارج الوطن وتبقى ولاية تلمسان في صدارة الولايات التي أتت منها هذه العائلات .

ثم نصل إلى فترة العشرية السوداء هنا ازداد نزوح الوافدين من خارج الولاية يقابله في ذلك تناقص في عدد العائلات القادمة من ولاية تلمسان مع وجود عائلة من المملكة المغربية.

أما في الفترة الأخيرة فإننا نلاحظ توافق في عدد العائلات القادمة من ولاية تلمسان مع غيرها من الولايات و الأهم من ذلك أن العدد أصبح يقل وهذا راجع إلى تشبع الحي من جهة وتشديد الإجراءات الإدارية والرقابية من جهة ثانية .

الجدول رقم (18) فترات توافد الاسر الى حي بودغن حسب مكان الاقامة السابقة منذ 1954 الى الوقت الحاضر

المجموع	بعد سنة 2000			2000_1991			1990_1981			1980_1963			1962_1954			قبل 1954			الولايات الفترة		
	%	ع	%W	%W	ع	%N	%W	ع	%n	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N		%W	ع
79,27	432	0,92	1,16	5	12,8	16,2	70	17,25	21,76	94	24,2	30,56	132	15,2	19,21	83	8,81	11,1	48	تلمسان	
6,24	34	0,73	11,76	4	1,83	29,41	10	1,1	17,65	6	2,57	41,18	14	0	0	0	0	0	0	0	غليزان
4,77	26	0,92	19,23	5	1,47	30,77	8	0,73	15,38	4	1,1	23,08	6	0,37	7,69	2	0,18	3,85	1	سيدي بلعباس	
2,57	14	0,55	21,43	3	0,92	35,71	5	0,55	21,43	3	0,55	21,43	3	0	0	0	0	0	0	0	معسكر
1,65	9	0,18	11,11	1	0,37	22,22	2	1,1	66,67	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	وهران
1,65	9	0,18	11,11	1	0,92	55,56	5	0,18	11,11	1	0,37	22,22	2	0	0	0	0	0	0	0	تيارت
1,1	6	0,37	33,33	2	0	0	0	0,55	50	3	0,18	16,67	1	0	0	0	0	0	0	0	مستغانم
2,73	4	0,18	25	1	0,37	50	2	0,18	25	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الشلف
0,55	3	0,18	33,33	1	0,37	66,67	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	النعامة
0,37	2	0	0	0	0,37	100	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سطيف
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
0,18	1	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	باتنة
0,18	1				0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسمسيلت
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فرنسا
0,37	2	0,18	50	1	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المملكة المغربية
100	545			25			108			120			158			85				49	المجموع
		4,58			19,82			20,02			28,99			15,6			8,99				

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الباحث 2008

%N : النسبة على المستوى الوطني

%W : النسبة على المستوى الولائي

ع : العدد

فترات توافد الأسر إلى حي بودغن حسب الأصل الجغرافي :

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين فترات توافد الأسر حسب الأصل الجغرافي لرب الأسرة فمنه نرى إن الأسر ذات الأصل التلمساني هي التي تسيطر على الفترتين الأولى والثانية بمجموع 128 عائلة مقارنة ب 5 أسر من ولاية سيدي بلعباس وأسرة واحدة من ولاية وهران وهذا دليل على أن السكان المحليين هم النواة الأولى لتشكيل هذا الحي العريق , ومباشرة بعد الاستقلال بدأت العائلات الجزائرية تتوافد على الحي من مختلف مناطق البلاد بمجموع 44 أسرة مقارنة ب 144 أسرة من ولاية تلمسان واستمر الحال كذلك في المرحلة الموالية وابتداء من سنة 1991 بدأت نسبة العائلات ذات الأصل الجغرافي من خارج الولاية تتزايد ويصاحب ذلك تراجع في نسبة العائلات التلمسانية مع بدأ ظهور عائلات من خارج الوطن .

أما المرحلة الأخيرة فهي تتميز بالسيطرة التامة للعائلات الوافدة للحي ذات الأصل الجغرافي من خارج الولاية ولكن العدد الإجمالي للعائلات في هذه الفترة عرف تناقصا شديدا وذلك يرجع لتقلص الوعاء العقاري وتشديد الإجراءات والرقابة على هذا النوع من المساكن .

الجدول رقم (19) فترات توافد الاسر الى حي بودغن حسب الاصل الجغرافي لرب الاسرة " ما قبل 1954 الى الوقت الحاضر "

المجموع	بعد سنة 2000			2000_1991			1990_1981			1980_1963			1962_1954			قبل 1954			الفترات الولايات	
	%	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N		%W
73,94	403	0,92	1,24	5	12,48	16,87	68	16,15	21,84	88	20,92	28,29	114	14,86	20,1	81	8,62	11,16	47	تلمسان
7,71	42	1,28	16,7	7	2,2	28,57	12	2,39	30,95	13	1,83	23,81	10	0	0	0	0	0	00	غليزان
6,24	34	0,92	14,7	5	1,28	20,59	7	1,28	20,59	7	1,83	29,41	10	0,55	8,82	3	0,37	5,88	02	سيدي بلعباس
2,75	15	0	0	0	0,37	13,33	2	0,92	33,33	5	1,47	53,33	8	0	0	0	0	0	00	معسكر
2,57	14	0,37	14,3	2	0,73	28,57	4	0,55	21,43	3	0,92	35,71	5	0	0	0	0	0	00	تيارت
1,47	8	0,18	12,5	1	0,55	37,5	3	0	0	0	0,55	37,5	3	0,18	12,5	1	0	0	00	وهران
0,92	5	0	0	0	0,73	80	4	0	0	0	0,18	20	1	0	0	0	0	0	00	الشلف
0,73	4	0,18	25	1	0,37	50	2	0	0	0	0,18	25	1	0	0	0	0	0	00	مستغانم
0,73	4	0	0	0	0	0	0	0,18	25	1	0,55	75	3	0	0	0	0	0	0	عين تموشنت
0,55	3	0,18	33,3	1	0,37	66,67	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	النعامة
0,55	3	0	0	0	0	0	0	0,37	66,67	2	0,18	33,33	1	0	0	0	0	0	0	بشار
0,37	2	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	البيض
0,37	2	0	0	0	0,37	100	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سطيف
0,37	2	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	سعيدة
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار
0,18	1	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسمسيلات
0,37	2	0,18	50	1	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المملكة مغربية
100	545			25			108			120			158			85			49	المجموع
		4,58			19,82			20,02			28,99			15,6			8,99			

المصدر : تحقيق ميداني 2008

%N : النسبة على المستوى الوطني

%W : النسبة على المستوى الولائي

ع : العدد

فترات توافد الأسر حسب بلديات ولاية تلمسان إلى حي بودغن:

حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها انه من مجموع (53) بلدية المكونة لولاية تلمسان نجد أن هذا الحي يضم نسيجا متنوعا شمل 24 بلدية أي انه يشمل (42.28 %) من مجموع البلديات ، مع العلم أن العينة تظم 432 عائلة من مختلف بلديات الولاية .

ما نلاحظه في الجدول (21) أن الحي تكون أساسا من مجموعة من العائلات الآتية من محيط الحي بالإضافة إلى (12) اثني عشرة عائلة موزعة على (7) سبعة بلديات مجاورة وإبان الثورة تزايد عدد هذه العائلات نظرا للظروف السياسية والضغوط الاستعمارية فكان الحي الوجهة المفضلة للكثير من العائلات بحثا عن الأمن وهربا من قمع الاستعمار ، أما خلال السنوات التي تلت الاستقلال فالحي عرف توافد اكبر عدد من العائلات وخاصة من خارج بلدية تلمسان وقد شمل هذا التوافد معظم بلديات تلمسان وذلك بحثا عن عمل قار ومأوى دائم وخاصة أن معظم العائلات قد أتلفت ممتلكاتها ودمرت منازلها جراء ثورة التحرير ، و استمر الحال في المرحلتين المواليتين و بتناقص ملحوظ .

أما في المرحلة الأخيرة فإننا نلاحظ تراجع كبير في عدد العائلات القادمة من مختلف بلديات تلمسان مع عدم وجود عائلات من البلدية الأم رغم أنها تحتضن هذا الحي مما يدل على أن هذه الفترة هي للوافدين من خارج الولاية .

الجدول (20) فترات اقامة الاسر في حي بودغن حسب بلديات ولاية تلمسان (مكان الاقامة السابقة)

المجموع	بعد 2000			2000 - 1991			1990 - 1981			1980 - 1963			1962 - 1954			قبل 1954			البلديات	
	%	ع	%w	%c	ع	%w	%c	ع	%w	%c	ع	%w	%c	ع	%w	%c	ع	%w		%c
24.07	104	00	00	00	2.55	10.58	11	2.55	10.58	11	2.78	11.57	12	7.87	32.69	34	8.33	34.62	36	تلمسان
20.37	88	0.23	1.14	01	2.31	11.36	10	6.71	32.95	29	5.09	25	22	5.09	25	22	0.93	4.55	04	منصورة
6.71	29	00	00	00	2.08	31.03	09	0.69	10.34	03	2.55	37.93	11	1.39	20.69	06	00	00	00	اولاد ميمون
5.32	23	0.23	4.35	01	2.55	47.83	11	0.46	8.70	02	0.93	17.39	04	0.93	17.39	04	0.23	4.35	01	صيرة
4.17	18	00	00	00	1.16	27.78	05	0.69	16.67	03	1.62	38.89	07	0.69	16.67	03	00	00	00	مغنية
3.70	16	00	00	00	0.93	25	04	0.93	25	04	1.85	50	08	00	00	00	00	00	00	السواني
3.47	15	00	00	00	0.23	6.67	01	0.46	13.33	02	1.85	53.33	08	0.69	20	03	0.23	6.67	01	الرمشي
3.47	15	0.23	6.67	01	1.62	46.67	07	0.69	20	03	0.46	13.33	02	0.46	13.33	02	00	00	00	سبدو
3.24	14	00	00	00	00	00	00	0.46	14.29	02	2.78	85.71	12	00	00	00	00	00	00	ندرومة
3.01	13	00	00	00	0.23	7.69	01	0.46	15.38	02	1.62	53.85	07	0.46	15.38	02	0.23	7.69	01	العريشة
3.01	13	0.46	15.38	02	0.93	30.77	04	0.93	30.77	04	0.46	15.38	02	00	00	00	0.23	7.69	01	عين فزة
2.31	10	00	00	00	0.23	10	01	0.23	10	01	1.85	80	08	00	00	00	00	00	00	سيدي الجيلالي
2.31	10	00	00	00	00	00	00	0.46	20	02	1.62	70	07	0.23	10	01	00	00	00	بني سكران
2.08	09	00	00	00	0.46	22.22	02	0.69	33.33	03	0.93	44.44	04	00	00	00	00	00	00	المسيرة
1.85	08	00	00	00	00	00	00	1.16	62.5	05	0.23	12.5	01	0.46	25	02	00	00	00	باب العسة
1.85	08	00	00	00	0.23	12.5	01	0.46	25	02	1.16	62.5	05	00	00	00	00	00	00	الغزوات
1.62	07	00	00	00	00	00	00	0.23	14.29	01	0.23	14.29	01	0.46	28.57	02	0.69	42.86	03	شتوان
1.62	07	00	00	00	00	00	00	0.46	28.57	02	1.16	71.43	05	00	00	00	00	00	00	سوق الثلاثاء
1.39	06	00	00	00	0.23	16.67	01	0.93	66.67	04	00	00	00	0.23	16.67	01	00	00	00	حمام بوغرارة
1.16	05	00	00	00	0.46	40	02	0.69	60	03	00	00	00	00	00	00	00	00	00	الغور
1.16	05	00	00	00	00	00	00	0.23	20	01	0.69	60	03	0.23	20	01	00	00	00	هنين
0.93	04	00	00	00	00	00	00	0.46	50	02	0.46	50	02	00	00	00	00	00	00	عين غراية
0.69	03	00	00	00	00	00	00	0.46	66.67	02	00	00	00	00	00	00	0.23	33.33	01	البويهي
0.46	02	00	00	00	00	00	00	0.23	50	01	0.23	50	01	00	00	00	00	00	00	بني بوسعيد
100	432			05			70			94			132			83			48	المجموع
		1.16			16.20			21.76			30.56			19.21			11.11			

ع : العدد %: النسبة على المستوى الولائي المصدر : تحقيق ميداني من طرف الباحث 200 %N : النسبة على المستوى الوطني

الإقامة السابقة وسبب التنقل :

« تعتبر الهجرة حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول و تشمل تغيير مكان الإقامة الاقتصادي إلى مكان جديد مختلف عن مكان إقامته الحالية ولذلك الأصل هو مكان الانتقال ولهذا تعتبر الهجرة من أكثر المؤشرات إسهاما في نمو سكان المدن » (1)

إن لمعرفة سبب التنقل دلالة بالغة الأهمية في معرفة حركة السكان وهجرتهم وحسب النموذج الذي بين أيدينا نلاحظ أن سبب الهجرة تنوع ليضم (8) ثماني مؤشرات هي : (المستعمر ، أزمة السكن ، أزمة العمل ، الوضع الأمني ، الزواج ، غلاء الكراء ، خلاف عائلي ، البعد عن المرافق).

هذا ما لمسناه لدى إجرائنا للتحقيق الميداني بالحي والذي شمل (545) أسرة

المستعمر:

لقد لعب المستعمر الفرنسي دورا أساسيا في نشأة هذا الحي فقد أصبح الملجأ الوحيد لكثير من العائلات التلمسانية بعدما تعرضت لاضطهاد المستعمر و الاستيلاء على ممتلكاتهم وتهديم بيوتهم فاتخذت من كهوف ومغارات هضبة لالة ستي مأوى لهم ولعدم توفر الأمن بالأرياف اضطر العديد من الأهالي إلى السكن في محيط المدينة

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 27 دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

أزمة السكن:

« السكن يمثل عنصرا هاما لتقدير انتماء الفرد في فئة من الفئات الاجتماعية » (1) فهذه الأزمة بدأت تعرف نموا متسارعا رهيبا فقد أثقلت كاهل الموطن والدولة معا ويرى « أن الأحياء القصديرية لسنوات 1960 - 1970 تعتبر أحياء الفقر أما الأحياء القصديرية في الثمانينات تعتبر أحياء أزمة السكن في المدن المزدهمة » (2) فهذه الأزمة لعبت الدور الأساسي في نشأة هذا الحي

« قد توصلت الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى وجود علاقة حثيثة بين أزمة السكن الحضري و انتشار البناءات الفوضوية بحواف المدن شمال الجزائر التي وصل عددها إلى حوالي 250000 كوخ قصديري مع مطلع 1990 يقع اغلبها بحواف المدن الكبرى و المتوسطة شمال الجزائر ، و التي تمثل أتعس مظاهر الشقاء و البؤس التي يعاني منها قاطنوها في الوقت الراهن » (3)

(1) Abdel Karim F (1987) « Ménage et logement dans la ville d'Oran » Thèse 3eme cycle en sociologie .université de Paris 8.

(2) Marc cote (1980) L'Algérie ou l'espace retourné , Paris Flammarion

(3) تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية ص 97 دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .

أزمة العمل :

مما لا شك فيه أن أي إنسان كي يحافظ على استمراره يجب عليه أن يعمل و أن يوفر دخلا له. فالعمل ضرورة ملحة قبل السكن و يمكن أن يتوفر في مكان إقامته و ممكن أن لا يتوفر لذلك يجب أن يسعى إليه و أن يتجه إلى حيث يكون.

فالعامل سابقا للاستقرار فالإنسان يمكن أن يستقر في أي مكان بعدما يتوفر العمل.

فهجرة اليد العاملة سبب رئيسي لهجرة السكان ، يرى ماركس دانون « أن أجور العمال و توفرهم بأعداد كافية و استقرارهم في مكان معين و كذلك مقدرتهم الإنتاجية عناصر أساسية تراعى و تدرس قبل قيام أي منشأة صناعية » (1)

« من الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى النزوح عن الأرياف نحو المدن هو الحصول على عمل في مختلف مؤسسات المدينة بهدف رفع المستوى المعيشي » (2)

ولكي نحاول أن نتفادى هذا النزوح بالقدر المستطاع يجب على الدولة أن توزع جميع النشاطات و الصناعات عبر أرجاء الوطن ، وهذا ما تجسد في إقامة المناطق الصناعية و الوحدات الإنتاجية في مختلف المناطق وخاصة في سبعينات القرن الماضي (البرامج الخاصة) لذلك كان « التشغيل هو الشغل الشاغل للدولة التي يجب إن تهتم بمستواه الإجمالي و توزيعه المتوازن على مستوى التراب الوطني و نواحيه المختلفة ، وهذا دون شك من الأهداف الأساسية للتهيئة العمرانية » (3)

(1) Max Danon (1963) précis de Géographie Humaine P 377 Paris

(2) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصدية ، ص 39 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

(3) رحمان شريف (1984) - الجزائر غدا ص 11 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر.

و نقصد به الوضع الذي عرفته الدولة الجزائرية خلال سنوات التسعينات و ما نتج عن ذلك من نزوح ريفي و بطالة جراء حرق المنشآت و المصانع و عدم توفر الأمن بالمناطق المحيطة بالمدينة كل ذلك انعكس سلبا على المدينة و الحي

الزواج :

« دلت الشواهد إن لظاهرة الزواج اثر كبير في خلق هذا النمط من الإسكان كما أن انتشارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و المعتقدات الدينية » (1)

لقد لمسنا من خلال التحقيق الميداني ثلاثة أنواع :

إما أن يكون الزواج من طرف سكان الحي و نظرا لضيق المسكن يضطر رب الأسرة الجديدة إلى بناء مسكن بجوار والديه و بالتالي فالزوج من نفس الحي .
و إما أن يكون الزوج من خارج الحي كان يأتي بسبب العمل أو سبب آخر ثم يتزوج من الحي فيقيم عند أصهاره أو يجاورهم .
و إما أن يكون الزوج والزوجة من خارج الحي و نظرا لأزمة السكن و إمكانية الحصول على مسكن بهذا الحي بثمن أقل أو لوجود أقارب بالحي فيلجأ هذا الزوج إلى هذا الحي .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصدية ، ص20 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

غلاء الكراء:

نظرا لمحدودية القدرة الشرائية لكثير من العائلات و لأن معظم المصانع أغلقت و تحول العديد من أرباب الأسر إلى بطالين فهذا السبب جعل العديد منهم لم يعد قادرا على دفع مبالغ الكراء في سكنات خارج الحي و نظرا لسهولة الحصول على مسكن بالحي بثمن أقل سواء كان كراء أو شراء يضطر العديد من أرباب الأسر إلى التخلي عن سكناتهم المريحة و الانتقال للعيش في هذا الحي و هنا يستفيد المضاربون و ليس الفقراء .

خلاف عائلي:

معظم أرباب الأسر الذين انتقلوا إلى الحي بسبب الخلاف العائلي هم أصلا من سكانه و نتيجة لوجود خلافات مع الأهل بسبب الزوجة أو نتيجة عدم التفاهم على تقسيم الميراث انفصلوا عن أهلهم و ذويهم و استقروا بالحي .

البعد عن المرافق:

و هو السبب الأقل أهمية إذ نجد من انتقلوا إلى الحي لهذا السبب قليلون جدا و معظمهم من سكان المناطق المجاورة و نظرا لتمدرس أبنائهم ببلدية تلمسان أو المنصورة قدموا إلى هذا الحي من أجل الاقتراب من المدارس و المتوسطات و حتى الثانويات و خاصة إذا كان المتمدرس أنثى.

توزيع أرباب الأسر حسب الأصل الجغرافي و سبب تنقلهم

من خلال الجدول رقم (22) يظهر جليا الدور الذي لعبه المستعمر في نشأة هذا الحي و ان معظم السكان الذين انتقلوا إلى الحي بسبب المستعمر هم من سكان الولاية الأصلية بالإضافة إلى (3) ثلاثة عائلات من الولاية المجاورة (سيدي بلعباس) .

أما أزمة السكن فلقد لعبت دورا أساسيا في نمو هذا الحي وخاصة لدى سكان ولاية تلمسان أما أزمة العمل قد جلبت السكان من مختلف ولايات الوطن وحتى من المملكة المغربية فهذا السبب استطاع جمع اكبر عدد من السكان من مختلف المناطق و هذا دلالة على أن البطالة استفحلت في أرجاء الوطن .

لكن الوضع الأمني وحسب الدراسة الميدانية اقتصر على (4) أربعة ولايات فقط في مقدمتهم ولاية تلمسان نظرا لموقعها الجغرافي والجبال المحيطة بها فقد عانت من ويلات الإرهاب وبالتالي العائلات القاطنة في هذه المناطق الجبلية مما عجل برحيلها إلى الحي والاستقرار به بالإضافة إلى بعض العائلات القادمة من ولاية غليزان وسيدي بلعباس وحتى من ولاية تيارت .

أما فيما يخص غلاء الكراء فهو سبب غير بالغ التأثير و الأهمية مقارنة بأزمة السكن أو العمل أو الزواج فهو يقتصر على مجموعة معينة من العائلات ومعظمها من ولاية تلمسان وكذلك الأمر بالنسبة للخلاف العائلي أو البعد عن المرافق .

توزيع أرباب الأسر حسب مكان الإقامة السابقة و سبب التنقل

فالأسباب التي جعلت أرباب الأسر في هذا الحي يغيروا إقامتهم من مكان آخر قدوماً إلى الحي كانت مختلفة الأهمية ومتراوحة من سبب لآخر حسب التحقيق الميداني .
والجدول رقم (23) بين ذلك وبالمقارنة مع الجدول السابق رقم (22) أن الاختلاف طفيف ويقتصر بالأخص على أزمة السكن فنجد بعض العائلات قد غيرت مكان الإقامة عدة مرات قبل الوصول إلى الحي والاستقرار به نظراً لتوفر عدة عوامل منها سهولة الحصول على المسكن وانخفاض ثمنه و كذلك المر بالنسبة للوضع الأمني للبلاد فبعض العائلات انتقلت أكثر من مرة خوفاً من همجية الإرهاب الدموي إلى أن وصل بها المطاف و الاستقرار بحي بودغن .

توزيع أرباب الأسر حسب مكان الإقامة السابقة ببلديات ولاية تلمسان و سبب تنقلهم :

انه من مجموع سكان (545) خمسمائة وخمسة وأربعين عينة نجد انه يوجد (432) أربعمائة واثنان وثلاثون رب أسرة من بلديات ولاية تلمسان .
وقد توافدوا إلى الحي خلال فترات زمنية معينة ولأسباب مختلفة فالمستعمر دفع بالكثير من سكان بلدية تلمسان إلى الانتقال إلى هذا الحي والعيش به ثم تليه أزمة السكن وكانت واضحة خاصة في بلديتي تلمسان ومنصورة بالإضافة إلى باقي البلديات وبنسب مختلفة .
أما أزمة العمل فقد شملت جل البلديات باستثناء بلدية تلمسان لأنها مكان العمل وكذلك الأمر بالنسبة للعامل الأمني و الزواج .
أما غلاء الكراء و الخلاف العائلي و البعد عن المرافق فتعتبر أسباب اقل أهمية مقارنة بالأسباب السابقة الذكر سواء من حيث العدد أو التأثير

الجدول رقم (22) توزيع ارباب الاسر في حي بودغن حسب مكان الاقامة السابقة و سبب تنقلهم 2008

المجموع	البعد عن المرافق		خلاف عائلي		غلاء الكراء		الزواج		الوضع الأمني		أزمة العمل		أزمة السكن		المستعمر		الأسباب									
	%	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W	ع	%N	%W		ع	%N	%W	ع	%N	%W			
79,24	432	1,65	2,08	9	1,1	1,39	6	2,75	3,47	15	8,44	10,56	46	6,24	7,87	34	17,6	22,22	96	32,48	40,97	177	8,99	11,34	49	تلمسان
6,24	34	0	0	0	0,37	5,88	2	0,37	5,88	2	1,47	23,53	8	1,1	17,7	6	2,2	35,29	12	0,73	11,76	4	0	0	0	غليزان
4,77	26	0	0	0	0	0	0	0,18	3,85	1	0,37	7,69	2	1,28	26,9	7	2,2	46,15	12	0,55	11,54	3	0,18	3,85	1	سيدي بلعباس
2,57	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	7,14	1	0,37	14,3	2	1,65	64,29	9	0,37	14,29	2	0	0	0	معسكر
1,65	9	0	0	0	0,18	11,1	1	0,18	11,1	1	0,55	33,33	3	0	0	0	0,55	33,33	3	0,18	11,11	1	0	0	0	وهران
1,65	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,37	22,22	2	0,18	11,1	1	0,92	55,55	5	0,18	11,11	1	0	0	0	تيارت
1,1	6	0	0	0	0,18	16,7	1	0,18	16,7	1	0,18	16,67	1	0	0	0	0,55	50	3	0	0	0	0	0	0	مستغانم
0,73	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,37	50	2	0	0	0	0,37	50	2	0	0	0	0	0	0	الشلف
0,55	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	33,33	1	0	0	0	0,37	66,67	2	0	0	0	0	0	0	النعامة
0,37	2	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	سطيف
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	باتنة
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	تسميلت
0,18	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	100	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فرنسا
0,37	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0,18	50	1	0	0	0	0	0	0	المملكة المغربية
100	545			9			11			20			69			50			148			188			50	المجموع
		1,65				2,02				3,67		12,7				9,17			27,16			34,5			9,17	

المصدر : تحقيق ميداني 2008

%N : النسبة على المستوى الوطني

%W : النسبة على المستوى الولائي

ع : العدد

الجدول رقم (23) توزيع ارباب الاسر حسب مكان الإقامة السابقة ببلديات تلمسان و سبب تنقلهم (2008)

المجموع	البعد عن المرافق		خلاف عائلي		غلاء الكراء		الزواج		الوضع الأمني		أزمة العمل		أزمة السكن		المستعمر		السبب	البلديات									
	%	ع	%n	%w	ع	%n	%w	ع	%n	%w	ع	%n	%w	ع	%n	%w			ع	%n	%w	ع	%n	%w			
24,07	104	0	0	0	0,46	1,92	2	0,93	3,85	4	1,85	7,69	8	0	0	0	0	0	0	12,04	50	52	8,8	36,54	38	تلمسان	
20,37	88	0,93	4,55	4	0,46	2,27	2	0,93	4,55	4	1,85	9,09	8	1,85	9,09	8	1,39	6,82	6	11,81	57,95	51	1,16	5,68	05	منصورة	
6,72	29	0,23	3,45	1	0	0	0	0	0	0	0,69	10,34	3	1,16	17,2	5	1,62	24,14	7	3,01	44,83	13	00	00	00	اولاد ميمون	
5,32	23	0	0	0	0	0	0	0,46	8,7	2	0	0	0	0	0	0	1,85	34,78	8	2,78	52,17	12	0,23	4,35	01	صيرة	
4,16	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,93	22,22	4	0,23	5,56	1	2,08	50	9	0,93	22,22	04	00	00	00	مغنية	
3,7	16	0,23	6,25	1	0	0	0	0	0	0	0,46	12,5	2	0,23	6,25	1	1,39	37,5	6	1,39	37,5	06	00	00	00	السواني	
3,47	15	0	0	0	0	0	0	0,46	13,3	2	0	0	0	0,69	20	3	1,39	40	6	0,46	13,33	02	0,46	13,33	02	الرمشي	
3,47	15	0	0	0	0	0	0	0,23	6,67	1	0,46	13,33	2	0,46	13,3	2	1,62	46,67	7	0,69	20	03	00	00	00	سبدو	
3,24	14	0	0	0	0,23	7,14	1	0,23	7,14	1	0,69	21,43	3	0,23	7,14	1	1,16	35,71	5	0,69	21,43	03	00	00	00	ندرومة	
3,01	13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	15,38	2	0,69	23,1	3	0,93	30,77	4	0,93	30,77	04	00	00	00	العريشة	
3,01	13	0,46	15,4	2	0	0	0	0	0	0	0,69	23,08	3	0	0	0	0,69	23,08	3	0,93	30,77	04	0,23	7,69	01	عين فزة	
2,31	10	0	0	0	0	0	0	0,23	10	1	0	0	0	0	0	0	1,16	50	5	0,93	40	04	00	00	00	سيدي الجبلاي	
2,31	10	0,23	10	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,23	10	1	0,69	30	3	0,93	40	04	0,23	10	01	بني سكران	
2,08	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	22,22	2	0,23	11,1	1	0,69	33,33	3	0,69	33,33	03	00	00	00	المسيرة	
1,85	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,23	12,5	1	0	0	0	0,69	37,5	3	0,69	37,5	03	0,23	12,5	01	باب العسة	
1,85	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	25	2	0	0	0	1,16	62,5	5	0,23	12,5	01	00	00	00	الغزوات	
1,62	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	28,57	2	0,69	42,9	3	0,46	28,57	2	0	00	00	00	00	00	شتوان	
1,62	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,23	14,29	1	0	0	0	0,46	28,57	2	0,93	57,14	04	00	00	00	سوق الثلاثاء	
1,39	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,23	16,7	1	0,93	66,67	4	0,23	16,67	01	00	00	00	حمام بوغرارة	
1,16	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,69	60	3	0,23	20	1	0,23	20	1	0	00	00	00	00	00	الغور	
1,16	5	0	0	0	0,23	20	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,69	60	3	0,23	20	01	00	00	00	00	هنين
0,93	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	50	2	0	0	0	0,46	50	02	00	00	00	00	عين غرابية
0,69	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,23	33,3	1	0,46	66,67	2	0	00	00	00	00	00	00	البويهي
0,46	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,46	100	2	0	00	00	00	00	00	00	بني بوسعيد
100	432			9			6			15			46			34			96			177			49	المجموع	
				2,08			1,39			3,47			10,65			7,87			22,22			40,97			11,34		

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الباحث 2008

خصائص أسر حي بودغن ووضعيته الديمغرافية:

إن لمعرفة خصائص الأسر ووضعيته الديمغرافية بالغ الأهمية لإنجاح أي دراسة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية لأنه على معطياتها تترتب نتائج الدراسة وعليه يجب أن نتحرى أكبر قدر ممكن من الدقة والإمام بكل صغيرة وكبيرة تعني هذه الأسر ، فحجمها ونموها والتراكيب العمرية لأفرادها بالإضافة إلى مستواها الاجتماعي والتعليمي وما إلى ذلك تعتبر أهم العناصر التي يجب معرفتها من أجل الوصول إلى نتيجة أفضل « إن أساس دراسة أي تجمع عمراني هو الدراسة البشرية لما لها من علاقة بكل الأنشطة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية كما تعتبر إحدى المؤشرات الهامة في تسيير التجمع العمراني ووضع تخطيطات مستقبلية له من أجل توطيد العلاقة الموجودة بين السكان والأماكن المختارة لممارسة نشاطها وإقامة تجهيزاتها » (1)

حجم الأسرة:

من خلال معرفة عدد أفراد الأسرة يمكن التوصل لعدة نتائج مهمة في البحث , كان نقارن هذا الحجم بعدد غرف المسكن أو المستوى الثقافي للسكان وغيرها .
ومن خلال التحقيق الميداني توصلنا إلى الجدول رقم (25) .
ومنه نلاحظ وجود اصغر الأسر هي التي تتكون من الزوجين فقط واغلبهم لم تمض فترة طويلة على زواجهم كما صنفنا في هذه الخانة العائلات التي انفصل عنها أبناؤها وبناتها نتيجة الزواج أو الهجرة ولكن نسبة هذا النوع من الأسر ضئيلة جدا , أما العائلات التي لها ولد واحد أو ولدان فنسبتها لا تختلف عن سابقتها , وهي عائلات صغيرة الحجم .
لكن الغالب في هذا الحي وبنسبة تفوق نصف عائلات الحي هي تلك الأسر المكونة من ثلاثة إلى أربعة أطفال ويمكن القول أن هذه ميزة اغلب العائلات الجزائرية وهي عائلات متوسطة الحجم .

(1) فتحي أبو عيانة (1980) جغرافيا السكان ، ص 205 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت

وهناك أيضا عائلات تضم أكثر من خمسة أطفال وأكثرها عائلات قادمة من الريف التي تمتاز بكثرة العدد وهي كبيرة من حيث الحجم .

الجدول (24) حجم الأسرة في حي بودغن حسب العينة المدروسة (2008) :

حجم الأسرة	1 - 2	3 - 4	5 - 6	7 - 8	9 +	المجموع
العدد	16	37	373	135	84	545
النسبة	2.94	6.79	50.09	24.77	15.41	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الحجم المتوسط للأسرة:

هو ناتج عن قسمة عدد السكان على عدد الأسر و حسب النموذج نلاحظ أن الحجم المتوسط للأسر بهذا الحي هو 6.44 شخص/ أسرة و هو معدل مقبول و يكن تصنيفه في خانة معدل الأسر المتوسطة الحجم .

مقارنة متوسط حجم الأسرة لحي بودغن ببعض الأحياء الفوضوية المدروسة:

من خلال الجدول رقم (26) و الذي يضم ثمانية أحياء فوضوية من ولايتي وهران و تلمسان بما أنها أكبر المدن التي تحوي هذا النوع من الأحياء في الغرب الجزائري بالإضافة إلى أن هذه الأحياء قد سبق دراستها من طرف طلاب قسم الجغرافيا و التهيئة العمرانية بجامعة وهران . فإننا نلاحظ مايلي :

كل من الأحياء بودغن و تلمسان و شباط و الحمار و القصب من ولاية وهران لمتوسط حجم الأسرة بها اقل من 6.5 شخص/أسرة و بالتالي فهي أحياء بها اسر متوسط الحجم . أما أحياء كل من الكدية بتلمسان و عين مران و حي رابح و باب الحمراء بوهران كلها أحياء تضم اسر كبيرة الحجم لان معدلها يحقق 6.5 شخص/أسرة و بالتالي يمكن القول انه مهما كان الحي الفوضوي و أيا كان موقعه فإننا لا يمكن أن نجد الأسر صغيرة الحجم هي الغالبة عليه

الجدول رقم (25) مقارنة متوسط حجم الأسرة بحي بودغن بالأحياء الفوضوية المدروسة

متوسط حجم الأسرة (شخص/أسرة)	الأحياء الفوضوية
6.44 شخص/أسرة	حي بودغن (1)
7.78 شخص/أسرة	منطقة الكدية (2)
5.30 شخص/أسرة	منطقة شباط - حي سي صالح (3)
5.95 شخص/أسرة	حي الحمار - قديل (4)
6.57 شخص/أسرة	منطقة محقن وهران (5)
7.50 شخص/أسرة	حي رابح (6)
5.68 شخص/أسرة	حي القصب (7)
5.78 شخص/أسرة	باب الحمراء (8)

المصدر:

- (1) تحقيق ميداني (2008) من طرف صاحب الرسالة .
- (2) بوداود فتحي (2002) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان -منطقة الكدية.
- (3) بن نابي فاطمة (2005) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - مصير السكن الفوضوي حي سي الصالح -منطقة شباط
- (4) حجاج محمد/ حجاج العوني (2000) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار قديل
- (5) حضري الهواري/ لعزیز مبارك () م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية دراسة السكن الفوضوي في منطقة بن مران- سي صالح وهران
- (6) و (7) بن عزوز نصر الدين/بن جريو بوزيان (2001) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي رابح مسرخين .
- (8) قيوني الحاج / العربي سمير () م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- تحليل منطقة فوضوية باب الحمراء (حي سي صالح) وهران

التركيب العمري و الجنسي للسكان:

« تعد دراسة التركيب العمري و النوعي على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان ذلك لأنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا و إناثا و تحدد الفئات المنتجة و التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفرادها » (1)

« كما يعتبر التركيب العمري و الجنسي من أهم العوامل المؤثرة في المعالم الديمغرافية نظرا للعلاقات المباشرة بتوزيع السكان ونموهم على الزيادة من ناحية و الهجرة من ناحية أخرى و التي ترتبط كلها بالقوة الإنتاجية للسكان و مقدار فعاليتهم الاقتصادية في المنطقة. » (2)

« يعتبر التركيب النوعي لسكان الحي من القضايا الديمغرافية والكشف عن نسبة الذكور والإناث ومعرفة معدلاتها ضرورة لما لها من رباط قوي بمعدلات الزواج و الوفيات و المواليد كما أنها تعتبر من المؤشرات الرئيسية فيما يتعلق بأمور السكن و العمل و التجهيزات و هذه الحاجات تنعكس على نمو السكان في المستقبل » (3)

توزيع السكان حسب الجنس والعمر:

من خلال الجدول (27) تحصلنا على الهرم السكاني لحي بودغن ومن خلال الهرم السكاني لحي بودغن نلاحظ تجانس تام بين الذكور و الإناث، فالهرم يبدوا بقاعدة ضيقة و هذه القاعدة توافق فئة الطفولة الأقل من (4) أربعة سنوات وهذا راجع إلى تأخر سن الزواج عند بعض الأسر و استعمال الأمهات لموانع الحمل بهدف التحكم في النسل نظرا لتدني المستوى المعيشي لدى اغلب الأسر هذا ما جعل هذه الفئة تعرف تناقصا ملحوظا مقارنة بباقي الفئات ، و ابتداء من الفئة الموالية يبدأ الهرم في الاتساع من حيث القاعدة وصولا إلى الفئة الخامسة (20 - 24) سنة هذا دلالة على إن الحي عبارة عن أطفال وشباب وهي ميزة المجتمع الجزائري .

- (1) أبو عيانة فتحي (1980) جغرافيا السكان ص205، دار النهضة للطباعة و النشر ، بيروت .
- (2) مقيس بشير (1983) مدينة وهران دراسة جغرافية العمران ، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- (3) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصديرية ص 22 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

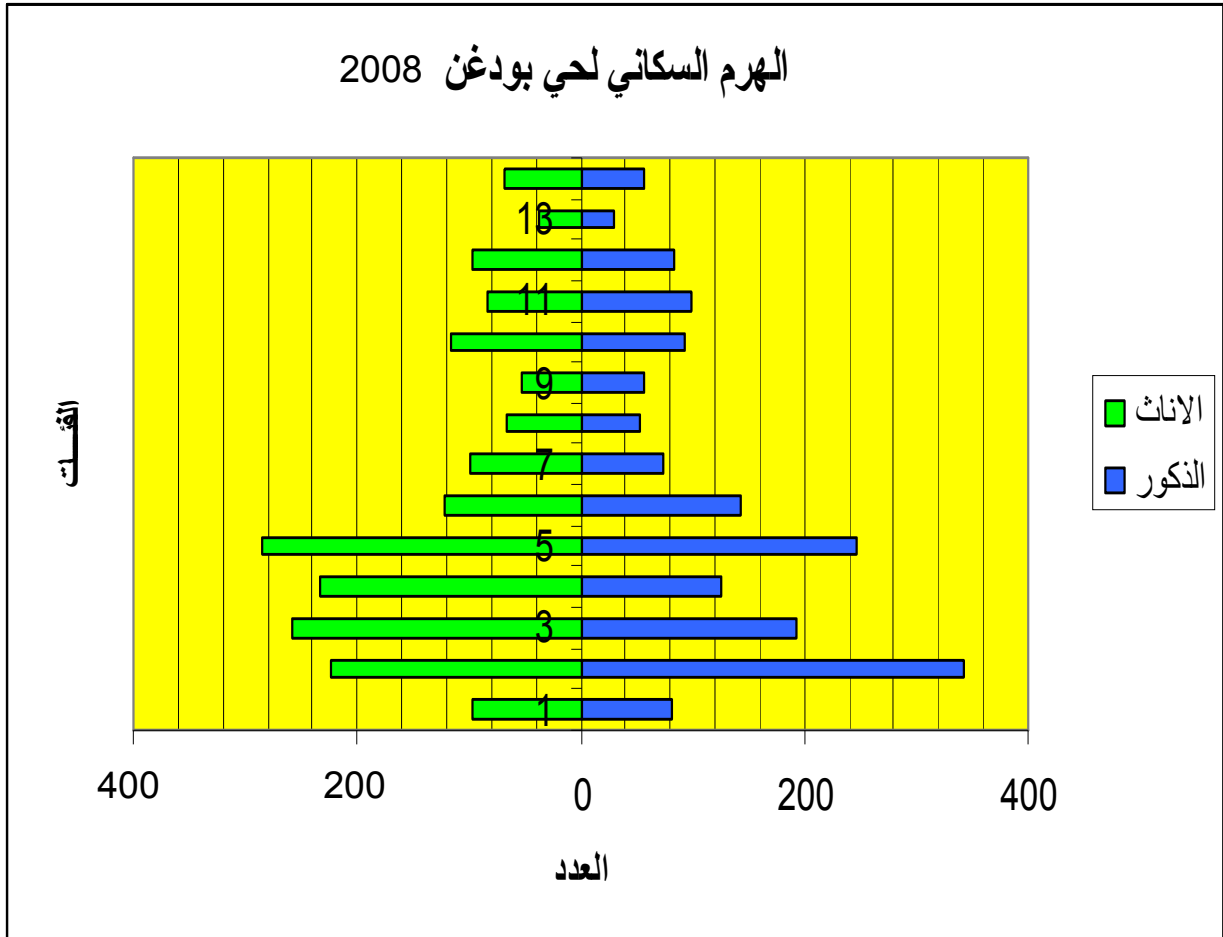
أما فئات الكهول و الشيوخ فإننا نلاحظ تناقص لدى هاتين الفئتين نظرا لتعرضهم لعدة عوامل منها الأخطار المهنية وكبر السن أما الأطفال فهم في تزايد نظرا لتحسن العناية الصحية ، كما يعود سبب التزايد في عدد الإناث في الفئة الرابعة والخامسة إلى عزوف الشباب عن الزواج نظرا للوضع المعيشية لهؤلاء الشباب أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة في الحي .

جدول رقم (26) توزيع السكان حي بودغن حسب الفئات العمرية(2008):

الفئات العمرية	الذكور		الإناث		المجموع		فرق النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
4 – 0	82	2.33	97	2.76	179	5.09	الإناث 54.19 الذكور 45.81
9 – 5	343	9.76	224	6.37	567	16.14	الإناث 39.51 الذكور 60.49
14 – 10	192	5.46	258	7.34	450	12.81	الإناث 57.33 الذكور 42.67
19 – 15	126	3.59	234	6.66	360	10.24	الإناث 65 الذكور 35
24 – 20	247	7.03	284	8.08	531	15.11	الإناث 53.48 الذكور 46.52
29 – 25	143	4.07	122	3.47	265	7.54	الإناث 46.04 الذكور 53.96
34 – 30	73	2.08	98	2.79	171	4.87	الإناث 57.31 الذكور 42.69
39 – 35	52	1.48	67	1.91	119	3.39	الإناث 56.30 الذكور 43.70
44 – 40	57	1.62	53	1.51	110	3.13	الإناث 48.18 الذكور 51.82
49 – 45	93	2.65	116	3.30	209	5.95	الإناث 55.50 الذكور 44.50
54 – 50	98	2.79	84	2.39	182	5.18	الإناث 46.15 الذكور 53.85
59 – 55	83	2.36	96	2.73	179	5.09	الإناث 53.63 الذكور 46.37
64 – 60	29	0.83	38	1.08	67	1.91	الإناث 56.72 الذكور 43.28
65 +	57	1.62	68	1.94	125	3.56	الإناث 54.4 الذكور 45.64
المجموع	1675	47.67	1839	52.33	3514	100	

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الشكل البياني رقم (14):



المصدر: من انجاز الطالب 2008

الجدول رقم (27) توزيع سكان بلدية تلمسان حسب الفئات العمرية (1998):

فرق النسبة		المجموع		الإناث		الذكور		الفئات العمرية
الإناث	الذكور	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
48.43	51.57	9.81	12987	4.75	6289	5.06	6698	4 – 0
48.61	51.39	9.95	13169	4.84	6401	5.11	6768	9 – 5
49.25	50.75	10.32	13669	5.08	6732	5.24	6937	14 – 10
49.19	50.81	10.30	13642	5.07	6711	5.23	6931	19 – 15
49.27	50.73	9.46	12530	4.66	6173	4.80	6357	24 – 20
48.38	51.62	9.51	12587	4.60	6089	4.91	6498	29 – 25
47.46	52.54	8.68	11488	4.12	5452	4.56	6036	34 – 30
46.94	53.06	6.52	8640	3.06	4056	3.46	4584	39 – 35
48.45	51.55	5.44	7201	2.63	3488	2.81	3712	44 – 40
48.63	51.37	5.57	6044	2.22	2939	2.35	3105	49 – 45
51.08	48.92	3.43	4540	1.75	2318	1.68	2221	54 – 50
51.20	48.80	2.98	3946	1.53	2020	1.46	1926	59 – 55
53.00	47.00	2.74	3621	1.45	1918	1.29	1702	64 – 60
55.75	44.25	6.24	8269	3.48	4610	2.76	3659	65 +
		100	132341	49.27	65202	50.73	67138	المجموع

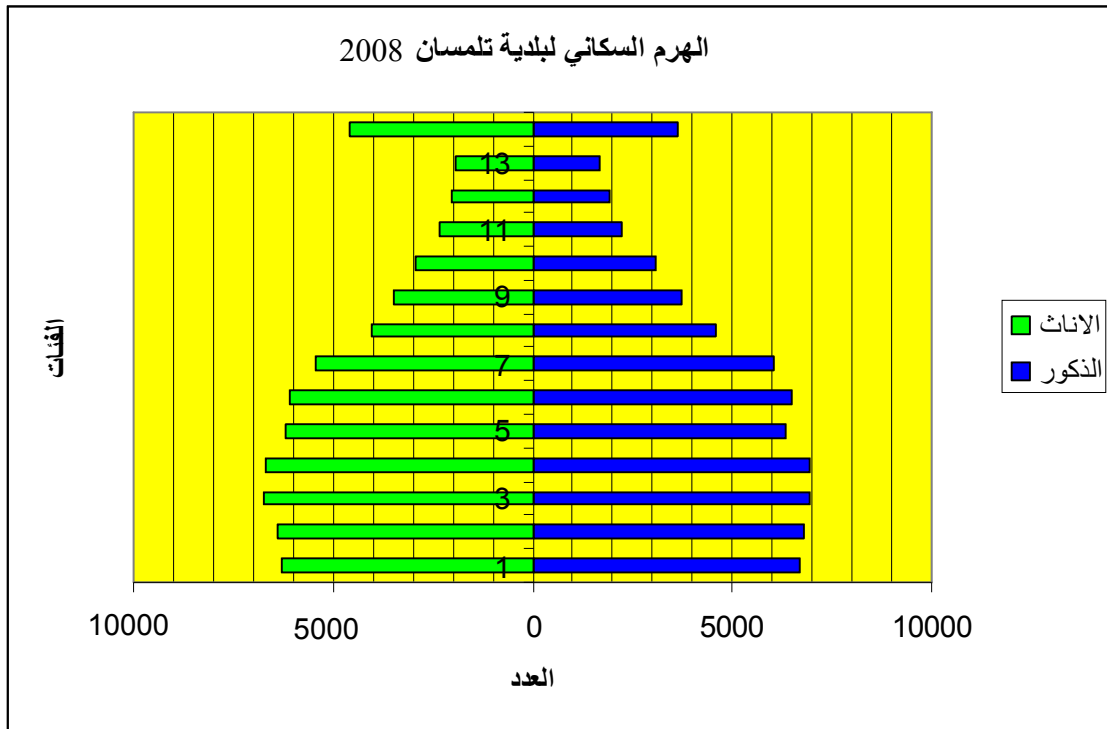
المصدر: الهيكلية الحضرية ، الديوان الوطني للإحصائيات 1998

الجدول رقم (28) توزيع سكان ولاية تلمسان حسب الفئات العمرية (1998):

الفئات العمرية	الذكور		الإناث		المجموع		فرق النسبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	الذكور	الإناث
4 - 0	41659	4.95	40365	4.79	82024	9.74	50.79	49.21
9 - 5	43162	5.13	41845	4.97	85007	10.10	50.77	49.23
14 - 10	48981	5.82	47870	5.68	96851	11.50	50.57	49.43
19 - 15	51234	6.08	49408	5.87	100642	11.95	50.91	48.09
24 - 20	45219	5.37	42853	5.09	88072	10.46	51.34	48.66
29 - 25	39113	4.64	36889	4.38	76002	9.02	51.46	48.54
34 - 30	32846	3.90	31730	3.77	64576	7.67	50.86	49.14
39 - 35	25819	3.07	24995	2.97	50814	6.04	50.81	49.19
44 - 40	23815	2.83	23215	2.76	47030	5.59	50.64	49.36
49 - 45	20230	2.40	18529	2.20	38759	4.60	52.19	47.81
54 - 50	12560	1.49	13110	1.56	25670	3.05	48.92	51.08
59 - 55	11146	1.32	11717	1.39	22863	2.71	48.75	51.25
64 - 60	8968	1.07	10943	1.30	19911	2.37	45.04	54.96
65 +	19374	2.30	24427	2.90	43801	5.20	44.23	55.77
المجموع	424140	50.37	417914	49.63	842053	100		

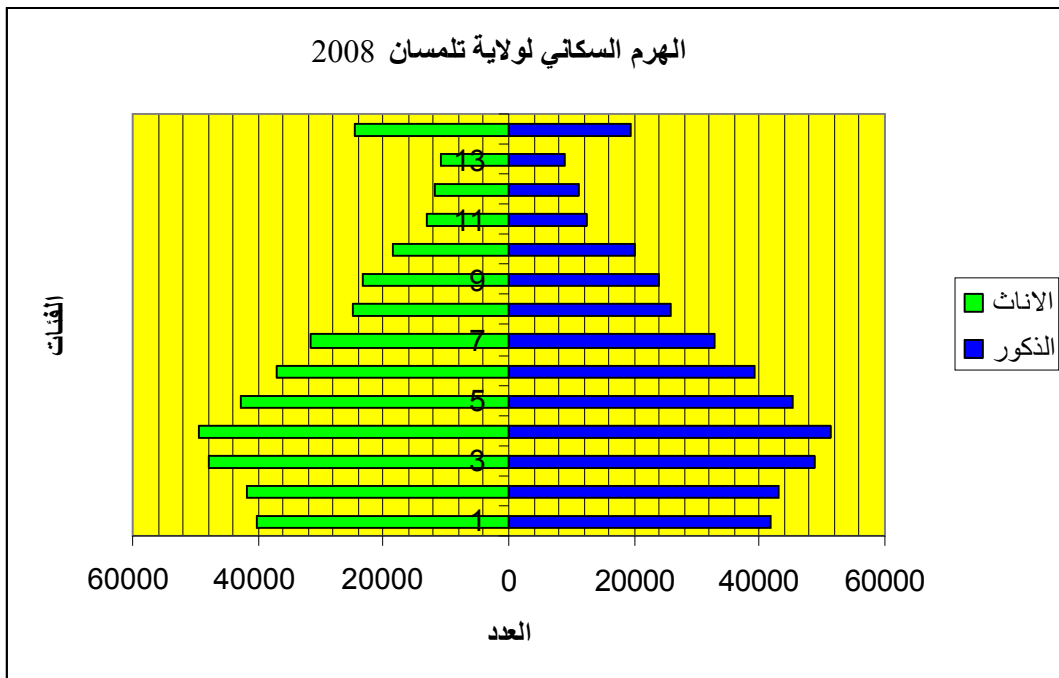
المصدر : الهيكلية الحضرية ، الديوان الوطني للإحصائيات 1998

الشكل البياني رقم (15):



المصدر : من انجاز الباحث 2008

الشكل البياني رقم (16):



المصدر : من انجاز الباحث 2008

مقارنة بين الفئات العمرية لسكان الحي و الفئات العمرية لكل من بلدية و ولاية تلمسان:

من خلال الأشكال الثلاثة السابقة (الشكل 14 ، 15 ، 16) نلاحظ وجود تطابق تام بين الهرمين السكانيين لكل من مدينة تلمسان و ولاية تلمسان فكلاهما يمتاز بنفس المميزات أي قاعدة عريضة ابتداء من الفئة الثالثة ثم يبدأ في التناقص تجاه القمة مع وجود توافق بين الذكور و الإناث .

أما الهرم السكاني لحي بودغن فإنه يختلف تماما عن الهرمين الآخرين لا من حيث الشكل و لا من حيث المضمون ، وهذا كله يفسر على انه بلدية تلمسان جزء من الولاية الأم فيوجد هناك توافق من حيث الثقافات و التقاليد و الوعي لدى السكان الأصليين ، أما حي بودغن فهو عبارة عن خليط من السكان لكل واحد منهم خصائصه الاجتماعية لذلك جاء الهرم السكاني للحي بهذا الشكل الغير متجانس .

التركيب العمري و النوعي حسب فئات السن الكبرى في حي بودغن :

من خلال الجدول (30) نلاحظ ارتفاع في نسبة الإناث مقارنة بالذكور بحوالي 5 % أما الفئة النشيطة فهي التي تسيطر على حي بودغن و هذه الفئة تشمل جميع السكان من 15 – 64 سنة سواء كانوا ذكورا أو إناثا و الملاحظ كذلك هو تراجع كبير في نسبة الشيوخ الأكثر من 65 سنة ، هذا بالإضافة إلى أن أكثر من 3/1 من سكان الحي هم عبارة عن أطفال اقل من 15 سنة و من خلال هذا التحقيق الميداني الذي شمل 503 سكن بما فيها 545 عائلة لمجموع سكان 3514 نسمة منهم 1675 ذكور و 1839 إناث .

الجدول رقم (29) التركيب العمري و النوعي حسب فئات السن الكبرى في حي بودغن (2008):

المجموع		الإناث		الذكور		الجنس
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	فئات العمر
34.03	1196	16.47	579	17.56	617	اقل من 15 سنة
62.41	2193	33.92	1192	28.49	1001	15-64 سنة
3.56	125	1.94	68	1.62	57	+ 65 سنة
100	3514	52.33	1839	47.67	1675	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

مقارنة الفئات العمرية الكبرى لمنطقة بودغن ببعض الأحياء الفوضوية المدروسة:

من خلال الرجوع إلى الأحياء الفوضوية المدروسة سابقا والتي تم التطرق إليها في بحثنا هذا نلاحظ أن حي بودغن هو الحي الوحيد من بين (8) ثمانية أحياء فوضوية به نسبة الذكور في الفئة اقل من (15) خمسة عشر سنة أدنى من نسبة الإناث في نفس الفئة . أما فيما يخص الفئة من (15 – 64) سنة فإننا نجد كل من حي بودغن وحي سي الصالح وباب الحمراء كذلك نسبة الذكور اقل من الإناث . أما في الفئة الأخيرة أكثر من 65 سنة فحي بودغن هو الوحيد الذي به نسبة الذكور اقل من الإناث

الجدول رقم (30) مقارنة الفئات العمرية الكبرى لمنطقة بودغن و بعض الأحياء الفوضوية

أكثر من 65 سنة			من 15 – 64 سنة			اقل من 15 سنة			الفئات الأحياء
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
3.56	1.94	1.62	62.41	33.92	28.49	34.03	16.47	17.56	حي بودغن (1)
1.84	0.68	1.16	61.04	29.04	32.00	37.11	12.98	24.13	منطقة الكدية (2)
4.55	2.09	2.46	68.50	34.60	33.90	26.93	12.99	13.94	منطقة شباط (3)
0.70	0.17	0.53	58.34	28.70	29.64	40.92	18.62	22.30	حي الحمار (4)
0.98	0.37	0.61	51.81	25.47	26.34	47.18	20.90	26.28	منطقة مران (5)
2.49	1.06	1.43	59.90	28.93	30.97	37.68	18.77	18.91	حي رابح (6)
2.92	0.92	2.00	62.19	27.16	35.03	34.87	15.74	19.13	حي القصب (7)
6.01	3.21	2.80	69.18	35.99	33.19	24.87	11.44	13.34	باب الحمراء (8)

المصادر :

- (1) تحقيق ميداني (2008) من طرف صاحب الرسالة
- (2) بوداود فتحي (2002) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان -منطقة الكدية-
- (3) بن نابي فاطمة (2005) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية - مصير السكن الفوضوي حي سي الصالح -منطقة شباط
- (4) حجاج محمد/ حجاج العوني (2000) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار قديل
- (5) حضري الهواري/ لعزیز مبارك () م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية دراسة السكن الفوضوي في منطقة بن مران- سي صالح وهران
- (6) و (7) بن عزوز نصر الدين/ بن جريو بوزيان (2001) م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- دراسة السكن الفوضوي في حي رابح مسرعين
- (8) قيونني الحاج / العربي سمير () م.ت.م.د في الجغرافيا و التهيئة العمرانية- تحليل منطقة فوضوية باب الحمراء (حي سي صالح) وهران

توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية في حي بودغن:

من خلال الجدول رقم (31) و الشكل البياني رقم (18) أن أغلب أرباب الأسر الذين شملهم التحقيق الميداني الذي مس (545) خمسمائة و خمسة و أربعين أسرة هم ينتمون إلى الفئة الأكثر من 30 سنة إلى ما دون 60 سنة و يبلغون الذروة عند الفئة من 50 – 54 سنة أما أرباب الأسر الأقل من 30 سنة فهم الأقل تمثيلا في هذا الحي إذ أنهم يعدون على الأصابع و ذلك نظرا لعدة أسباب تمنع هؤلاء الشباب عن الزواج رغم أن عددهم في الحي يبلغ 390 شابا في فئة ما بين 20 – 29 إلا أن المتزوجون منهم 19 فقط أي بنسبة 4.87 % من شباب الحي الذكور و 1.10 % من مجموع أرباب الأسر و ذلك يعود بالأساس إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها هؤلاء الشباب كانهدام فرص العمل و صعوبة الحصول على مسكن و ما إلى ذلك و هذا ما انعكس عنه ارتفاع في نسبة العنوسة لدى الإناث

الجدول رقم (31) توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية في حي بودغن(2008):

النسبة	العدد	الفئات العمرية
1.10	6	24 – 20
2.39	13	29 – 25
12.29	67	34 – 30
8.81	48	39 – 35
10.46	57	44 – 40
16.88	22	49 – 45
17.98	98	54 – 50
14.86	81	59 – 55
5.14	28	64 – 60
10.09	55	اكتر من 65 سنة
100	545	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الفارق في السن بين الزوجين:

من خلال الجدولين رقم (32) و (33) و باستثناء الأسر الغير مصرح بفارق السن بين الزوجين لديها نلاحظ أن فارق السن بين الزوجين عادة ما تكون اقل من 10 سنوات وذلك يتضح من خلال الشكل (19) الموجود في الملحق .
إذن هناك نسبة معتبرة يكون فيها فرق السن بين الزوجين أكثر من 10 سنوات وهذا نتيجة حتمية لارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع و ذلك مرتبط بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية (صعوبة الحصول على عمل و مسكن)

الجدول رقم (32) فارق السن بين الزوجين في حي بودغن(2008) :

الفارق	4 - 0	9 - 5	14 - 10	19 - 15	20 +	غير مصرح	الجموع
العدد	51	214	139	24	27	90	545
النسبة	9.36	39.27	25.50	4.40	4.95	16.51	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

الجدول رقم (33) فارق السن بين الزوجين في حي بودغن (مكرر) (2008):

الفارق (بالسنوات)	9 - 0	10+	المجموع
العدد	265	190	455
النسبة	58.24	41.76	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

المستوى الثقافي و التعليمي لسكان الحي :

إن للمستوى التعليمي بالغ الأهمية في التأثير على الوضعية الاجتماعية للسكان من خلال زيادة الدخل الأسري و بالتالي تحسن في المستوى المعيشي ، هذا يؤدي إلى زيادة في تحسين و تهيئة المسكن و تحسين ظروف العيش به مما يرفع من رفاهيته و هذا كله و ينعكس على الحي و منظره بصفة عامة و« من العوامل التي تؤثر في الملامح الديمغرافية الحضارية للسكان انتشار التعليم و ما يصاحبه من تقدم في المستوى المادي والاجتماعي والرغبة في البحث عن حياة أكثر رفاهية و تعتبر الحالة التعليمية للأفراد بالحي أو المدينة مفتاح الخروج من الحالة الاجتماعية و الاقتصادية المزرية » (1)

المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالحي :

من خلال الشكل رقم (20) نلاحظ أن هناك تباين في المستوى التعليمي لدى أرباب هذه الأسر فبالرغم من وجود مجموعة لا تملك أي مؤهلات علمية وهي في الغالب تشمل كبار السن الذين لم تسعفهم الظروف للالتحاق بالمدرسة سواء بسبب الاستعمار الفرنسي بالنسبة لكبار السن أو للظروف الاقتصادية للفئات الأخرى وخاصة النازحون من المناطق النائية , هذا لا يعني أن الإرادة لم تكن موجودة لدى هؤلاء في مرحلة ما و الدليل على ذلك وجود مجموعة كبيرة ممن التحقوا بالزوايا و المدارس القرآنية من اجل التحصيل العلمي لان هذا النوع من التعليم كان سائدا و منتشر في حقة معينة و المعروف عن مدينة تلمسان أنها إشعاع علمي كبير والدليل على ذلك الزوايا و المساجد المنتشرة على تراب الولاية و الذين استفادوا من هذا النوع من التعليم فهم من أبناء هذه الولاية .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصدية ص 21 دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

إن مرحلة ما بعد الاستقلال تميزت بإجبارية و مجانية التعليم هذا ما سمح لجميع شرائح المجتمع من الالتحاق بالمدرسة وهكذا تدرج في أطوارها المختلفة سكان الحي فمنهم من اكتفى بالتعليم الابتدائي فقط و عددهم كبير جدا و هم غالبا من فئة الكهول الذين لم تكن ظروفهم المادية آنذاك تسمح لهم للانتقال إلى المدن الكبرى من اجل مواصلة التعليم .

أما التعليم المتوسط و الثانوي فقد احتكره شباب الحي في الغالب هم مادون 45 سنة و هو الشائع بينهم

وأخيرا نجد زبدة الحي و هم من الشباب الذين اجتازوا الثانوية و دخلوا الجامعة و على الرغم من قلة عددهم إلا أن بصمتهم موجودة في الحي سواء من حيث طبيعة عملهم أو حيث المظهر الخارجي لمساكنهم المميزة و اغلبهم من الجيل الجديد .

الجدول رقم (34) توزيع أرباب الأسر حسب المستوى التعليمي في حي بودغن (2008):

النسبة	العدد	المستوى التعليمي لرب الأسرة
8.44	46	بدون مستوى
11.56	63	تعليم ديني
31.38	171	مستوى ابتدائي
26.24	143	مستوى متوسط
17.25	94	مستوى ثانوي
5.14	28	مستوى جامعي
100	545	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

توزيع الأسر حسب عدد الأطفال المتدرسين :

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية في الشكل رقم (21) انه من مجموع 545 أسرة شملها التحقيق الميداني وجود 47 أسرة ليس لها أطفال متدرسين وهذا يعني ثلاث حالات إما ليس لها أطفال إطلاقاً أو أنهم ليسوا في سن التمدرس أو أنهم تعدوا سن الدراسة إما انهوا دراستهم أو تم فصلهم من الدراسة .

أما العائلات التي بها طفل واحد أو طفلين متدرسين هذه العائلات يمكن القول عنها أنها عادية و لا تتأثر كثيراً بمصاريف هؤلاء الأطفال .

أما العائلات التي بها أكثر ثلاثة فهي العائلات الأكثر تضرراً من نفقات تدرس أبنائهم مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي لأفراد هذه الأسر لكنه من جهة أخرى يعكس المستوى التعليمي لأفرادها .

الجدول رقم (35) توزيع الأسر حسب عدد الأطفال المتدرسين في حي بودغن(2008):

عدد الأطفال المتدرسين	عدد الأسر	النسبة %
00	47	8.62
01	81	11.19
02	63	15.23
03	113	29.91
04	104	19.08
5+	67	15.96
المجموع	545	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

معدل التمدرس عند الأطفال الأقل من 15 سنة:الجدول رقم (36) معدل تمدرس الأطفال في حي بودغن (2008):

عدد الإناث المتدرسات	عدد الذكور المتدرسين	عدد الإناث في سن التمدرس	عدد الذكور في سن التمدرس	عدد الأطفال في سن التمدرس (5-14 سنة)	العدد
417	488	482	535	1017	
86.51	91.21	47.39	52.61	100	النسبة

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

من خلال الجدول رقم (36) إن نسبة الذكور في سن التمدرس اكبر مما هي عليه عند الإناث و كذلك الأمر بالنسبة لعدد الذكور المتدرسين .

ومنه نلاحظ عند الذكور من مجموع 535 طفل في سن التمدرس نجد 488 طفل متدرس بنسبة 91.21 % ومنه نستنتج أن نسبة التسرب المدرسي عند هذه الفئة تقارب 8.79 % .

أما عند الإناث فنجد نسبة التمدرس حوالي 86.51 % وهذا يعني وجود تسرب مدرسي عند الإناث بنسبة 13.49 % .

ومنه نستنتج انه في حي بودغن ارتفاع في نسبة التسرب المدرسي عند الإناث الأقل من 15 سنة مقارنة بالذكور من نفس العمر وهذا راجع ربما لعدم وجود متوسطة بالحي علما أن الحي به ثلاثة مدارس ابتدائية و متقنة واحدة فقط .

نسبة التمدرس :

نسبة التمدرس هي معيار أساسي لدراسة أي مجتمع كان من الناحية الاجتماعية أو الثقافية و حتى الاقتصادية فمن خلالها تتحدد دراسات مستقبلية بعيدة أو متوسطة المدى .

ويمكن حساب نسبة التمدرس كالتالي :

$$\text{نسبة التمدرس} = 100 \times \frac{\text{عدد الأطفال المتمدرسين}}{\text{عدد الأطفال في سن التمدرس}}$$

$$\text{نسبة التمدرس} = 100 \times \frac{905}{1017}$$

$$= 88.99 \%$$

89 % هي نسبة يمكن القول أنها قليلة مقارنة بالظروف و الإمكانيات المسخرة من طرف الدولة كتوفير الإطعام المدرسي و الرعاية الصحية الشاملة و منحة التمدرس وما إلى ذلك . (1)

(1) تحقيق ميداني من طرف صاحب الرسالة (2008)

خلاصة الفصل الرابع :

يعتبر هذا الفصل الأهم في هذه الدراسة من حيث المعطيات و معالجتها ، لقد حاولنا في هذا الفصل جمع كل المعلومات التي لها علاقة بالسكان فتطرقنا إلى الأصل الجغرافي لأرباب الأسر و معرفة مكان إقامتهم السابقة حسب ولايات الوطن و بلديات الولاية و تواريخ توافدهم إلى حي بودغن مع معرفة الأسباب و الدوافع التي أدت إلى ذلك و قد لخصنا هذه المعلومات في جداول لتسهيل الدراسة .

كما تطرقنا إلى النواة الأولى للمجتمع ألا و هي الأسرة و درسناها من حيث الحجم و الخصائص الديمغرافية و بنيتها و توزيع أفرادها على حسب طبيعة الجنس و الفئة و مقارنة النتائج المتحصل عليها مع نتائج البلدية و الولاية .

كما تم أيضا مقارنة تلك النتائج مع بعض الأحياء الفوضوية المدروسة سابقا لمعرفة مدى ملائمة حي بودغن من حيث الطبيعة الأسرية .

ثم قمنا بدراسة الحالة الاجتماعية لرب الأسرة من حيث السن و الفارق بينه و بين الزوجة و معرفة مستواه الثقافي و التعليمي و كذلك الأمر بالنسبة للأطفال المتمدرسين ، وبهذا نكون قد تمكنا من معرفة الخصائص الديمغرافية و الاجتماعية و التعليمية لسكان حي بودغن بمدينة تلمسان في سنة 2008.

المراجع :

- (1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة .
- (2) يسري الجوهري (1969) مبادئ جغرافيا السكان يسري الجوهري ، جامعة بيروت العربية .
- (3) أبو عيانة فتحي محمد (1980) جغرافيا السكان - دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت.
- (4) تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
- (5) تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطني في أبعدها القطرية ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .
- (6) رحمان شريف (1984) الجزائر غدا الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
- (7) أبو عيانة فتحي محمد (1980) جغرافيا السكان - دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت.
- (8) مقيس بشير (1984) مدينة وهران دراسة جغرافية العمران المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .
- (9) الرميني فوزية (2000) - الشبكة الحضرية في شمال غرب الجزائر بين 1987-1998 مجلة جغرافيا و تهيئة العدد 7 دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران .
- (10) بوداود فتحي (2003) دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان - منطقة الكدية - م ت م د جامعة وهران
- (11) بن نابي فاطمة (2005) مصير السكن الفوضوي بحي سي الصالح - منطقة شباط وهران م ت م د جامعة وهران
- (12) حجاج محمد / حجاج العوني (2000) دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار - قديل - م ت م د جامعة وهران
- (13) حضري الهواري / لعزیز مبارك (1993) دراسة السكن الفوضوي في منطقة بن مران حي سي الصالح وهران م ت م د جامعة وهران
- (14) بن عزوز نصر الدين / بن جريو بوزيان (1993) دراسة السكن الفوضوي في حي رابح و حي القصب - مسرغين- م ت م د جامعة وهران
- (15) قنوني الحاج / العربي سمير (2001) تحليل منطقة فوضوية باب الحمراء - حي سي الصالح وهران م ت م د جامعة وهران
- (16) بلدية تلمسان
- (17) الديوان الوطني للإحصائيات بوهران

- (18)BOUZEBIBA . G (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen thèse de 3eme cycle GOGÉ . P (1961) précises de géographie urbaine P .U.F
- (19)MARC . C (1980) L'Algérie ou l'espace retourné , Paris Flammarion
- (20)Abdel Karim .F (1987) Ménage et logement dans la ville d'Oran Thèse 3eme cycle en sociologie . paris
- (21)Max . D (1963) précis de Géographie Humaine Paris
- (22)RAHMANI . C (1982) croissance urbaine en Algérie O P U
- (23)KHALADI . M (1991) urbanisme et systèmes sociaux – la planification urbaine en Algérie O P U
- (24)ARMATURE URBAINE 1998
- (25)URBAT Restructuration de Boudghéne phase 2 (rapport)

الفصل الخامس

البنية الاجتماعية و الاقتصادية

التركيب الاقتصادي لسكان حي بودغن :**تمهيد :**

« تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان ، فيمكن من خلال هذه الدراسة البسيطة تحديد ملامح النشاط الاقتصادي و أهمية عناصره و ارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، كذلك يمكن الوقوف على نسبة العمالة وحجمها و أهميتها و معرفة معدلات التعطل و توزيعها حسب العمر و النوع و المهنة و غير ذلك ، كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تساهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل » (1)

فمن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد مدى رفاهية السكان و مستوى معيشتهم و أهم المشاكل التي تواجههم و بالتالي تنعكس على الصورة الإجمالية للحي ، « كما أن التركيب الاقتصادي عامل رئيسي في النمو و التطور من ناحية ثانية إضافة إلى تأثيره على مشروعات التنمية الاقتصادية و مجال الخدمات العامة » (2)

توزيع سكان حي بودغن حسب الفئة النشيطة و غير النشيطة :**1- الفئة النشيطة :**

و نعني بها جميع الأفراد الذين يساهمون في أي عمل يؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات سواء كانوا أجراء أو يعملون لحسابهم الخاص يضاف إليهم جميع العاطلين القادرين على العمل ولم يجدوا عملا بعد أو تم فصلهم من أي عمل لأي سبب من الأسباب أي أن هذه الفئة تشمل جميع الشباب و الكهول من السن 15 إلى 65 سنة ذكورا و إناثا مع عدم وجود أي عائق يحرمهم من ممارسة أي عمل كالطلبة و المتربصين .

(1) أبو عيانة فتحي (1980) جغرافيا السكان ص 14، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت .
(2) مربيبي سعيد (1984) التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب

2 - الفئة غير النشيطة

هم جميع من تم استثناءهم من الفئة السابقة أي جميع من تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 65 سنة و الذين لا يستطيعون بذل أي جهد بدني أو عقلي لإنتاج أي سلعة أو تقديم أي خدمة في الوقت الراهن كالطلبة و المتربصين و المرضى و العجزة .

الجدول (37) توزيع الفئة النشيطة و غير النشيطة بحى بودغن (2008)

النسبة من سكان الفئة %	النسبة من عدد السكان %	العدد	السكان	
40.01	18.18	639	العاملون	الفئة النشيطة
59.99	27.26	958	العاطلون عن العمل	
100	45.45	1597	مجموع سكان الفئة النشيطة	
62.39	34.03	1196	اقل من 15 سنة	الفئة غير النشيطة
6.52	3.56	125	أكثر من 65 سنة	
26.76	14.60	513	الطلبة و المتربصين	
4.33	2.36	83	المرضى و العجزة	
100	54.55	1917	مجموع سكان الفئة غير النشيطة	
100		3514	المجموع الكلي للسكان حسب العينة المدروسة	

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

من خلال الجدول رقم (37) الخاص بتوزيع الفئتين النشيطة و غير النشيطة نلاحظ وجود تباين كبير بين الفئتين :

فالأولى تضم من مجموع من ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 15 و 65 سنة و المقدر عددهم ب 2193 نسمة (حسب جدول الفئات العمرية لسكان الحي) حوالي 1597 نسمة من بينهم 639 عامل و 958 بطل أما المعفون من العمل كالطلبة و المرضى و المقدر عددهم ب 596 نسمة إذ نجدهم ينتمون إلى هذه الفئة العمرية (من 15 إلى 65 سنة) من خلال السن فقط أي أن أعمارهم تتراوح ما بين 15 و 65 سنة إلا أنهم في الواقع ينتمون إلى الفئة غير النشيطة بحكم وجود مانع في الوقت الراهن يمنعهم من ممارسة أي عمل كالدراسة أو المرض .

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ كذلك أن عدد العاملين يفوق عدد أرباب الأسر الذين شملهم التحقيق الميداني ، هذا دلالة على وجود عائلات بها أكثر من معيل و بذلك تنخفض نسبة الإعالة عند الأسر بهذا الحي .

أما الفئة غير النشيطة فهي تشمل جميع من تقل أعمارهم عن 15 سنة و يقدر عددهم ب 1196 نسمة و هؤلاء تحول دراستهم أو لياقتهم البدنية بينهم وبين العمل .

أما الذين أعمارهم تفوق 65 سنة فهؤلاء كلهم شبوخ إما تقاعدوا عن العمل وإما ظروفهم الصحية تمنعهم عن العمل .

وما يمكن ملاحظته من خلال نفس الجدول أننا استثنينا ربات البيوت من الفئة غير النشيطة و إدراجهم في فئة العاطلين عن العمل لان الواقع و التحقيق الميداني اثبتا انه كل ربة بيت لو أتاحت لها الفرصة لتحسين مدخول العائلة لما تأخرت عن ذلك نظرا للحاجة الماسة

للمال وتزايد طلبات العائلة و ضعف القدرة الشرائية ، وبالرغم من ذلك إلا أن الكثير من ربوات البيوت تمارس بعض الأعمال الخفيفة و التقليدية في البيت مقابل بعض المال للمساهمة في إعالة العائلة كالخياطة و الطرز بأنواعه و بعض المنسوجات التقليدية و الحلاقة النسائية و حتى منهن من امتهنت التجارة كبيع الملابس النسائية و الحلي و اتخذت من بيتها أو من الحمامات الشعبية مقرا لعملها هذا .

أهم المؤشرات الاقتصادية في حي بودغن :

تمكنا من دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية انطلاقا من التحقيق الميداني الذي قمنا به سنة 2008 و بالرجوع إلى المعطيات العديدة الموجودة في الجدول رقم (37)

1 نسبة الشغل الخام :

هي حاصل قسمة عدد الأفراد العاملين على العدد الإجمالي للسكان بالنسبة المئوية .

$$\text{نسبة الشغل الخام} = \frac{\text{عدد العاملين}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

$$100 \times \frac{639}{3514} =$$

$$18.18 \%$$

2 نسبة الشغل الصافي :

هي حاصل قسمة عدد الأفراد العاملين على عدد الأفراد في سن العمل بالنسبة المئوية (المؤهلون للعمل هم البطالون + العاملون) .

$$\begin{aligned} \text{نسبة الشغل الصافي} &= \frac{\text{عدد العاملين}}{\text{عدد السكان المؤهلين للعمل}} \times 100 \\ &= 100 \times \frac{639}{1597} \\ &= 40.01\% \end{aligned}$$

3 نسبة البطالة الخام :

هي حاصل قسمة عدد الأفراد العاطلين عن العمل على إجمالي عدد السكان بالنسبة المئوية .

$$\begin{aligned} \text{نسبة البطالة الخام} &= \frac{\text{عدد البطالين}}{\text{عدد السكان}} \times 100 \\ &= 100 \times \frac{958}{3514} \\ &= 27.26\% \end{aligned}$$

4 نسبة البطالة الصافية :

هي حاصل قسمة عدد الأفراد العاطلين عن العمل على عدد السكان في سن العمل بالنسبة المئوية

$$100 \times \frac{\text{عدد البطالين}}{\text{عدد السكان المؤهلين للعمل}} = \text{نسبة البطالة الصافية}$$

$$100 \times \frac{958}{1597} =$$

$$= 59.98\%$$

5 معدل الإعالة :

هو حاصل قسمة عدد السكان على عدد الأفراد العاملين

$$\frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد العاملين}} = \text{معدل الإعالة}$$

$$\frac{3514}{639} =$$

$$= 5.4$$

إن لدينا كل عامل يعيل 5.49 فرد بهذا الحي

6 معدل النشاط الاقتصادي :

هو حاصل قسمة عدد السكان المؤهلين للعمل على العدد الإجمالي للسكان في نفس الفترة
بالنسبة المئوية

$$\begin{aligned} \text{معدل النشاط الاقتصادي} &= \frac{\text{عدد السكان المؤهلين للعمل}}{\text{عدد السكان}} \times 100 \\ &= 100 \times \frac{1514}{3514} \\ &= 54.44\% \end{aligned}$$

توزيع السكان المشتغلين حسب فروع القطاعات الثلاث :

« إن الدراسات الخاصة بالسكان لها علاقة وطيدة بظاهرة توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية للمدينة لمعرفة النشاط الاقتصادي السائد بها ، و على أي قطاع يعتمد ، هل القطاع الأول أو الثاني أو الثالث ؟ وأي قطاع ينمو بسرعة ؟ وبالتالي أين يتجه النشاط الاقتصادي و أين تتمركز قوة العمل و مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات السابقة من مجموع قوة العمل بالمدينة ؟ » (1)

(1) مربيبي سعيد (1984) التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب

فالقطاع الأول نعني به قطاع المواد الأولية و الخدمات الفلاحية و يشمل كل من :

- الفلاحة و تربية المواشي

- الغابات

- الصيد و الصيد البحري

- المناجم و المحاجر

أما القطاع الثاني فهو قطاع فروع الصناعة و يضم كل من :

- النشاطات الميكانيكية و الالكترونية

- البناء و الأشغال العمومية

- الصناعة الغذائية

- صناعة الجلود و الأحذية

- صناعة مواد البناء

- صناعة الورق و الخشب

- الصناعة اليدوية

- صناعة الألبسة

- الصناعة الكيماوية و البلاستيكية

- الصناعة البترولية

أما القطاع الثالث و الأخير فهو قطاع فروع الخدمات و نجد به كل من :

- الخدمات المقدمة للجماعات المحلية (الصحة , التعليم , الإدارة)
- الخدمات المقدمة للمؤسسات
- الخدمات ذات الطابع التجاري المقدمة للسكان
- النقل و الاتصالات
- المؤسسات المالية , البنوك , الضرائب , التأمين
- الخدمات العقارية
- الخدمات الطاقوية , سونلغاز , نפטال , الجزائرية للمياه
- الخدمات السياحية

هذه مجمل النشاطات الموجودة على ارض الواقع و عبر أرجاء الوطن , لكن الفئة العاملة من سكان حي بودغن و البالغ عددها 639 فرد فإنها مقسمة على الفروع الثلاثة حسب الجدول رقم (38)

الهامش : اعتمدنا في تقسيم القطاعات الاقتصادية الثلاثة بفروعها المختلفة على محاضرة للأستاذ الدكتور حجيج على أستاذ بجامعة الجزائر العاصمة سنة 2007

الجدول رقم(38) توزيع اليد العاملة لسكان على فروع النشاطات الاقتصادية في حي بودغن (2008)

النسبة	العدد	القطاع الأول
1.72	11	الفلاحة و تربية المواشي
0.63	04	المناجم و المحاجر
2.35	15	مجموع القطاع الأول
		القطاع الثاني
23.00	147	البناء و الأشغال العمومية
4.07	26	النشاطات الميكانيكية و الالكترونية
2.03	13	الصناعة الغذائية
0.63	04	صناعة الجلود و الأحذية
0.63	04	صناعة مواد البناء
1.25	08	الصناعة اليدوية
0.31	02	الصناعة البترولية
31.92	204	مجموع القطاع الثاني
		القطاع الثالث
42.72	273	الخدمات المقدمة للجماعات المحلية
18.31	117	الخدمات ذات الطابع التجاري المقدمة للسكان
2.50	16	النقل و الاتصالات
0.47	03	المؤسسات المالية
1.72	11	الخدمات الطاقوية
65.72	420	مجموع القطاع الثالث
100	639	المجموع الكلي

المصدر تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

من خلال الشكل رقم (23) نلاحظ أن اليد العاملة بهذا الحي تتمركز في القطاع الثالث بالدرجة الأولى بنسبة 65.72 % ثم يليه القطاع الثاني بنسبة 31.92 % وأخيرا القطاع الأول بنسبة 2.35 % وهذا الأخير يكاد يندم إذا ما قورن بالقطاعين السابقين . ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن هذا التجمع السكاني حضري نظرا للوظيفة السائدة لدى معظم سكانه .

وإذا ما تطرقنا لدراسة كل قطاع على حدة فإننا نجد مايلي:

1 القطاع الأول :

هذا القطاع لم يعد يلائم المنطقة المدروسة و خاصة في المجال الفلاحي وذلك يرجع إلى غزو الاسمنت المسلح معظم الأراضي الفلاحية التي ضمها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة تلمسان وبالتالي تغيير النشاط الأصلي لهذه الأراضي من الفلاحة إلى التعمير ويرافق هذا التغيير فقدان الكثير من مناصب العمل أي تقلص في اليد العاملة في هذا النشاط المهم التي كانت الكثير من العائلات التلمسانية تعتمد عليه في مدخولها اليومي وذلك نظرا لكون المنطقة فلاحية و المدينة كانت تحيط بها الكثير من البساتين وكل ذلك زال مع نمو المدينة و تحضرها . أما الفئة القليلة التي بقيت تمارس هذا النشاط الأساسي فهم إما ملاك لأراضي و بساتين بعيدة عن المدينة أو عمال أجراء لدى بعض الخواص أصحاب البساتين

و على الرغم من النسبة الضئيلة لليد العاملة به إلا انه يعكس الطابع الريفي الموجود في الحي و المتمثل في امتهان البعض من سكان الحي لمهنة الفلاحة رغم وجود هذا الحي ضمن النسيج العمراني الحضري لمدينة تلمسان و الشكل رقم (24) يوضح ذلك

2 القطاع الثاني

من خلال الشكل رقم (25) يتجلى لنا بان الغالبية العظمى من عمال هذا القطاع ينتمون إلى فرع البناء و الأشغال العمومية لان غالبتهم أتى إلى مدينة تلمسان للعمل في قطاع البناء الذي يوفر فرص اكبر للشغل بالمنطقة ومن ثم الاستقرار بالحي. هذا كان بسبب الحاجة الملحة للسكن و البرامج المخصصة من طرف الدولة لدعم البرامج السكنية و انجاز المشاريع الكبرى في قطاع السكن و الأشغال العمومية انعكس ذلك على اليد العاملة .

ثم يليها فرع النشاطات الميكانيكية و الالكترونية و ذلك لاعتبار مدينه تلمسان تحتوي على منطقة صناعية هذا ماساهم في جذب اليد العاملة للمنطقة .

ثم نجد بقية فروع هذا القطاع بنسب متقاربة و ضئيلة وذلك يرجع ربما إلى نقص في مصانع هذه الفروع في المنطقة أو بداية زوال البعض من هذه المهن مثل صناعة الجلود و الأحذية و الصناعات اليدوية التي كانت تتميز بها المنطقة على مر العصور ولكن ذلك تراجع نظرا لتطور المكننة و المنافسة الأجنبية في هذه المجالات كل ذلك أدى إلى اندثار الكثير من الحرف المعروفة بالمنطقة و خاصة الحرف النسيجية و الجلدية وهذا دلالة على نقص في الفئة العاملة في هذا المجال ولم تعد تلك الحرف متوارثة كما كانت عليه في السابق .

3 القطاع الثالث

في هذا القطاع ومن خلال الشكل رقم (26) و بما انه يستحوذ على غالبية اليد العاملة بهذا الحي إلا أن فرع الخدمات المقدمة للجماعات المحلية مثل الصحة و التعليم تستحوذ على حصة الأسد في هذا الفرع بنسبة 42.72 % يليها فرع الخدمات التجارية وذلك يرجع لانتشار المحلات التجارية سواء في الحي أو المناطق المجاورة وذلك لشهرة المدينة التجارية باعتبارها سوقا مفتوحة على كل السلع سواء محلية الصنع أو المهرب من البلد المجاور وذلك بنسبة 18.31 % .

وذلك لكون هذين الفرعين أسهل من غيرهما من جهة و ذي إقبال كبير من طرف السكان من جهة ثانية ، فهما من الضروريات بالنسبة للسكان مما جعلهما أكثر جذبا لليد العاملة و خاصة الخدمات المقدمة للجماعات المحلية فالسكان بحاجة ماسة للخدمات الصحية و التعليمية و الإدارية و ما إلى ذلك .

وبعد ذلك تأتي باقي الفروع و بنسب جد متقاربة مع بعضها البعض حيث نجد النقل و الاتصالات بنسبة 2.50 % و المؤسسات المالية بنسبة 0.47 % و أخيرا نجد الخدمات الطاقوية بنسبة 1.72 % .

توزيع اليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية :

تكتسي دراسة البنية المهنية لسكان الحي أهمية بالغة فمن خلالها يمكن معرفة درجة تحضر و مستوى ثقافة سكان الحي و الجدول رقم (39) يوضح ذلك

الجدول رقم (39) توزيع اليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية لسكان حي بودغن (2008)

المجموع	أعمال حرة	فلاح	تاجر	عامل غير مؤهل	عامل مؤهل	موظف إداري	إطارات متوسطة	إطارات عليا	العدد
639	76	11	88	107	161	133	47	16	
100	11.89	1.72	13.77	16.74	25.20	20.81	7.36	2.50	النسبة

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

من خلال الجدول رقم (39) توصلنا إلى التمثيل البياني التالي رقم (27) :

لقد اعتمدنا في تصنيفنا هذا لليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية على عدة معايير فقد قمنا بتصنيف كل من يشتغلون كمسؤولين أو رؤساء مصالح بمختلف الإدارات و مدراء المدارس و المتوسطات في خانة الإطارات العليا .

أما الإطارات المتوسطة فقد شملت كل الأساتذة و المعلمين و بعض الموظفين لدى بعض الهيئات المالية و الصحية و موظفي أسلاك الأمن و الحماية المدنية .

أما جميع لدى الهيئات العمومية أو الخاصة فقد صنفوا ضمن خانة الموظفين الإداريين .

أما العمال المؤهلين هم جميع العمال الذين يملكون شهادات ضمن اختصاصهم أو لهم اقدمية في العمل تؤهلهم لذلك كأعوان الأمن و السائقين .

و الغير مؤهلين هم العمال الموسميين و بعض أعوان الحراسة و أعوان النظافة و البناء و الأشغال العمومية .

اما صنف التجار فقد شمل كل من يعتمد في دخله اليومي على تقديم نشاط معين للسكان كتجار المواد الغذائية و الهواتف العمومية و الخبازين و اصحاب المقاهي و المطاعم .

أما الفلاحين فهم من يعتمدون في دخلهم اليومي على الزراعة و تربية المواشي و أصحاب الأعمال الحرة فهم الحرفيون .

لقد كانت هذه هي المعايير المعتمدة في تصنيف اليد العاملة في حي بودغن .

أما من الناحية التحليلية لهذا التصنيف فإننا نلاحظ من خلال الجدول (39) إن نسبة الإطارات العليا ضئيلة جدا بهذا الحي لكونه فوضوي أي أن المكان لا يلائم هذه النخبة إلا من هم من سكان الحي أصلا أي أنهم ترعرعوا في هذا الحي العريق و هذه الفئة تتساوى من حيث النسبة تقريبا مع الفلاحين الذين نجد عددهم ضعيف جدا لأسباب سبق ذكرها .

أما الإطارات المتوسطة و الموظفين الإداريين فتبقى نسبتهم دون المستوى و كل ذلك راجع إلى نوعية المساكن بالحي و التي لا تلائم مثل هؤلاء العمال .

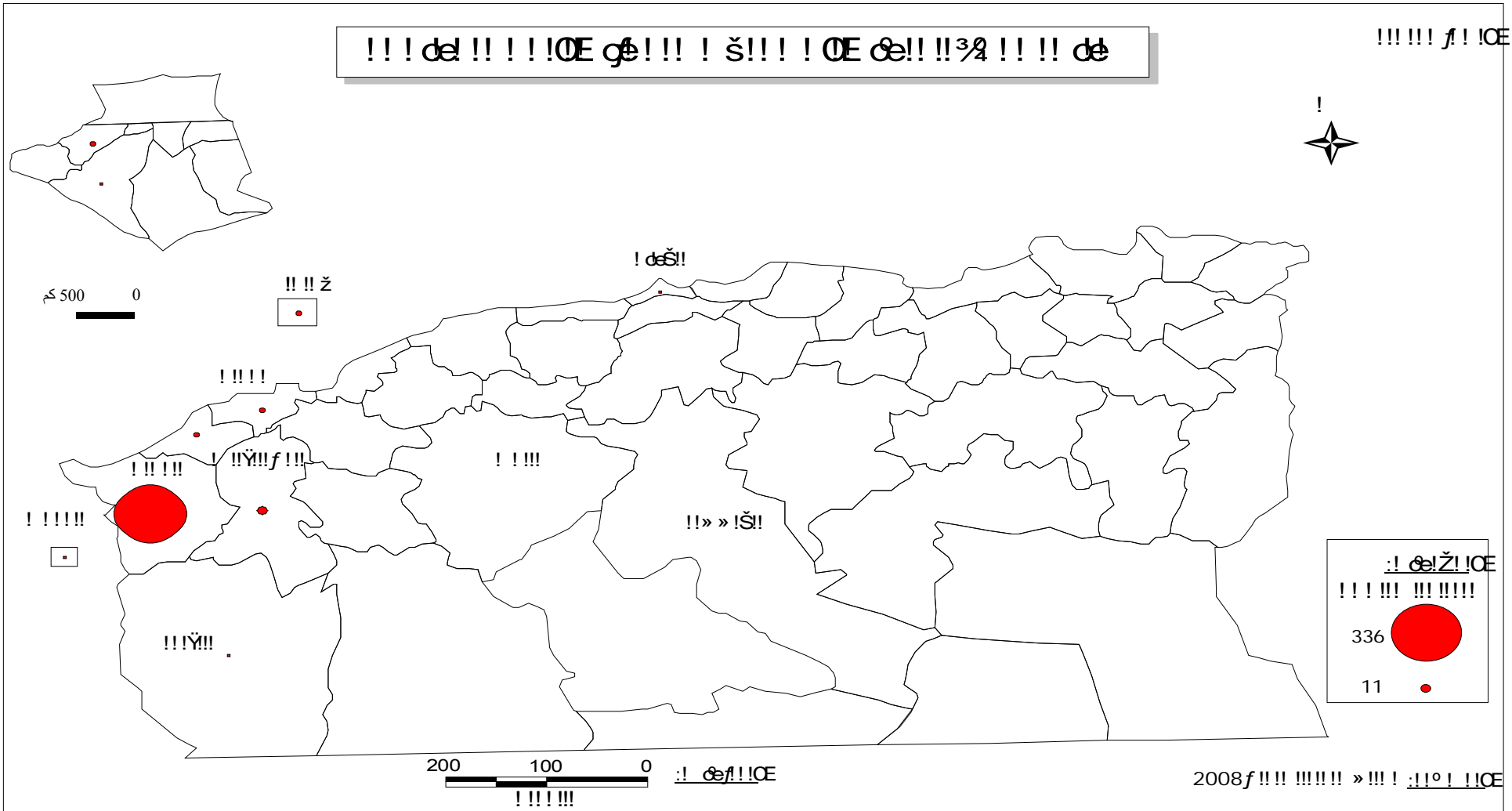
أما العمال المؤهلين و غير المؤهلين و التجار و أصحاب الحرف فهم تقريبا متساوين في النسبة و ذلك يرجع أساسا إلى محدودية الدخل لدى هذه الفئات و الأزمة الحادة في السكن مما جعلهم يلجؤون لهذا الحي نظرا لعدم غلاء المساكن سواء من حيث الشراء أو الكراء .

توزيع أرباب الأسر حسب مكان العمل :

« إن مختلف المجمعات الحضرية التي تنتج عنها تنقلات شديدة بين أماكن السكن و أماكن العمل هذه التنقلات يطلق عليها الهجرات المتعاقبة أو اليومية » (1) أو رحلة العمل اليومية وهي مهمة لرسم خطوط وسائل النقل و مواقع وحدات العمل عند المخططين .

إن مكان العمل ليس شرطا أن يكون مكان الإقامة فالعمل غير مرتبط بالإقامة و الدليل على ذلك توزيع المناطق الصناعية فهي ليست بالضرورة داخل النسيج الحضري للمدينة وإنما تقع في أطرافها بالإضافة إلى بعض النشاطات التي تحتاج إلى الابتعاد عن المدينة قدر المستطاع لحمايتها من الكوارث و الحفاظ على بيئتها و مناخها , ومنه نستنتج أن الخدمات التجارية و الإدارية هي التي تبقى في حدود مركز المدينة .

(1) DANON MAX (1961) « Pricies de géographie humaine » P U P Paris 1961



مكان عمل أرباب الأسر بحى بودغن حسب ولايات الوطن وخارجه :

من خلال الجدول رقم (40) و الخريطة رقم (05) نلاحظ أن اغلب أرباب الأسر في هذا الحى يزاولون عملهم بولاية تلمسان و هذا ما خلق فارقا كبيرا في النسبة بين الولاية الأصلية و مختلف المناطق .

فولاية تلمسان تمتلك حصة الأسد في الاستحواذ على اليد العاملة وذلك بنسبة 10/9 من مجموع أرباب الأسر العاملين ، تليها مباشرة ولاية سيدي بلعباس وذلك نظرا لموقعها الجغرافي المجاور لولاية تلمسان أي أن المسافة تلعب دور في تحديد مكان العمل فكلما كانت المسافة قصيرة كلما تشبث رب الأسرة بهذا الحى و العكس عندما تكون المسافة ابعدها تكون نسبة احتمال مغادرة الحى اكبر ، و الاستقرار في حدود مكان العمل .

و تليها كل من وهران و عين تموشنت بنفس النسبة لان ولاية وهران تعتبر قطبا صناعيا و تجاريا مهما في الغرب الجزائري و ذلك بما تحويه من أسواق ومراكز تجارية و أقطاب صناعية و خاصة مدينة أرزيو ، ثم نجد باقي الولايات و بنسب متفاوتة نوعا ما مع وجود بعض الولايات من الجنوب الجزائري راجع إلى احتواء هذه المنطقة على الكثير من مناطق النشاط البترولي الذي يمتص الكثير من اليد العاملة

هذا على مستوى الوطن أما دوليا فإننا نلاحظ وجود ستة (6) أرباب اسر تعمل في ثلاث دول أجنبية منها أربعة (4) في اسبانيا وذلك لكون هذه الدولة الأقرب في الضفة الأخرى مع وجود الكثير من مناصب العمل المتاحة للمهاجرين هناك ، ثم كل من المملكة المغربية و فرنسا بمجموع عائلة لكل دولة ، فالمغرب بلد مجاور و لا يفصل بين مدينة تلمسان و حدود هذا البلد إلا حوالي 100 كلم هذا ما يشجع بعض الحرفيين للانتقال إلى هذا البلد و مزاوله نشاطهم الحرفي به لأنه مازال يحافظ على هذا النوع من النشاطات ، أما فرنسا

و بحكم التاريخ فلقد استحوذت في فترة من الفترات على اكبر عدد ممكن من العمال الجزائريين خدمة لتطويرها و ازدهارها و إلى يومنا هذا تعتبر القبلة المفضلة للكثير من شباب الوطن ، لكن غالبا ما تتحسن الأحوال المادية لأرباب الأسر العاملين في هذا البلد فينتقلون للعيش في أماكن أرقى و مصادفتنا لعائلة مازالت تقطن بهذا الحي لم يكن عبثا و إنما هذه العائلة من أوائل من سكنوا الحي فلم يفضلوا مغادرته و الانتقال إلى حي آخر .

الجدول رقم (40) مكان عمل أرباب الأسر حي بودغن حسب ولايات الوطن و خارجه (2008):

الولايات	العدد	النسبة
تلمسان	336	89.84
سيدي بلعباس	11	2.94
وهران	06	1.60
عين تموشنت	06	1.60
بشار	04	1.07
ادرار	02	0.53
الجزائر العاصمة	02	0.53
النعامة	01	0.27
اسبانيا	04	1.07
فرنسا	01	0.27
المغرب الاقصى	01	0.27
المجموع	374	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

2 - توزيع أرباب الأسر حي بودغن العاملين حسب بلديات ولاية تلمسان :

إن توفير لقمة العيش ليس بالأمر الهين لدى معظم أرباب الأسر لذلك يتطلب من الكثير منهم شد الرحال إلى حيث تكون هذه اللقمة فالكثير من أرباب الأسر بهذا الحي لم يوفقوا في إيجاد منصب عمل بمقر إقامتهم (بلدية تلمسان) فانتقلوا في رحلة بحث عبر العديد من بلديات الولاية ولكنهم من طبقة فقيرة أو متوسطة ونظرا لنوع عملهم فلم يستفيدوا مثل بقية إطارات الدولة من سكن وظيفي يقيهم هذا التنقل اليومي ما بين مقر العمل و مقر الإقامة و قد اختلفت هذه المسافة من رب أسرة لآخر و الخريطة رقم () توضح ذلك .

فالنسبة الأكبر نجدها في بلدية تلمسان أي حوالي 5/2 و الباقي 5/3 من أرباب الأسر العاملين بهذا الحي يتوزعون على 13 بلديات من الولاية الأصلية و بنسب متفاوتة فالبلديات المحيطة و الأقرب إلى الحي كانت لها النسبة الأكبر في جذب اليد العاملة إليها مثل بلدية منصور ب 21.43 % و بلدية شتوان ب 14.88 % و بني مستر ب 8.33 % الخ .

الجدول رقم (41) توزيع أرباب الأسر حي بودغن العاملين حسب بلديات ولاية تلمسان (2008):

البلديات	العدد	النسبة
تلمسان	137	40.77
منصورة	72	21.43
شتوان	50	14.88
بني مستر	28	8.33
مغنية	11	3.27
الغزوات	06	1.76
باب العسة	06	1.76
سواحلية	05	1.49
عين فزة	05	1.49
بني سنوس	04	1.19
بني بوسعيد	04	1.19
الرمشي	03	0.89
ندرومة	03	0.89
حمام بوغرارة	02	0.60
المجموع	336	100

المصدر: تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

خلاصة الفصل الخامس:

إن الدراسة الاقتصادية تكتسي أهمية بالغة من حيث معرفة المستوى المعيشي و الاقتصادي لسكان الحي ، فمن خلالها نحدد نسبة البطالة و نسبة الفئة الشغيلة في الحي و معرفة المؤشرات الاقتصادية للسكان .
ثم قمنا بتقسيم اليد العاملة الموجودة في الحي على فروع القطاعات الاقتصادية الثلاث و تحديد نسبة العاملين في كل قطاع لمعرفة طبيعة العمل السائد في المنطقة .
كما تم تقسيم هؤلاء العمال كل على حسب وظيفته المهنية التي بدورها تحدد مدى تأهيلهم و مستواهم العلمي .

و أخيرا قمنا بتحديد أماكن عملهم وفقا للولايات و بلديات الولاية الأصلية لدراسة الحركة اليومية للعمال .

المراجع :

- (1) أبو عيانة فتحي محمد (1980) جغرافيا السكان - دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت .
- (2) مربيبي سعيد (1984) التغيرات السكانية في الجزائر - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .
- (3) رحمانى شريف (1984) الجزائر غدا ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
- (4) تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
- (5) محاضرة لم تنشر للأستاذ الدكتور حجيج علي (2007)

- (1) Max . D (1963) précis de Géographie Humaine Paris
- (2) SAMMOUD . B : industrialisation et mutation de l'espace dans les plaines littorales mauvaises OPU Alger
- (3) HADJIEDJ . A (1994) le grand Alger – activités économiques , problèmes socio urbains et aménagement du territoire o p u
- (4) BOUZEBIBA . G (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen thèse de 3eme cycle
- (5) TAHRAOUI . F (1984) Si Salah difficultés d'intégration urbaine d'un quartier d'Oran

الباب الثالث

واقف و آفاق الحي

الفصل السادس

علاقة الحي بالمدينة

1 دراسة مدى ارتباط حي بودغن بمدينة تلمسان :

ويقصد بذلك العلاقة بين هذا الحي (حي بودغن) و باقي أحياء مدينة تلمسان .
و بصيغة أخرى هل هذا الحي منعزل عن المدينة ؟
أو هل هو مستقل بذاته ؟

هل يحتوي على جميع المرافق الضرورية و التجهيزات التي تؤهله بأن ينفصل
عن المدينة الأم ؟

كان من الممكن أن نقول بان هذا الحي له ما يؤهله للانفصال عن المدينة الأم
لولا تجسيد المشروع المهم في تاريخ هذه المدينة و حضارتها ألا و هو مشروع العربات
الهوائية الذي يربط أعالي الحي (هضبة لالة ستي) بوسط مدينة تلمسان
(الحوض الكبير) مرورا بحي بودغن .

هذا الأخير لقد وجد لفك عزلة الحي فأصبح وجهة بارزة و مهمة في المدينة ,
واتضحت صورة الحي جلية بعد أن كان محصورا في منطقة معزولة و مهمشة وذلك
نظرا لكونه يقع بمنطقة غير رئيسية و لا تعبره أي طرق مهمة .
هذا من جهة و من جهة أخرى استغلال السلطات المحلية لمنطقة هضبة لالة ستي
و تحويلها إلى قطب سياحي مهم في مدينة تلمسان و ذلك عن طريق تهيئة هذه المنطقة
و إقامة هياكل سياحية و ترفيهية بها ، بالإضافة إلى بعض الإدارات و كذلك وجود
المحطة النهائية للعربات الهوائية ، فأصبحت منتزه للعائلات التلمسانية و العائلات
الزائرة للمدينة ، و لا يمكن الوصول إلى هذه المنطقة دون ملاحظة الحي الذي يقع
على أقدام الهضبة .

خريطة 07 التجهيزات

فمن خلال هذين المشروعين الضخمين (العربات الهوائية و تهيئة المنطقة السياحية للهضبة) زال الضباب عن ذلك الحي الفوضوي الذي يقع على أطراف المدينة و الذي لم يكن يرى إلا من خلال الوصول إليه فقد أصبح اليوم ضمن النطاق الحضري للمدينة و منطقة مكشوفة للجميع لذلك وجب الاهتمام به من خلال إعادة تهيئته حتى لا يشوه المدينة و ينقص من أهمية المشروعين سابقى الذكر وللإجابة عن السؤال السابق المتعلق بالتجهيزات و المرافق الضرورية قمنا بدراسة جميع التجهيزات الموجودة في الحي « فبعد التجهيزات الجماعية عن الحي مرتبط أساسا ببعد وسط المدينة و الملاحظ أن كلما تزداد مسافة الأحياء بعدا عن وسط المدينة كلما تكون التجهيزات الجماعية الضرورية نادرة » (1)

« من وظائف المدينة بطبيعة الحال السكان الذين تأويهم فبالإضافة إلى السكن و الشغل يتعين أن تستجيب المدينة لاحتياجات أخرى متنوعة لسكانها وذلك بتوفير المرافق و الأنشطة المتولدة عنها كالتجارة و الأنشطة الترفيهية و التعليم و الصحة و الإدارة و الخدمات العمومية الأخرى » (2)

1- التجهيزات التربوية :

« إن المنظومة التربوية الوطنية هي الإطار الأول لتكوين المواطن و خميرة التماسك الوطني » (3)

يضم حي بودغن ثلاثة مدارس ابتدائية وهي كل من مدرسة الساحي خالد و مدرسة حمري احمد بالإضافة إلى مدرسة محمد تاليسي زيادة على ذلك وجود متقنة بصغير لخضر .

(1) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء القصدية ص 38 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع - عين مليلة -

(2) رحمانى شريف (1984) - الجزائر غدا ص 241، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر .

(3) رحمانى شريف (1984) - الجزائر غدا ص 107، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر .

الجدول رقم (42) المعطيات العددية للمؤسسات التربوية بحي بودغن (2008) :

خدمات إضافية			مكان إقامة التلاميذ	عدد المؤطرين	معدل شغل القسم	عدد التلاميذ			المستوى	اسم المؤسسة
الأدوات المدرسية	العلاج	الإطعام				المجموع	الإناث	الذكور		
330	620	403	بودغن	22	35	620	352	268	ابتدائية	الساحي خالد
368	560	280	بودغن	21	35	560	210	350	ابتدائية	محمد تلاليسي
393	708	219	بودغن	26	34	708	320	388	ابتدائية	حمري احمد

تحقيق ميداني من طرف الباحث 2008

وما لمسناه من خلال الدراسة الميدانية سنة 2008 انه يوجد عجز في الهياكل خاصة في الطور المتوسط و الثانوي بالأخص , فالحي يعتمد بدرجة كبيرة على الهياكل الموجودة بالمدينة و خاصة متوسطة القلعة و ثانوية الرائد فراج و ثانوية بن زرجب بحكم موقعها القريب من حي بودغن .

أما في المستوى الابتدائي فنلاحظ أن الهياكل المتوفرة على العموم تكفي لسد حاجيات السكان و الدليل على ذلك معدل عدد التلاميذ في حجرات الدراسة الذي يتراوح بين 34 تلميذ/القسم و 35 تلميذ/القسم وهو معدل مقبول نسبيا و الجدول رقم (43) يوضح ذلك :

الجدول رقم (42) المعطيات العددية للمؤسسات التربوية بحي بودغن :

من خلال الجدول رقم (42) نلاحظ نسبة التمدرس عند الذكور اكبر مما هي عليه عند الإناث إذ نجد انه من مجموع المتمدرسين بالمؤسسات الثلاثة البالغ عددهم 1888 تلميذ نجد حوالي 1006 ذكور بنسبة 53.28 % من مجموع المتمدرسين . و بالرجوع إلى الهرم السكاني لحي بودغن نلاحظ أن هذه النتائج توافق نتائج الهرم السكاني للحي أي أن التعليم شامل و أن للإناث حظ متساوي مع الذكور في التعليم . أما معدل شغل القسم فهو مقبول نسبيا وذلك كون وجود 35 تلميذ في القسم لا يؤثر على مستوى التحصيل العلمي للتلميذ ، كما انه دلالة على اكتفاء الحي من حيث المرافق التربوية الابتدائية فلو كان الحي بحاجة إلى المزيد من المدارس لارتفع معدل شغل القسم إلى أكثر من ذلك .

أما الخدمات المقدمة للتلاميذ باستثناء التعليم فهي تنحصر في ثلاثة فروع ، أهمها العلاج و الذي تقدر نسبة تغطيته 100 % في جميع المؤسسات التربوية وهذا راجع إلى السياسة

العامّة للدولة في مجال تعميم الصحة المدرسية ، أما الإطعام فيستفيد منه الجميع وذلك بالتناوب فعدد الوجبات المقدمة لكل مؤسسة تعليمية تتحكم في ذلك فظاهريا نسبة الإطعام تكون في حوالي 50 % إلا أن مدراء المدارس الابتدائية يلجؤون إلى نظام المناوبة كي يستفيد جميع التلاميذ من هذه الخدمة المجانية .

أما الأدوات المدرسية المقدمة من طرف الدولة فهي موجهة أساسا إلى تلاميذ العائلات المعوزة ووفق ملفات إدارية تسلم مع بداية الدخول المدرسي و بما أن الحي فوضوي و يضم نسبة كبيرة من العائلات المعوزة فكانت حصة المدارس الثلاث في حدود 58 % و هي نسبة مهمة تعكس المستوى المعيشي للأسر بهذا الحي وربما هذه النسبة غير كافية كي تشمل جميع العائلات الفقيرة في الحي .

2 - التجهيزات الصحية :

بالرغم من الحجم السكاني الكبير في حي بودغن إلا انه يعاني نقصا كبيرا في الهياكل الصحية إذ انه يعتمد على المدينة بدرجة كبيرة في المجال الصحي ، فالحي به مركز صحي واحد و صغير جدا من حيث الهيكل و الخدمات فهذا المركز يعمل به ثلاثة أطباء عامون و سبعة من الممرضين و إطاران إداريان فقط , و معدل الكشوفات اليومية للمرضى يتراوح ما بين 30 و 40 حالة كشف يوميا و ما بين 60 و 70 حالة تمرىض (حقن ، تلقيح أطفال ،.....) و جميع هذه الحالات تتوافد من الحي نفسه .

أما عدد الكشوفات الذي يتراوح ما بين 30 و 40 حالة يوميا هذا لا يعبر عن الرقم الحقيقي لأن معظم المرضى يتجهون إلى عيادات أخرى أو المستشفى الجامعي د دمرجي ، لأن الأطباء الثلاث في المركز الصحي يعملون بنظام المناوبة وذلك لضيق المكان و عدم وجود قاعات للعلاج خاصة بكل طبيب لذلك يكون معدل الفحوصات اليومية محدود حسب توقيت عمل كل طبيب ولو كانت هناك قاعات مهياً للفحوصات و عمل الأطباء الثلاثة يوميا لارتفع العدد إلى أكثر من ذلك بكثير لان القائمين على المركز اعتمدوا على نظام

التذاكر المحدود ، هذا من جهة أما من حيث النقائص المسجلة على مستوى المركز الصحي فقد وقفنا عندها وهي كالتالي :

- عدم وجود هياكل استقبال كافية خاصة بالمرضى كقاعات الانتظار و قاعات العلاج و التمريض .

- عدم وجود سيارة إسعاف .

- نقص في التجهيزات الطبية .

- نقص في الأدوية الضرورية .

هذا كله ينعكس على الخدمة المقدمة للسكان لذلك يمكن القول ان الحي يعاني عجزا كبيرا من حيث الخدمة الصحية .

أما المؤسسة الطبية المتخصصة ببودغن فهي فقط تقع على تراب الحي فوقها صوري فقط لأنها تقدم خدمات يصل نطاقها إلى جميع مناطق الغرب الجزائري فهي مؤسسة اختصاصية بمعنى الكلمة حيث تضم اثنين من الأطباء العامون و تسعة عشر (19) طبيبا أخصائيا و سبعة ممرضين و أربعة إطارات إدارية و سبعة عمال مهنيين .

الأطباء الأخصائيون موزعين على جميع الاختصاصات الاستشفائية و معدل الكشوفات اليومية يصل إلى 450 حالة من ولاية تلمسان و من الولايات المجاورة و خاصة سيدي بلعباس و النعامة و البيض و عين تموشنت و حتى من ولاية بشار كما أن دواعي الاستطباب بهذه المؤسسة هي الجراحة في

جميع تخصصاتها فهي تقدم خدمات في مستوى الخدمات التي يقدمها المستشفى الجامعي بتلمسان و جميع الحالات التي تصل إلى المؤسسة تعالج على مستواها ولا تحول إلى المستشفى .

هذا من حيث التأطير البشري أما من حيث الهياكل و التجهيزات يمكن القول أن المبنى يليق بهذه العيادة و يتوفر على جميع الضروريات الخاصة بالعمل إلا أن الفريق الطبي يشكو من نقص التجهيزات الحديثة و خاصة جهاز

Ecographé Abdominal وبعض الأدوية الضرورية الأخرى .

فبحكم موقع المؤسسة داخل حي بودغن يمكن القول أن التغطية الصحية المتخصصة شاملة بهذا الحي ولا يوجد عجز في ذلك .

3- التجهيزات الرياضية و الثقافية :

بمقارنة مساحة الحي و حجم السكان يمكن القول إن التجهيزات الرياضية و الثقافية به تكاد تنعدم فحي بمساحة تفوق 127 هكتار و عدد سكان يناهز 33000 نسمة لا يحتوي إلا على ملعب رياضي واحد وهو ملعب الشهيد عبد المجيد براهيمى وهو ملعب ترابي غير مهياً محاط بسياج حديدي ، بالإضافة إلى وجود قاعة متعددة النشاطات لا تلبى حاجيات شباب الحي .

فما يمكننا قوله من حيث التجهيزات الرياضية و الثقافية ، إن حي شعبي عريق يظم نسبة كبيرة من الشباب يجب أن يحتوي وعاء يجمع هذه الفئة كي تندمج و تنهيا رياضيا و ثقافيا وتبتعد عن الآفات الاجتماعية التي هي عرضة لها بحكم التركيبة السكانية للحي لذلك يجب إن تخصيص ملاعب جوارية و فضاءات للترفيه بقدر كافي حتى نحمي فئة الشباب و الأطفال من الوقوع في طريق الخطأ .

4 التجهيزات الإدارية :

المؤسسات الإدارية الموجودة بالحي هي مؤسسات جوارية من اجل تقريب الخدمات الإدارية للسكان وبما أن الحجم السكاني للحي كبير جدا عمدت السلطات المحلية إلى تقريب بعض الإدارات من المواطنين و لعل أهم التجهيزات المتواجدة بالحي هي كل من :

أ - مركز البريد :

هذا المركز البريدي يلعب دور أساسي في خدمة سكان الحي سواء من حيث صرف المرتبات و المعاشات ، ونقل الرسائل و الحوالات البريدية فهو يجنب فئة كبيرة من سكان

الحي الانتقال إلى وسط المدينة من أجل قضاء مصالحهم البريدية وخاصة كبار السن و المتقاعدين .

أما من ناحية الموقع فقد أنجز في أسفل الحي حتى يقدم خدمات أكثر وخاصة لسكان الأحياء المجاورة لحي بودغن .

ب - ملحقة البلدية :

في إطار تقريب الإدارة من المواطن أقيمت هذه الملحقة البلدية من أجل تسهيل خدمات السكان وخاصة من حيث طلب الوثائق الضرورية لهم مثل شهادات الميلاد و الإقامة وغيرها ، ومن ناحية أخرى من أجل تخفيف الضغط عن مقر بلدية تلمسان من ناحية أخرى .

ج - صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء :

هذه المصلحة ضرورية للكثير من السكان ، يلجأ إليها السكان خاصة عند طلب تعويض فاتورة الأدوية و استخراج بعض الوثائق الضرورية كاستخراج شهادة الانتساب أو عدم الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي .

د - مركز الشرطة :

باعتماد مبدأ الشرطة الجوارية أقامت المديرية العامة للأمن الوطني مراكز للشرطة في الأحياء الكبيرة و خاصة التي تعرف اضطرابات أمنية و انتشار بعض الآفات الاجتماعية فمن أجل حماية سكان الحي من هذه المخاطر أقيم مركز للشرطة عند بوابة الحي .

هـ - مقر المديرية الولائية للحماية المدنية :

أقيمت هذه المديرية على تراب حي بودغن لان موقعه يلائم مهام رجال الحماية المدنية كونه يقع خارج النسيج العمراني المزدهم لمدينة تلمسان مما يسهل خروج سيارات الإسعاف و شاحنات الإطفاء عند الضرورة .

و - التجهيزات التجارية :

إن دراسة التجهيزات التجارية لها بالغ الأهمية في دراسة مدى ارتباط السكان بالحي أو تبعية الحي للمدينة و الأحياء المجاورة ، فقضاء حاجيات السكان و تنقلاتهم اليومية تجاه المدينة تعكس الرابط الموجود بين الحي و المدينة الأم .
بما أن حي بودغن حي فوضوي و كغيره من الأحياء الفوضوية نجد انتشارا واسعا للأنشطة التجارية الغير قانونية (بدون سجل تجاري) و خاصة في الأزقة و الشوارع الضيقة .

أما في الشوارع الرئيسية فان التجارة مزدهرة بها و خاصة تجارة المواد الغذائية و المقاهي و المأكولات الخفيفة و محلات الحلاقة للجنسين و غيرها .
وحسب التحقيق الميداني و المسح الشامل لأرجاء الحي تمكنا من إحصاء وجود 180 محل تجاري دائم النشاط بما في ذلك بعض الورشات الحرفية و الجدول رقم (43) يوضح لنا توزيع النشاطات التجارية و الحرفية السائدة في الحي :

الجدول رقم (43) توزيع النشاطات التجارية في حي بودغن (2008) :

النشاط التجاري	العدد	النسبة
التجارة	94	52.22
الخدمات	68	37.78
الحرف	18	10
المجموع	180	100

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

من خلال الشكل رقم (28) نلاحظ أن المحلات التجارية بمختلف فروعها تحتل نصف (1/2) الأنشطة السائدة في الحي وتليها مختلف الخدمات التجارية بأكثر من 1/3 أنشطة الحي وأخيرا نجد الحرف بنسبة 10/1 وهي نسبة مرتفعة و يرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة من جهة و الولاية من جهة ثانية ، فتلمسان يشهد لها التاريخ بأنها مهد للحضارة و بالتالي ازدهار و انتشار الحرف التقليدية أصبح متوارثا من جيل لآخر إلا أنها في الواقع بدأت في التناقص التدريجي نتيجة لعزوف الشباب عن تعلمها و نتيجة لمنافسة السلع الصناعية من جهة أخرى ويمكن تقسيم فروع هذه الأنشطة التجارية إلى مايلي :

توزيع المحلات ذات الطابع التجاري :

و نقصد بها جميع المحلات التي تقدم خدمات تجارية مباشرة و تنقسم إلى أربعة أنواع فالنوع الأول يشمل كل المحلات المعنية بالمواد الاستهلاكية للسكان أما النوع الثاني فيضم

خريطة تجارية 08

كل ماله علاقة بصحة الإنسان و ثقافته و النوع الثالث فشمّل كل ما يخص تجهيز الفرد و أخيرا كل ماله علاقة بالمسكن

الجدول رقم (44) توزيع المحلات ذات الطابع التجاري بحي بودغن (2008) :

النسبة	العدد	أنواع المحلات التجارية	
40.42	38	مواد غذائية عامة	مواد استهلاكية
06.38	06	خضر و فواكه	
05.32	05	مخبزة وحلويات	
02.13	02	اسماك و لحوم مجمدة	
06.38	06	جزار و دواجن	
03.19	03	أعشاب و مواد تقليدية	
63.83	60	المجموع	
03.19	03	الصيدلية	لوازم العناية الفردية و الثقافية
08.51	08	عطور و مواد التجميل	
07.45	07	مكتبة و جرائد	
19.15	18	المجموع	
03.19	03	ملابس	الملبوسات
03.19	03	أحذية	
06.38	06	المجموع	
02.13	02	عقاقير و خردوات عامة	تجهيزات منزلية و طاقوية
06.38	06	أواني منزلية و كهر ومنزلية	
02.13	02	قارورات الغاز	
10.64	10	المجموع	
100	94	المجموع الكلي	

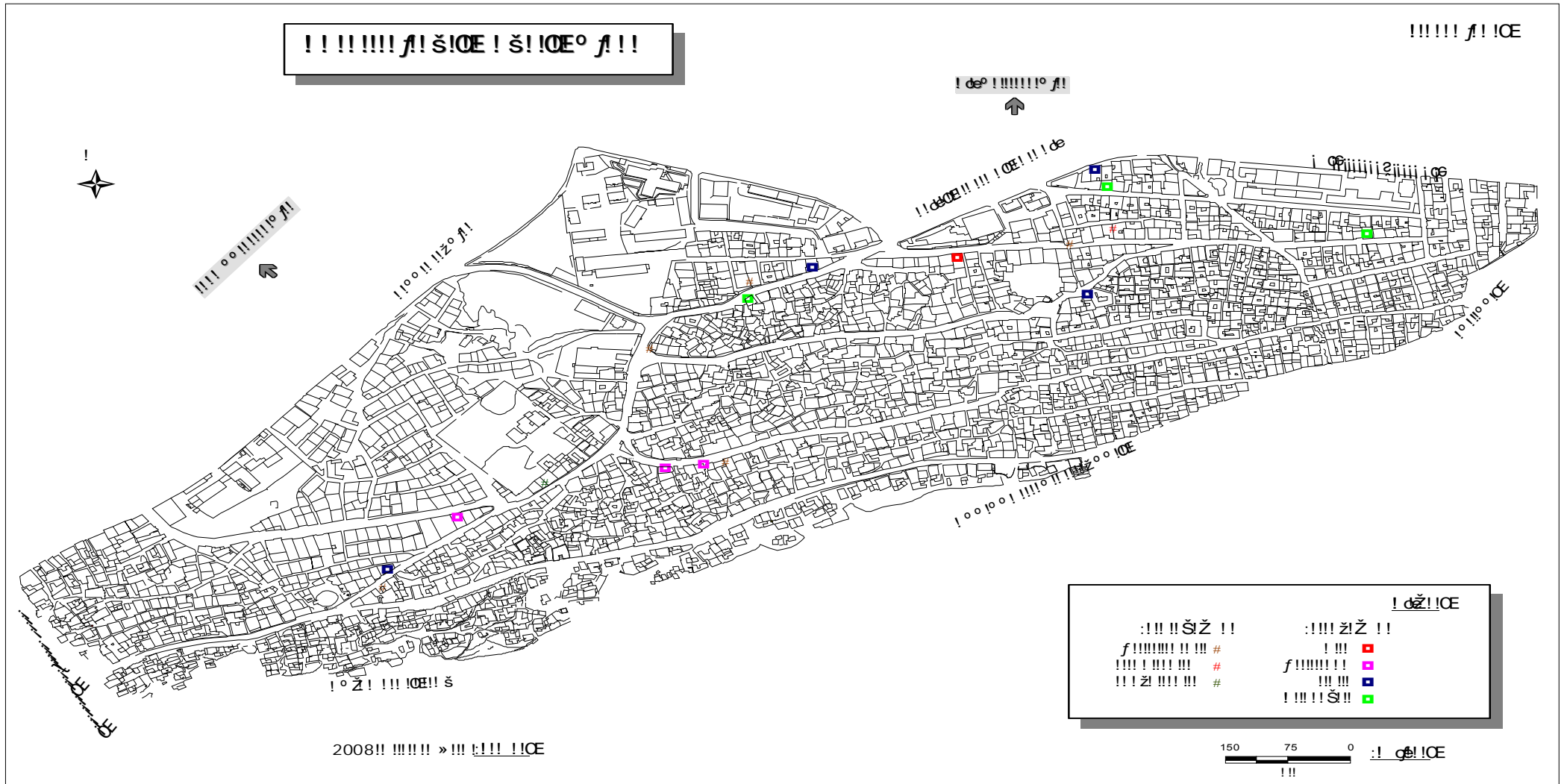
المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008

خريطة 09 خدمات

الجدول رقم (45) توزيع المحلات ذات الطابع الخدماتى فى الحي (2008) :

النسبة	العدد	أنواع المحلات الخدماتية	
02.94	02	حمام و مرشات	العناية الفردية
17.65	12	حلاق (ة)	
20.59	14	المجموع	
02.94	02	مقهى الانترنت	الثقافة و الترفيه
02.94	02	بيع و كراء أشرطة الفيديو	
05.88	04	المجموع	
26.47	18	خدمة الهاتف	خدمات فردية
01.47	01	مدرسة تعليم السياقة	
01.47	01	المصور	
29.41	20	المجموع	
05.88	04	الاسكافي	المطاعم و المقاهي
07.35	05	تصليح السيارات	
01.47	01	تصليح الدراجات	
14.70	10	المجموع	المطاعم و المقاهي
05.88	04	المقاهي	
17.65	12	أكل خفيف	
01.47	01	المرطبات	
01.47	01	طحن القهوة	
26.47	18	المجموع	خدمات ذات الطابع التجاري
01.47	01	كراء السيارات	
01.47	01	طبيب عام	
2.94	02	المجموع	المجموع الكلى
100	68		

المصدر : تحقيق ميداني من طرف الطالب 2008



توزيع المحلات ذات الطابع الخدماتي لحي بودغن :

إن حي بودغن يحتوي تقريبا جميع أنواع المحلات ذات الطابع الخدماتي إلا انه يعاني عجزا في بعض الخدمات الضرورية كالأطباء و جراحي الأسنان مما يجعل الحي دائما في تبعية للمدينة الأم .

توزيع المحلات الحرفية في حي بودغن :

إن حي بودغن يحتضن بين أزقته عددا مهما من الورشات الحرفية ، و ما يطبعها سيطرت الحرف النسوية في المنطقة رغم وجود الكثير من النسوة تمارس هذه الحرف التقليدية من منازلهم دون اللجوء لفتح ورشات .

الجدول رقم (46) توزيع المحلات الحرفية في حي بودغن (2008):

النسبة	العدد	أنواع المحلات الحرفية	
05.56	01	خياط	حرف فردية
16.67	03	طرز تقليدي	
22.22	04	اللحام	
16.67	03	المجوهراتي	
61.11	11	المجموع	
27.78	05	النسيج التقليدي	حرف جماعية
05.56	01	صناعة الأحذية	
05.56	01	صناعة الافرشة	
38.89	07	المجموع	
100	18	المجموع الكلي	

المصدر : تحقيق ميداني 2008 من طرف الطالب

خلاصة الفصل السادس:

أردنا أن نتطرق في هذا الفصل إلى مدى استقلالية حي بودغن عن مدينة تلمسان وما مدى اعتماده عليها من حيث التجهيزات و الهياكل القاعدية و بحثنا عن الرابطة الأساسية التي تربطه بالمدينة الأم فلاحظنا انه بإقامة مشروع المركبات الهوائية و اقامة المركب السياحي بالخصوص أصبح حي بودغن ضمن نطاق المدينة و بالتالي توطدت العلاقة بينهما ، بالإضافة إلى حاجة الحي لخدمات المؤسسات التربوية و الصحية و الثقافية الموجودة بالمدينة نظرا لقلتها بالحي تارة و لانعدامها به تارة أخرى.

ومنه نستخلص أن الحي هو الذي يعتمد على المدينة و ليس العكس أي أن حي بودغن يشكل عبئا على مدينة تلمسان لان الكثير من الخدمات و الاحتياجات اليومية للسكان يتم جلبها من المدينة لعدم توفرها في الحي .

المراجع :

- (1) رحمانى شريف (1984) الجزائر غدا ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر .
- (2) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة .
- (3) تيجان بشير (2000) التحضر و التهينة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر .
- (4) لعروق محمد الهادي (1984) مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر .
- (5) احمد علي إسماعيل دراسات في جغرافيا المدن
- (6) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة في العمران السكن و الإسكان دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع .
- (7) الرميني فوزية (2007) السكن العشوائي بضواحي مدينة وهران مثال مجمعة العين البيضاء - مجلة جغرافيا و تهينة العدد 13 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، وهران .
- (8) TIDJANI . B (2005) la problématique de l'habitat illicite spontané , précaire ou insalubre géographie et aménagement N 11 Editions dar el Gharb
- (9) Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme « PDAU » de la groupement de Tlemcen 2007
- (10)URBAT Restructuration de Boudghéne phase 2 (rapport)

الفصل السابع

تهيئة الحبي وعصرنته

1 وجهة نظر السكان :

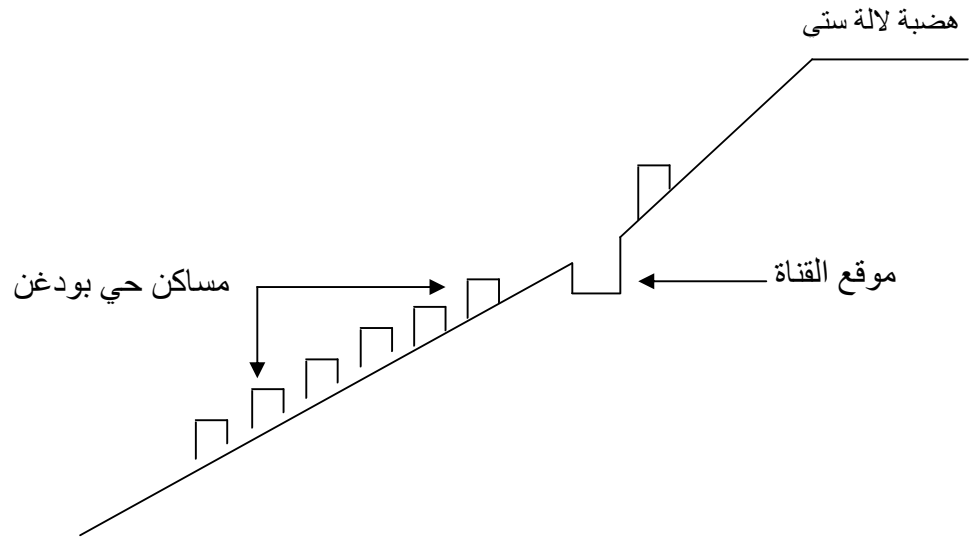
إن مستقبل أي منطقة مرتبط أساسا بتركيبها الاجتماعية و الاقتصادية التي لابد أن تكون معرفتها المسبقة من الأولويات قبل التفكير في تنظيم مجال المنطقة و تخطيطها كما أنها ضرورة خاصة لشرح نوعية البناءات و درجة ارتباط السكان بمنطقتهم

إن إعادة تهيئة حي بودغن و عصرنته لجعله في أفضل حال نزولا عند رغبة سكانه فهؤلاء بما ف أنهم يقطنون هذا الحي و أكثرتهم منذ مدة طويلة و معظمهم لا يملكون وثائق تملك لتلك السكنات و بما أنهم مرغمين على البقاء في الحي لأنه في الوقت الراهن لا يوجد بديل لهم عن ذلك ، فان الغالبية منهم متمسكين بهذا الحي إلى ابعده الحدود باستثناء الذين يستأجرون منازل بالحي .

فأصحاب المساكن يبررون تمسكهم بالحي إلى صعوبة الحصول على بديل آخر بالرغم من أن الحي لا يملك الرفاهية المطلوبة من الناحية العمرانية , فهو يفتقر إلى الكثير من الضروريات و أهمها انعدام الطرق و شبكات الصرف الصحي بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد السكان جراء تساقط الصخور من هضبة لالة ستي بالإضافة إلى خطورة السيول الجارفة التي مصدرها نفس الهضبة دون إهمال الإنارة العمومية و ضرورة تخصيص شاحنات لجمع النفايات المنزلية ، زد على ذلك انعدام مرافق الترفيه و التسلية بالحي و النقص في بعض المؤسسات التربوية و مشكلة الربط العشوائي بالكهرباء .

من خلال التحقيق الميداني الذي شمل 545 رب أسرة اجمع غالبيتهم على البقاء في الحي حتى وان لم تتم تهيئته بصورة أفضل ، وخاصة سكان المناطق العلوية من الحي فإنهم يقترحون إزالة بعض الصخور البارزة خوفا من تساقطها بين اللحظة و الأخرى على منازلهم الهشة التي لا تقاوم حتى الرياح الشديدة بالإضافة إلى إعادة تشغيل القناة الواقعة أسفل الهضبة التي كانت مخصصة في السابق لحماية الحي و المدينة من خطورة السيول وقد حولها بعض السكان بعد أن قاموا بتغطيتها إلى قناة لتصريف المياه المنزلية و الشكل التالي يبين موقع القناة .

الشكل رقم (29) موقع القناة :



المصدر : من انجاز الطالب 2008

مع كل ذلك لم يجد السكان حلا لأهم مشكل يواجههم وهو الطريق لان شق طرق جديدة يعتمد بالأساس على إزالة العديد من المساكن التي شيدت في غير محلها و خوفا و تهربا من تهديم هذه البيوت لم يبادر أصحابها باقتراح حل مشكل الطريق فصرف الجميع نظرهم عنه إلا فئة قليلة جدا من سكان طالبت بتحسين الممرات الضيقة بين

الطرق الرئيسية وذلك بتهيئتها على أساس أدراج لتسهيل الحركة و الانتقال في هذه الأزقة مع تعميم الإنارة العمومية في الحي و خاصة في الممرات الضيقة .

هذا بالإضافة إلى مطلب الكثير من السكان لتخصيص شاحنات لنقل النفايات المنزلية يوميا علما أن البلدية تخصص شاحنات لجمع النفايات من الحجم الكبير و هذه الشاحنات لا تستطيع ولوج بعض الممرات مما يحتم على السكان جمع و تجميع نفاياتهم المنزلية في أماكن مرور هذه الشاحنات وهذا يؤدي إلى تراكم القمامة في مناطق معينة من الحي و خاصة في أيام العطل و الأعياد , لهذا فالسكان يطالبون البلدية بتخصيص وسائل جمع اقل حجما يمكنها دخول بعض الممرات الموجودة بالحي .

كانت هذه بعض مطالب سكان الحي وذلك حسب مفهومهم الضيق لأنها مطالب مصلحية كلها تصب في مصالح فئة معينة من السكان دون مراعاة شروط و قوانين التعمير التي هي في خدمة الجميع فكل هؤلاء السكان همهم الوحيد كيف يحافظون على بيوتهم لا كيف يوفرون فضاء واسعا ذورفاهية و بيئة عصرية فمن الأصلح أن لا نأخذ برأي هؤلاء السكان .

2 - من منظور مكاتب الدراسات :

لقد كان هذا الحي الشغل الشاغل للسلطات المحلية و قبلها السلطات الاستعمارية منذ مدة طويلة و الدليل على ذلك وجود دراسات تعود لسنة 1961 م و أخرى لسنة 1984 م .

بما أن حي بودغن يشوه المنظر الجمالي لمدينة تلمسان ارتأت البلدية تكليف مكتب الدراسات و الانجاز العمراني بتلمسان من اجل انجاز دراسة شاملة و معمقة لإيجاد حل لمشاكل هذا الحي .

فقام هذا المكتب بانجاز دراستين حسب الطلب فكانت الدراسة الأولى سنة 1984 و الثانية سنة 2000

من خلال الدراسة المنجزة سنة 1984 اقترح مكتب الدراسات تقسيم الحي إلى 16 قطاع و الجدول رقم (47) التاليين :

الجدول رقم (47) تقسيم الحي إلى قطاعات (2008)

المنطقة	المساحة (الهكتار)	عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن	عدد المساكن /الهكتار	عدد السكان / الهكتار	معدل شغل المسكن	مساحة التجهيزات/الهكتار	مكان فارغ/الهكتار
أ	15.46	970	133	8.6	63	7	0.62	01
ب	8.68	2035	220	25.35	235	9	0.60	00
ت	3.59	1131	119	33.15	315	9.5	0.04	00
ث	2.18	617	76	35	283	8	0.01	00
ج	6.69	1140	118	12.18	118	9.6	00	1.9
ح	7.34	2890	264	35.97	393	11	00	00
خ	2.72	1008	142	52.21	371	7	00	00
د	5.35	2280	278	52.00	425	8.2	0.30	0.13
ذ	7.50	1346	207	27.60	179	6.5	0.02	00
ر	4.17	2736	288	69.06	656	9.5	0.04	00
ز	4.70	888	130	27.66	189	7	00	00
س	4.97	3101	323	64.99	624	9.6	00	00
ش	8.60	1191	205	23.84	197	8	1.16	0.8
ص	4.40	415	61	13.86	94	7	2.05	0.5
ض	9.98	2813	343	34.37	282	8.2	0.04	00
ط	7.47	1006	148	20	135	6.8	0.52	00
المجموع	103.8	25567	3055	33.49	285	8.2	5.4	4.33

المصدر : مكتب الدراسات و الانجاز بتلمسان 1984

من خلال الجدول رقم (47) نلاحظ أن الحي في سنة 1984 كانت مساحته تقدر بـ 103.8 هكتار بتعداد سكاني قدر آنذاك بـ 25567 نسمة و عدد المباني بلغ 3055 بناية

فبمقارنة بنية الحي خلال سنة 1984 و الحالة الراهنة وذلك من خلال المساحة نجد أن مساحة الحي انتقلت من 103.8 هكتار إلى حوالي 127 هكتار أي بزيادة تقدر بـ 23.2 هكتار .

هذا دلالة على أن الحي مازال ينمو باستمرار لذلك و جب وضع حد لزحف هذه الأكوخ على بقية الأراضي و خاصة في الجهة الغربية (والي مصطفى) علما أن المنطقة تقترب من الحزام الأثري لقلعة منصوره .

إن كل ما خلص إليه مكتب الدراسات آنذاك فانه اقترح تجهيز الحي بالتجهيزات التالية :

1 التجهيزات الصحية :

و تتمثل هذه التجهيزات المقترحة في انجاز

03 قاعات للعلاج

01 عيادة متعددة الخدمات

2 التجهيزات التربوية :

أدرك مكتب الدراسات النقص الواضح من حيث التجهيزات التربوية و اقترح تشييد كل كم :

01 مدرسة ابتدائية

02 متوسطة

01 متقنة

01 مركز إعادة التربية

01 مدرسة الصم و البكم

3 التجهيزات الثقافية :

وقف مكتب الدراسات على النقص في هذا النوع من التجهيزات و اقترح إقامة كل من :

01 مسرح هواء الطلق

02 قاعات متعددة الخدمات

01 مكتبة عمومية

01 نادي ثقافي

02 قاعة سينما

4 التجهيزات الإدارية :

من اجل تقريب الإدارة من المواطن رأى مكتب الدراسات إقامة بعض الهياكل الإدارية التي تسهل من حياة سكان الحي و تتمثل في :

02 ملحقة بلدية

01 مكتب قسمة

01 وكالة للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

01 وكالة للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز (سونلغاز)

01 وكالة للتأمين

01 مركز للشرطة

01 مكتب للبريد و المواصلات

5 التجهيزات التجارية :

01 سوق مغطاة

01 نقاط بيع (سوق الفلاح)

6 التجهيزات الرياضية و الترفيهية :

03 ملاعب رياضية

02 فضاءات للترفيه .

7- البنية التحتية :

في هذا المجال اقترح مكتب الدراسات إيصال الكهرباء و الغاز إلى جميع المنازل الموجودة بالحي بالإضافة إلى إعادة و تجديد كل من شبكتي الصرف الصحي و شبكة المياه الصالحة للشرب و كما اقترح أيضا إعادة تهيئة بعض المصليات الموجودة بالحي .

إلا أن مكتب الدراسات لم يتطرق إلى أهم محور ألا و هو الطريق وكيف يمكن شق طرق جديدة في الحي و كذلك كيف يمكن حماية السكان من المخاطر التي تحدث بهم و كيف يمكن المحافظة على ما تبقى من الغابة الموجودة بالمنطقة و بالمعنى الأصح كيف يمكن إيقاف زحف و انتشار هذه الأكواخ و البيوت في هذا الحي .

خلاصة الفصل السابع :

لقد لاحظنا وجود تباين بين الرأيين ، فالأول و يمثله أصحاب هذه المساكن حيث كان مطلبهم الرئيسي الحصول على الوثائق الإدارية من اجل المحافظة على بيوتهم ، ولم يهتموا كثيرا بالجانب العمراني للحي أو الرحيل إلى مكان آخر أما الرأي الثاني و يمثله مكتب الدراسات و بالرغم من الجهد الذي بذله ، لكنه لم يعطي حلول جذرية للمشكل ، بل اكتفى باقتراح حلول ترقيعية فقط ، كأن اقترح إقامة بعض الهياكل الإدارية و الصحية و التجهيزات الجماعية ، ولم يصل إلى اختيار موقعها . ربما لعلمه باستحالة إزالة هذا الحي أو لعجزه عن إيجاد بدائل عنه .

المراجع :

- (1) جاكولين بوجوقاريني ترجمة عبد القادر حليمي (1989) الجغرافية الحضرية ديوان المطبوعات الجامعية .
- (2) أبو عيانة فتحي محمد (1980) جغرافيا السكان - دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت .
- (3) مقبيس بشير (1984) مدينة وهران دراسة جغرافية العمران المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجز
- (4) دليمي عبد الحميد (2007) دراسة في العمران السكن و الإسكان - دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة .
- (5) احمد علي إسماعيل دراسات في جغرافيا المدن و التوزيع
- (6) BERNARD . G (1980) La planète des bidonvilles Edition du seuil
- (7) HAFIANE . A (1987) Les défis à l'urbanisme O P U Alger
- (8) TAHRAOUI . F (1984) Si Salah difficultés d'intégration urbaine d'un quartier d'Oran
- (9) BOUZEBIBA . G (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen thèse de 3eme cycle
- (10) BOUHDIBA .N (1989) restructuration du quartier village espagnole a Relizane mémoire de fin d'études pour obtention du diplôme d'ingénieur d'état en aménagement urbain U d'Oran
- (11) Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme « PDAU » de la commune de Tlemcen 1998
- (12) URBAT Restructuration de Boudghène phase 2 (rapport)
- (13) Abdel Karim .F (1987) Ménage et logement dans la ville d'Oran Thèse 3eme cycle en sociologie . paris en
- (14) A P C de la commune de Tlemc

الفصل الثامن

اقتراحات الباحث

تمهيد:

يعتبر هذا الجزء هو الأهم بالنسبة لهذه الدراسة لأنه يعبر عن رأي الباحث في المشكل المطروح و المتمثل في كيفية التخلص من البنايات الفوضوية التي تحاصر مدينة تلمسان و بالأخص حي بودغن .

يمكن القول أن حي بودغن تحول عبر فترات زمنية مختلفة من حي فوضوي هامشي إلى حي شبه حضري متلاحم مع النسيج لمدينة تلمسان وبما انه حي شاسع جدا من حيث المساحة حوالي 127 هكتار و بتعداد سكاني يفوق 30000 نسمة فانه يصعب حاليا على السلطات المحلية إزالة هذا الحي بصورة نهائية لأنه يتطلب الكثير من الوقت و المال , ولكن يمكن أن نجعل بعض الأجزاء منه أجزاء حضرية و بالتالي ينتقل الحي من فوضوي إلى شبه حضري ولكن ذلك يعتمد أساسا في رأي الباحث إلى الرجوع إلى النقاط التالية : الجانب النظري و الجانب العملي

المعالجة النظرية :

- معالجة الأسباب والمبررات التي أدت إلى نشوء هذا الحي .

- التعاطي مع نتائج الوضع الراهن و دوافع تجديدها في كل مرة من منطلق إن عدم إتاحة الفرصة لنشوء هذا النوع من العمران أفضل من إزالته وان إزالته أفضل من الإبقاء عليه و اقل تكلفة .

في الشق الأول يجب مراعاة مايلي :

- 1 تحقيق تنمية ريفية جادة تتيح استقرار السكان في مناطقهم الأصلية و الحد من النزوح الريفي خاصة بعد استتباب الأمن و توفير السكن الريفي .
- 2 الإرادة السياسية الحازمة و المبنية على ثبات الموقف تجاه هذا الملف و عدم الوقوع في فخ الأخذ و الرد في اتخاذ القرار و إلغائه مما يعطي انطبعا لدى السكان بأن موقف

الدولة مهما كانت صرامته فان عامل الوقت و معطيات الساحة المحلية المتقلبة كفيلة بالتراجع عنه .

3 تقنين وضعية الملكية العقارية مما يسمح للسكان بتحسين هذه المنازل و توفير الظروف الملائمة للإقامة بها .

المعالجة العلمية :

1- إذا اعتمدنا على تقسيم الحي إلى (16) ستة عشر قطاع (التقسيم الخاص للدراسة المنجزة من طرف مكتب الدراسات و الانجاز العمراني بتلمسان سنة 1984) فان تهيئة الحي تتطلب إزالة القطاعات التي تشكل خطرا على الحي و تشوه منظره العمراني و هذه القطاعات هي

ز ، ض ، ط و الجزء العلوي من القطاع **ت** وذلك حسب الخريطة رقم (11) .

وهذه الأجزاء تظم البيوت الفوضوية المبنية غالبيتها من مواد هشة , كما أنها تفتقد لضروريات الحياة كتوصيل الكهرباء لبعض البيوت و خاصة في القطاع **ض** بالإضافة إلى انعدام الغاز الطبيعي بها و كذلك الأمر بالنسبة لشبكة الصرف الصحي و المياه الصالحة للشرب .

2- هدم البنايات الواقعة عبر مختلف القطاعات المتبقية و التي لا تتطابق مع معايير السلامة و العمران و يقصد بها جميع المنازل التي لم تتم تهيئتها و عصرنتها بعد ، أي أنها مازالت مبنية بمواد تقليدية و من الناحية التقنية تعتبر بيوت هشة و تشكل خطرا على ساكنيها .

مع تهديم جميع المنازل التي شيدت في المنطقة الخطأ أي أنها تعيق أي مشروع للتهيئة أو أشغال البنية التحتية.

هذه العملية المهمة يجب أن ترافقها عملية أهم ألا وهي كيف يمكن حفظ حقوق المواطنين التي يكفلها لهم الدستور و القانون الجزائري و ذلك معناه كيف يمكن تعويض هؤلاء السكان الذين شمل قرار الهدم بيوتهم .

لهذا الإجراء اقترح مايلي :

1- سكان المناطق الأولى الذين لا يحوزون عقود ملكية للسكنات التي يشغلونها يعوضون بطريقة عادلة و حسب البرامج التي اعتمدها الدولة في المرحلة الأخيرة ألا وهي مساهمة الدولة بمبلغ 700000 دج لكل أسرة ترغب في الحصول على مسكن سواء كان ريفيا أو تساهميا شريطة أن لا يكون قد استفاد من أي مسكن سابقا مهما كان نوعه ولهذا الطرح شقين اثنين .

أ - إما أن تلجأ الدولة إلى منح هذا المبلغ للسكان مع إعادتهم من حيث أتوا سابقا أي إلى البلديات و الأرياف مع تخصيص و تهيئة مساكن في تلك المناطق تلائمهم و تحافظ على كرامتهم و خاصة برامج السكن الريفي و بذلك تكون الدولة قد وفّت بوعودها لهم في تعويضهم عن السكنات التي هي مشروع الهدم .

ب- الاعتماد على تجربة المملكة المغربية التي انتهجتها للقضاء على البناء الفوضوي في مدينة الدار البيضاء و المتمثلة في تخصيص أراضي بعيدة عن المدينة نوعا ما مع تهيئتها ومدّها بمختلف الشبكات القاعدية و تجزئتها إلى قطع صغيرة في حدود 150 متر مربع ومنحها لهؤلاء السكان مع مبلغ 700000 دج للمساهمة في بناء المسكن ولتجسيد هذا الاقتراح اقترح تخصيص أراضي في البلديات القريبة من مدينة تلمسان و خاصة منصورة و بني مستر و عين فزة .

2- السكان الذين يملكون عقود ملكية فهؤلاء يعوضون وفقا لتقارير يعدها خبراء في مجال البناء أي أن كل منزل يعوض حسب الحالة التي هو عليها لذلك لا يمكننا تحديد مبلغ التعويض .

وبعد هذه العملية تتمكن الدولة من استرجاع مساحة هامة من الحي مع إطلاق مشاريع تهيئة جادة من الممكن أن تعيد حي بودغن إلى حي أشبه بالقانوني وذلك من خلال شق طرق جديدة و إيصال جميع الشبكات إلى باقي أرجاء الحي مع تخصيص مساحات خضراء و المحافظة على المواقع الأثرية لقلعة منصور التاريخية و ذلك من خلال إبعاد شبح الاسمنت عنها و كذلك إعادة الحياة إلى الغابة التي كانت موجودة في السابق أسفل الهضبة من خلال تشجير تلك المناطق المسترجعة وهذا العمل يعود على الحي بفائدتين مهمتين الأولى توفير جو مهيب للسكان من خلال المساحات الخضراء و الثاني إضفاء منظر جميل للمدينة و خاصة من خلال العربات الهوائية .

ولكن هذا الإجراء لا يمكن أن يعمر طويلا و سوف تعود دار لقمان إلى حالتها ما لم يصاحب ذلك إقامة قسم فرعي لمحافظة الغابات لولاية تلمسان في هذه المنطقة لكي تكون الضامن على عدم رجوع المنطقة إلى سالف عهدها من جهة و الاهتمام و الاعتناء بالأشجار و المساحات الخضراء من جهة ثانية .

3 – حماية حي بودغن من المخاطر :

حماية الحي من خطر انزلاق التربة و تساقط الصخور وذلك بتفتيت جميع الصخور التي تشكل خطرا على الحي و إزالتها في اقرب وقت ممكن ، كما يمكن إقامة حواجز على شكل مدرجات بالإضافة إلى تشجير الهضبة لحماية الحي من انزلاق التربة فالحوجز تحد من شدة و سرعة السيول الجارفة و بالتالي تحافظ على التربة في مكانها

و حماية الحي من السيول و ذلك بإعادة تشغيل القناة الموجودة أسفل الهضبة و إعادتها إلى وظيفتها الأصلية التي أقيمت من اجلها و المتمثلة في حماية الحي و المدينة من السيول التي مصدرها مرتفعات تلمسان قبل أن يحولها السكان إلى قناة للصرف الصحي وذلك بتغطيتها .

4 - المحاصرة التقنية للحد من توسع الحي :

المحاصرة التقنية للحد من توسع الحي و خاصة في الجهة الغربية منه و هي الجهة التي تهدد التراث التاريخي لقلعة منصورة الأثرية و أهم طريقة لهذه العملية هي إقامة جدار عازل يفصل الحي و يحد من توسعه على حساب ما تبقى من الأراضي ، وهذه التجربة التي طبقت في مدينة الدار البيضاء المغربية و إذا ما اعتمدت السلطات المحلية هذه الطريقة فإنها سوف تنجح في الحد من توسع الحي و بالتالي محاصرة البنايات الفوضوية الموجودة و يمكنها التخلص من هذه الأخيرة بالتدرج إلا أن يتم القضاء عليها نهائيا

الاجراءات المستعجلة :

أ - من جهة أسفل الهضبة و خاصة مع إزالة القطاع **ز** و الجزء العلوي من القطاع **ت** فهذان الجزءان و إلى زمن غير بعيد كانا عبارة عن غابة لذلك اقترح إعادة تشجير الجزأين من اجل المساهمة في حماية الحي من الأخطار السالفة الذكر و كذلك يمكن خلق مساحات خضراء بهما و لمنع امتداد اليد البشرية إليها من جديد يجب أن تقوم محافظة الغابات لولاية تلمسان بالدور المنوط بها ، و إدماج الحي ببرامج التهيئة في هضبة لالة ستي

ب - تجهيز حي بودغن يعتمد بالأساس على إقامة الهياكل الضرورية التي يحتاجها سكان الحي و أغلبها برمج في دراسات سابقة إلا أنها لم تشيد على ارض الواقع ، إن هدم بعض البنايات الغير صالحة بالحي يمنحنا وعاء عقاريا جديدا يمكن أن يستغل في إقامة بعض التجهيزات كإقامة ثانوية و متوسطة أو ملاعب رياضية أو محلات تجارية و غيرها من الهياكل التي يحتاجها السكان لتسهيل حياتهم اليومية .

ج - كي يتم إدماج حي بودغن و ضمه إلى المدينة و إدخاله في نسيجها الحضري يجب أن يتوفر على أهم متطلبات الحياة الضرورية و خاصة الفضاءات الترفيهية و المساحات الخضراء و ذلك لمالها من أهمية في حياة السكان لذلك يجب استغلال أي فضاء عقاري مسترجع من أجل خلق مساحات خضراء عوض بناء مساكن جديدة ، لان الحي أصبح في حالة تشبع من حيث المساكن .

د- إعادة رسم ومد بعض الشوارع لتسهيل الحركة وخاصة حركة المرور ذلك يعتمد على الهدم الجزئي لبعض البنايات ، فخلق شوارع جديدة يجب إزالة كل المساكن التي تقع في رواق الطرق من أجل المصلحة العامة و هذه الأخيرة تكون متوازية مع بعضها البعض من شرق الحي إلى غربه تتقاطع معها ممرات للراجلين من الشمال إلى الجنوب و هذه الممرات يجب أن تهيئ على أساس أدراج لتسهيل الحركة .

خلاصة الفصل الثامن :

لقد أدركت بان حل مشكلة حي بودغن هي بيد السلطات المحلية ، فهذه الأخيرة هي وحدها الكفيلة بذلك ، وذلك عن بواسطة قرار حاسم لأنه لا داعي للتستر وراء مشكل قلة الموارد المالية و خاصة في الوقت الراهن ، فلا بد من المساهمة الفعالة للسلطة و اتخاذ القرار الحاسم مع وجود نية و إرادة كافية للنهوض بالجانب العمراني لمدينة تلمسان .

فحي بودغن و بشساعته و بتعداد ساكنيه الذي ناهز 30.000 نسمة و بموقعه المطل على مدينة تلمسان ، لابد على الأقل بدلا من إزالته نهائيا على الأقل تهيئته تهيئة تسمح لقاطنيه العيش في كنف التحضر و ذلك من خلال دراسة الحلول المقترحة من طرف الباحث و أخذها بعين الاعتبار لعلها تقي بعض السكان من المخاطر المحدقة بهم و توفر لغيرهم حياة أسهل مما هي عليه الآن ، وبذلك يندمج الحي مع مدينة تلمسان من جهة و مع برامج تهيئة هضبة لالة ستي من جهة ثانية (1).

المراجع :

(1) Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme « PDAU » de la groupement de Tlemcen (2007)

العلمة العامة الخاتمة

لقد أدركت بان حل مشكلة حي بودغن هو بيد السلطات المحلية ، فهذه الأخيرة هي وحدها الكفيلة بذلك ، وذلك عن بواسطة قرار حاسم لأنه لا داعي للتستر وراء مشكل قلة الموارد المالية و خاصة في الوقت الراهن ، فلا بد من المساهمة الفعالة للسلطة و اتخاذ القرار الحاسم مع وجود نية و إرادة كافية للنهوض بالجانب العمراني لمدينة تلمسان .

فحي بودغن و بشساعته و بتعداد ساكنيه الذي ناهز 30.000 نسمة في تعداد 2008 و بموقعه المطل على مدينة تلمسان ، لا بد على الأقل بدلا من إزالته نهائيا تهيئته تهيئة تسمح لقاطنيه العيش في كنف التحضر و ذلك من خلال دراسة الحلول المقترحة من طرف الباحث و أخذها بعين الاعتبار لعلها تقي بعض السكان من المخاطر المحدقة بهم و توفر لغيرهم حياة أسهل مما هي عليه الآن .

فبعد أن عالجنا في هذا البحث و شخصنا الوضعية الحقيقية لمساكن الحي سواء من حيث ملكيتها أو نوعيتها فوجدنا في هذا الحي نوعان من المساكن ، منها العصري الحديث و الذي يقع في العموم أسفل الحي و منها الفوضوي التقليدي الذي ينتشر سواء في الأعلى منه أو في الجهة الغربية من الحي ، فالأول اغلب سكانه من الأوائل الذين استقروا بالحي وهم يمثلون الطبقات المتوسطة لذلك عمد هؤلاء إلى تهيئته و عصرنته حتى يتماشى مع مستواهم المعيشي ، أما النوع الثاني فسكانه من الدخلاء عن الحي و هم الأحدث عهدا به و هم في الغالب من الفقراء لذلك نجد منازلهم لا تليق بالحياة الحضرية للإنسان .

كما نجد الكثير من منازل الحي جمعت بين الوظيفة السكنية و التجارية .

كما أن معظم هذه المساكن تتكون من ثلاث غرف أو أكثر لذلك كان معدل إيواء الغرفة في حدود المعقول .

أما طريقة الحصول على هذا المسكن فهي تختلف من رب أسرة لأخر فمنهم من قام بتشيد هذا المسكن بعد الحصول على قطعة الأرض سواء عن طريق الشراء أو الاستحواذ ، ومنهم من قام بشرائه جاهزا ، مع وجود فئة قليلة دفعت بها الظروف إلى كراء هذه المساكن .

أما تجهيز الحي لجعله يتماشى مع الحياة الحضرية للسكان فقد لاحظنا ربط معظم مساكنه بالكهرباء إلا القليل منها و التي لا تصلح في الغالب أن تكون مساكن للبشر ، أما الماء والغاز الطبيعي فنسبة الربط بهما غير كافية وذلك يرجع بالأساس إلى محدودية الشبكة لكليهما و فيما يخص الربط بشبكة الصرف الصحي فهو يهدد سكان الحي نظرا لنوعية الربط العشوائية .

ومن خلال الدراسة الميدانية و بواسطة الاستمارة الخاصة بالسكن و السكان قمنا بجمع العديد من المعطيات الميدانية سنة 2008 التي ساعدتنا في معرفة الكثير من الأمور التي لها علاقة مباشرة بالسكان كمعرفة أصلهم الجغرافي و متى و من أين أتوا هؤلاء السكان و ما هي مميزاتهم الديمغرافية و الاجتماعية بالإضافة إلى مستواهم الدراسي . كما تمكنا من دراسة السكان دراسة اقتصادية بواسطتها استطعنا أن نعرف مستواهم المعيشي و الاقتصادي و ما هي ابرز المؤشرات الاقتصادية التي تميزهم بالإضافة إلى توزيع اليد العاملة بالحي على القطاعات الاقتصادية الثلاث مع مراعاة العلاقة بين المسكن و مكان العمل ، و هل هناك علاقة بين الحي و المدينة و ما مدى اعتماد حي بودغن على مدينة تلمسان .

وأخيرا المساهمة بالقدر المستطاع لإعطاء اقتراحات و استنتاجات من أجل الدفع بالتنمية العمرانية في هذا الحي لتوفير حياة أكثر رفاهية و حضارية لسكانه .

" و الله ولي التوفيق "

المنزه - وهران -

المحقق

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

- رحمانى شريف (1984) الجزائر غدا الديوان الوطنى للمطبوعات الجامعية
- تيجان بشير (2000) التحضر و التهيئة العمرانية فى الجزائر الديوان الوطنى للمطبوعات الجامعية
- تيجان بشير (2004) تهيئة التراب الوطنى فى أبعادها القطرية - دار الغرب للنشر و التوزيع
- لعروق محمد الهادى (1984) مدينة قسنطينة دراسة فى جغرافيا العمران المؤسسة الوطنية للكتاب
- دليمى عبد الحميد (2007) دراسة لواقع الأحياء - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- يسرى الجوهري (1969) مبادئ جغرافيا السكان يسرى الجوهري جامعة بيروت العربية
- أبو عيانة فتحى محمد (1980) جغرافيا السكان - دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت
- مقبىس بشير (1984) مدينة وهران دراسة جغرافية العمران المؤسسة الوطنية للكتاب
- مريبعى سعيد (1984) التغيرات السكانية فى الجزائر - المؤسسة الوطنية للكتاب
- احمد على إسماعيل دراسات فى جغرافيا المدن
- جاكلين بوجوقاريني ترجمة عبد القادر حلیمى (1989) الجغرافية الحضرية ديوان المطبوعات الجامعية
- بوعنائة على (1987) الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب ديوان المطبوعات الجامعية
- دليمى عبد الحميد (2007) دراسة فى العمران السكن و الإسكان - دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع
- الرمىنى فوزية (2000) - الشبكة الحضرية فى شمال غرب الجزائر بين 1987-1998 مجلة جغرافيا و تهيئة العدد 7 دار الغرب للنشر و التوزيع
- الرمىنى فوزية (2006) توزيع البناءات العشوائية فى الجزائر -مقاربة احصائية - مجلة جغرافيا و تهيئة العدد 12 دار الغرب للنشر و التوزيع
- الرمىنى فوزية (2007) السكن العشوائى بضواحي مدينة وهران مثال مجمعة العين البيضاء - مجلة جغرافيا و تهيئة العدد 13 الديوان الوطنى للمطبوعات الجامعية
- محاضرة لم تنشر للأستاذ الدكتور حجيج على (2007)

رسائل التخرج

- بوداود فتحي (2003) دراسة السكن الفوضوي لبلدية تلمسان - منطقة الكدية - م ت م د جامعة وهران
- قداوي خديجة / عليوس فاطمة (1994) دراسة السكن الفوضوي دوار اولاد عدة السانيا وهران م ت م د جامعة وهران
- بن نابي فاطمة (2005) مصير السكن الفوضوي بحي سي الصالح - منطقة شباط وهران م ت م د جامعة وهران
- حجاج محمد / حجاج العوني (2000) دراسة السكن الفوضوي في حي الحمار - قديل - م ت م د جامعة وهران
- بن عزوز نصر الدين / بن جريو بوزيان (1993) دراسة السكن الفوضوي في حي رابح وحي القصب - مسرغين- م ت م د جامعة وهران
- حمو امال / حراث الزهرة (2000) دراسة تحليلية لحي محيطي بحاجة لعملية تدخل حالة بني سمير - عين الترك - م ت م د جامعة وهران
- حضري الهواري / لعزیز مبارك (1993) دراسة السكن الفوضوي في منطقة بن مران حي سي الصالح وهران م ت م د جامعة وهران
- قنوني الحاج / العربي سمير (2001) تحليل منطقة فوضوية باب الحمراء - حي سي الصالح وهران م ت م د جامعة وهران
- بن طجي فتيحة / شلال زينب (2001) دوار المروك و دوار العرب بين الفوضى و اعادة الهيكلة بالمجمعة الثانوية عين البيضاء (وهران) م ت م د جامعة وهران
- بولنوار كريم / بن عراج ميلود (2000) تسيير المياه في مدينة تلمسان م ت م د جامعة وهران
- حدوش فتيحة / سعيد فاطمة (1992) دراسة تحليلية لحي قديم بمدينة وهران - حي المقراني - م ت م د جامعة وهران
- محند جبيري (1985) تنظيم النمو الحضري في مركز الرغبة ش د ع جامعة الجزائر
- احمد منجل (1989) ظاهرة البناء غير المشروع و محاولة تسويتها ش ت س جامعة البلدية
- يوسف ليندة (1996) دراسة حي محيطي و مدى ارتباطه بمدينة اولاد ميمون - حي سي الزواوي نبيل م ت م د جامعة وهران
- المصلحة التقنية لبلدية تلمسان
- المصلحة الحالة المدنية لبلدية تلمسان
- الديوان الوطني للاحصائيات بوهران

OUVRAGES :

- GOGÉ . P (1961) précises de géographie urbaine P .U.F
- MARC . C (1980) L'Algérie au l'espace retourné , Paris Flammarion
- Max . D (1963) précis de Géographie Humaine Paris
- SAMMOUD . B : industrialisation et mutation de l'espace dans les plaines littorales mauvaises OPU Alger
- BERNARD . G (1980) La planète des bidonvilles Edition du seuil
- HAFIANE . A (1987) Les défis à l'urbanisme O P U Alger
- RAHMANI . C (1982) croissance urbaine en Algérie O P U
- KHALADI . M (1991) urbanisme et systèmes sociaux – la planification urbaine en Algérie O P U
- HADJIEDJ . A (1994) le grand Alger – activités économiques , problèmes socio urbains et aménagement du territoire o p u
- code de l'urbanisme BERTI éditions Alger 2008

THESE

- BOUZEBIBA . G (1984) l'habitat périphérique dans le croissance récente d'une ville moyenne algérienne ; le cas du quartier de Boudghene à Tlemcen thèse de 3eme cycle
- Abdel Karim .F (1987) Ménage et logement dans la ville d'Oran Thèse 3eme cycle en sociologie . paris
- TAHRAOUI . F (1984) Si Salah difficultés d'intégration urbaine d'un quartier d'Oran

REVUES ET DOCUMENTS

- TIDJANI . B (2005) la problématique de l'habitat illicite spontané , précaire ou insalubre géographie et aménagement N 11 Editions dar el Gharb
- TIDJANI . B (2006) les constructions illicites de pont Albin (hai bou amama) à Oran , Algérie Editions dar el Gharb
- ARMATURE URBAINE 1998
- Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme « PDAU » de la commune de Tlemcen 1998
- Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme « PDAU » de la groupement de Tlemcen 2007
- URBAT Restructuration de Boudghéne phase 2 (rapport)
- géographie et aménagement N 11
- A P C de la commune de Tlemcen
- L'Agence foncière de Tlemcen

ملاحظة :

- م ت م د : مذكرة تخرج مهندس دولة
- ش د ع : شهادة الدراسات العليا
- ش ت س : شهادة تقني سامي

البناء الفوضوي ومرجعته القانونية :

إن البناء الفوضوي وباء مضر بجميع الميادين المحلية كالبناء و التعمير و السياحة و الفلاحة و البيئة الخ ، فقد اثر هذا النوع على العمران بصفة مباشرة و ذلك من خلال عدم احترام شروط البناء و قواعد التعمير ، و من ناحية السياحة أصبح ذلك المنظر المشوه للمدينة ينقص من جمالها و أهميتها السياحية .

و بما أن غالبا ما تقام هذه البناءات على أراضي زراعية فذلك ينعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي للمنطقة المعنية و كل هذه المظاهر تؤثر في بيئة ذلك المحيط .

إن تشييد هذه المباني ذات الطابع السكني أو التجاري دون مراعاة مقاييس البناء التقنية و قواعد التعمير لأي موقع جغرافي بالنسبة للمنطقة السكنية يؤدي إلى طرح إشكالية التسوية القانونية لهذا البناء .

يقصد بالتسوية القانونية للبناء الفوضوي وتحديد وضعية الأشخاص الذين استولوا على قاعدة عقارية ما دون سند قانوني و ذلك بتحديد الطبيعة القانونية للأرض و هذا بالرجوع إلى مختلف النصوص التشريعية الصادرة في المجال العقاري .

إن تقويم هذه التصرفات الغير شرعية يكون إما عن طريق إعادة تلك الأراضي إلى حالتها الطبيعية و بالتالي إرجاع القاعدة العقارية إلى وظيفتها الأصلية و هي حالة المناطق السياحية و المعالم التاريخية و الأثرية .

أو عن طريق القواعد العقارية و ذلك بدفع الحقوق و الرسوم لإعادة اعتبار ملكية القواعد العقارية شرعية و هي تنطبق على الأراضي ذات الملكية العمومية أو الملكية الخاصة .

إن القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 جوان 1984 و المتعلق بالأحكام الوطنية في مادته رقم 01 أن هذه الأخيرة مجموعة الممتلكات و الوسائل التي تمتلكها المجموعة الوطنية و تحوزها الدولة و مجموعاتها المحلية في شكل ملكية الدولة أي لها صفة العمومية ، وذلك طبقا لما جاء في المواثيق و الدساتير الوطنية ، ومن هنا يمكن تحديد الأملاك الوطنية أنها أملاك الدولة و الولاية و البلدية و تتخذ هذه الأملاك صفة الوحدة الاستغلالية ذمة مالكةا العمومي .

إن المادة 12 من القانون المتعلق بالأحكام الوطنية تنص على أن الأملاك العمومية هي عبارة عن الحقوق و الممتلكات العقارية المنقولة و المستعملة من طرف الجميع و الموضوعة تحت تصرف العامة المستعملة لها مباشرة أو بواسطة مرفق عام شريطة أن تكون في هذه الحالة إما بحكم طبيعتها القانونية أو تهيئتها الجغرافية الخاصة ، و لا يمكن أن تكون الأملاك الوطنية محل حيازة كما لا يمكن أن تصبح محلا لحقوق الذمة أي لا يسمح بالوفاء بها للديون الخاصة أو العمومية إلى الأملاك العمومية الطبيعية و الأملاك العمومية الصناعية مضافا إليها العمارات التي يستعملها جميع المواطنين .

لذلك فإن التسوية القانونية للبناءات الفوضوية التي أقيمت على هذا النوع من الأراضي لا يمكن أن تتم لصالح المباني حيث يجب إرجاع تلك الأراضي إلى حالتها الأصلية و على نفقة أصحاب المباني دون رخصة البناء في مهلة تحددها لجنة الولاية أو بقرار من رئيس البلدية أو الوالي في حالة الضرورة وذلك طبقا للمادة 223 من قانون البلدية .

إن تسوية البناء الفوضوي لا يقتصر فقط على الجانب القانوني المتعلق بالملكية العقارية بل يتعداه إلى الإطار التقني الذي تراعى فيه قواعد التعمير و البناء إذ أن كل بناية أثبتت المصالح التقنية المختصة سواء في الولاية أو البلدية أو مديرية البناء و التعمير أو مصالح أملاك الدولة على أنها مطابقة لقواعد التعمير فإنها تسوى عن طريق منح رخصة البناء لصاحبها بعنوان التسوية أو تأشيرة التصريح بالأشغال في حالة وجود البناء في مجموعة سكنية يقل عدد سكانها عن 2500 نسمة و التي لا تعتبر مركزا للبلديات .

أما البنايات التي لا يمكن أن تصبح مطابقة للمعايير فإنه تتم تسوية وضعيتها من الناحية التقنية من طرف البلدية أو مديرية البناء و التعمير أو مصالح أملاك الدولة والتي تعتبر أجهزة متابعة تعتمد في عملها على موضوع التسوية من جميع النواحي و موقعه من البنايات المجاورة ثم يصدر الأمر بالقيام بالأشغال التي تجعلها مطابقة وتقرير أجل

تنفيذها لصالح المباني غير الشرعية و لا تسلم رخصة البناء بعنوان التسوية إلا بعد التأكد من تنفيذ الأشغال المطابقة .

أما البناءات التي لا تقبل وضعيتها المطابقة أو التسوية هي البناءات التي لا تتوفر على أحكام المادة 05 من المرسوم 85-212 سواءا قبل تنفيذ أشغال المطابقة أو بعدها تدخل ضمن مجموعة البناءات التي تؤول للهدم بحيث تضم هذه المجموعة مل من :

1- البناءات المشيدة التي تشوه الموقع بالنسبة لمعالم تاريخية أو سياحية .

2- البناءات المشيدة التي لا تتوفر على قواعد الأمن و تعد خرقاله .

3- البناءات المشيدة التي تشوه المحيط .

4- البناءات الواقعة على قاعدة مخصصة لتجهيز عمومي .

النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالبناء غير المشروع

القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق ل 01 ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير معدل و متمم بالمرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 18 ماي سنة 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري وبالقانون رقم 2004-05 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004

المادة 4 : لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية التي :

- تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية .
- تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلال الفلاحية عندما تكون موجودة على أراض فلاحية .

- تكون في الحدود المتلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية عندما تكون موجودة في مواقع طبيعية .

- تكون في الحدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية و الثقافية .

- تكون غير معرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية

* تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 5 : عدا المواصفات التقنية المخالفة لا يمكن تشييد أي بناء أو سياج داخل الأجزاء المعمرة من البلدية إلا إذا ابتعدت بأربعة أمتار على الأقل من محور الطريق المؤدي إليه ، وفي حالة وجود هذه البنايات أو السياجات من الصلب من قبل على جانب من الطريق يعتبر محور الطريق كأنه يبعد بأربعة أمتار عن السياجات أو البنايات الموجودة .

المادة 7 : يجب أن يستفيد كل بناء معد للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب .
ويجب زيادة على ذلك أن يتوفر على جهاز لصرف المياه يحول دون تدفقها على سطح الأرض .

المادة 11 : تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير و قواعده ، وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات و المحافظة على النشاطات الفلاحية و حماية المساحات الحساسة و المواقع و المناظر ، و من جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية و ذات المنفعة العامة و البنايات الموجهة للاحتياجات الحالية و المستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية و الخدمات و النشاطات و المساكن و تحدد أيضا شروط التهيئة و البناء للوقاية من الأخطار الطبيعية و التكنولوجية .
وفي هذا الإطار تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة و التعمير و تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم .

تعرف و تصنف المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة ، وتحدد قواعد البناء في هذه المناطق عن طريق التنظيم .

تعرف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية عن طريق أدوات التهيئة و التعمير التي تحدد محيطات الحماية المتعلقة بها طبقاً لأحكام التشريع و التنظيم المعمول بهما .

المادة 31 : يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، حقوق استخدام الأراضي و البناء .
ولهذا فان مخطط شغل الأراضي :

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري ، و التنظيم و حقوق البناء و استعمال الأراضي .

- يعين الكمية الدنيا و القصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام ، وأنماط البناء المسموح بها و استعمالاتها .

- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات .

- يحدد المساحات العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية و المنشآت ذات المصلحة العامة ، وكذلك تخطيطات و مميزات طرق المرور .

- يحدد الارتفاعات .

- يحدد الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع و المناطق الواجب حمايتها و تجديدها وإصلاحها .

- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها و حمايتها .

المادة 50 : حق البناء مرتبط بملكية الأرض و يمارس مع الاحترام الصارم للأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة باستعمال الأرض .

المادة 52 : تشترط رخصة البناء من اجل تشييد البنايات الجديدة مهما كان استعمالها و لتمديد البنايات الموجودة و لتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المفضية على الساحة العمومية ، و لانجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج .

* تحضر رخصة البناء و تسلم في الأشكال و الشروط و الآجال التي يحددها التنظيم .

المراقبة

المادة 73 : يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي و كذا الأعوان المؤهلين قانونا ، زيارة كل البنايات في طور الانجاز و القيام بالمعاينات التي يرونها ضرورية و طلب الوثائق التقنية الخاصة بالبناء و الاطلاع عليها في أي وقت .

المخالفات

المادة 76 : يمنع الشروع في أشغال البناء بدون رخصة أو انجازها دون احترام المخططات البيانية التي سمحت بالحصول على رخصة البناء .

المادة 76 مكرر : علاوة على ضباط و أعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في التشريع المعمول به يخول للبحث و المعاينة مخالفات أحكام هذا القانون كل من :

- مفتشي التعمير .

- أعوان البلدية المكلفين بالتعمير .

- موظفي إدارة التعمير و الهندسة المعمارية .

المادة 76 مكرر 3 : يترتب على المخالفة حسب الحالة ، أما مطابقة البناء المنجز أو القيام بهدمه .

المادة 76 مكرر 4 : عندما ينجز البناء دون رخصة ، يتعين على العون المؤهل قانونا تحرير محضر إثبات المخالفة و إرساله إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي و الوالي المختصين في اجل لا يتعدى اثنين و سبعين (72) ساعة .

في هذه الحالة ، ومراعاة للمتابعات الجزائية يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص قرار هدم البناء في اجل ثمانية (8) أيام ، ابتداء من تاريخ استلام محضر إثبات المخالفة .

عند انقضاء المهلة ، وفي حالة قصور رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني ، يصدر الوالي قرار هدم البناء في اجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما .

تتخذ أشغال الهدم من قبل مصالح البلدية ، و في حالة عدم وجودها يتم تنفيذ الأشغال بواسطة الوسائل المسخرة من قبل الوالي .

يتحمل المخالف تكاليف الهدم و يحصلها رئيس المجلس الشعبي البلدي بكل الطرق القانونية .

إن معارضة المخالف قرار الهدم المتخذ من قبل السلطة البلدية أمام الجهة القضائية المختصة لا يعلق إجراء الهدم المتخذ من قبل السلطة الإدارية .

المرسوم التنفيذي رقم 06-55 المؤرخ في 30 يناير سنة 2006 يحدد شروط و كفاءات تعيين الأعوان المؤهلين للبحث عن مخالفات التشريع و التنظيم في مجال التهيئة و التعمير و معاينتهما وكذا إجراءات المراقبة .

المادة 4 : يقصد بالمراقبة في مفهوم هذا المرسوم ، التحقق من وجود الوثائق القانونية المكتوبة و البيانية المرخصة للأشغال التي شرع فيها أو مطابقة هذه الأشغال مع أحكام الوثائق المسلمة .

تعليمية وزارية مشتركة مؤرخة في 26 ذو القعدة 1405 الموافق ل 13 أوت 1985 تتعلق بمعالجة البناء غير المشروع .

لقد نشأت ظاهرة البناء غير المشروع عن أسباب كثيرة لا فائدة في ذكرها مرة أخرى اللهم إلا إذا كان الغرض منه إبراز الدور الحساس الذي يتعين أن يقوم به كل فرد من خلال تطبيق القوانين و التنظيمات المعمول بها والتأكيد الثابت الدائم لسلطة الدولة باعتبارها الضامن الفعلي الوحيد لمصلحة المواطن .

وإذا كانت المساعي لإيجاد حل لهذه المسألة قد تعددت فان الظاهرة ما تزال مستمرة رغم ذلك و بلغت في الوقت الراهن حدود جد خطيرة

ومهما يكن فان عواقب هذه الوضعية لا يمكن أن تستمر دون أن تلحق بالغ الضرر بالتنمية الشاملة في البلاد ولذلك بات من اللازم البحث عن السبيل والوسائل الملائمة وتطبيقها قصد معالجة هذه المشكلة المتمثلة في البناء غير المشروع والقضاء عليها قضاء نهائيا وشاملا وهذه التعليمية تعين بعد التحليل حالات البناء غير المشروع ورسم إطار تسويته الممكنة , الأجهزة التي تتولى تطبيق الحلول المستنتجة والإجراءات المتعلقة بها .

أولا - مختلف أنماط البناء غير المشروع وإطار تسويته :

إن ظاهرة البناء غير المشروع بحكم تعقدها و تنوعها تتطلب معالجة شاملة و تحديد العناصر التي يتكون منها كل صنف من أصنافها من خلال مايلي :

- 1- الصفة القانونية للقاعدة العقارية
- 2- احترام قواعد التعمير و مقاييس البناء
- 3 - تحديد المقصود من البناء و الغرض المستعمل له
- 4- الموقع الذي أقيم فيه البناء مرافقه

إن دراسة مجموع هذه العناصر التكوينية تحدد الحل المناسب الذي يجب أن يحل به كل نمط من أنماط البناء غير المشروع عملاً بالقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل .

1 - الصفة القانونية للقاعدة العقارية :

يضم هذا العنصر نمطين من أنماط القاعدة العقارية يختلفان من حيث النظام القانوني .

1.1 البنايات المشيدة فوق أراضي عمومية :

يتفرع هذا الصنف إلى ثلاثة أنماط , لكل نمط منها تسوية خاصة .

1.1.1 البنايات المشيدة فوق أراض تابعة للأملاك العمومية في مفهوم المادة 12 من القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 يونيو 1984 و المتعلق بالأملاك العقارية .

لابد من التذكير بان مفهوم المادة 12 من القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 يونيو 1984 , يدرج في الأملاك العمومية العمارات التي يستعملها الجميع و الموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل .

و نتيجة لذلك فان الأملاك التابعة للأملاك العمومية الوارد تعدادها في المادتين 15 و 16 من القانون المذكور ، لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً أو حقوقاً موروثية .

و عليه فان الباني الذي يبني بناء غير مشروع ينذر بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية في اجل تحدده لجنة الولاية عملاً بالمادة 11 من الأمر 85-01 المؤرخ في 26 ذو القعدة 1405 الموافق ل 13 أوت 1985 الذي يحدد انتقالياً قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها و حمايتها .

1 1 2 البنايات المشيدة فوق أراض تابعة لمزارع فلاحية عمومية

تخضع الأراضي التابعة للمزارع الفلاحية العمومية للأحكام الآتية :

(أ) المادتان من الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والمتعلق بالتسيير الذاتي للفلاحة المعدل و المتمم بالأمر رقم 75-42 المؤرخ في 17 يونيو 1975
(ب) المادة 20 من الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والمتضمن الثورة الزراعية
(ج) المادة 859 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني .

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسوى وضعية البنايات التي شيدت فوق هذه الأراضي خرقاً للأحكام التشريعية المعمول بها والمنطبقة عليها . وذلك في إطار تطبيق أحكام المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد شروط تسوية أوضاع الذين يشغلون فعلاً أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود أو بنايات غير مطابقة للقواعد المعمول بها و شروط إقرار حقوقهم في التملك و السكن .

وتطبق في هذه الأحوال أحكام المواد من 858 إلى 866 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 و المتضمن القانون المدني ، وكذلك قرارات الحكومة في مجال الإسكان الفلاحي .

1.1 3 البنايات المشيدة فوق أراض عمومية أخرى غير الأراضي المذكورة أعلاه :

ينطوي شغل هذه الأراضي العمومية على جانبيين متميزين :

1.1.3 1 شغل بسند سلم أو برخصة سلمت قبل انجاز البناء :

تطبق المادة 785 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1985 و المتضمن القانون المدني من أجل التنازل عن الأرض التي وقع شغلها بناء على رخصة أو سند أو عقد أو اتفاقية كتابية صادرة عن الشخص المعنوي العمومي المالك و ليست لها قيمة سند الملكية إذا توفرت في البناء المعني جميع الشروط المطلوبة في المادتين 5 و 6 من المرسوم المؤرخ

في 13 أوت 1985 الذي يحدد شروط تسوية أوضاع الذين يشغلون فعلا أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود و / أو بنايات غير مطابقة للقواعد المعمول بها و شروط إقرار حقوقهم في التملك و السكن .

و في هذا الإطار يتنازل الشخص المعنوي العمومي المالك بالتراضي عن القطعة الأرضية ، قاعدة البنين ، للشاغل الفعلي الذي تولى مصاريف البناء و تحملها .

و يتم هذا التنازل على أساس السعر الذي يساوي قيمة بيع الملك المتنازل عنه ، كما تستنتج من التقويم الذي تقدره أملاك الدولة .

و زيادة على ذلك فان مساحة الأرض المتنازل عنها يجب أن تكون مطابقة للمساحة المبنية وحدها أو مطابقة في جميع الأحوال الممكنة للحدود الدنيا و القصوى التي حددها الأمر رقم 74 – 26 المؤرخ في 20 فبراير 1974 و المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات و المرسوم رقم 76 - 28 المؤرخ في 07 فبراير 1976 و المتضمن تحديد كيفيات ضبط الاحتياطات العقارية للخواص المالكين للأراضي فيما يخص البناء ، لاسيما المواد 2 و 3 و 4 المتعلقة بالأراضي ذات الاستعمال السكني .
و يتوج التنازل بعقد ملكية يعد حسب الشكل الإداري .

1.1.3 2 شغل الأراضي العمومية دون سند أو رخصة :

يضاف التعويض إلى سعر الأرض المتنازل عنها في هذه الحالة ، بمقتضى أحكام الفقرة الأولى من المادة 782 و أحكام المادة 784 من الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 و المتضمن القانون المدني ، و إذا توفرت الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 85 – 212 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد شروط تسوية أوضاع الذين يشغلون فعلا أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود و / أو بنايات غير مطابقة للقواعد المعمول بها ، و شروط إقرار حقوقهم في التملك و السكن ، فان سعر

قطعة الأرض المتنازل عنها حسب الأشكال و الشروط ذاتها المذكورة أعلاه (1.1.3.1)
يضاف إليه تعويض يطابق كلفة البناية الموجودة المفروض انتسابها إلى الشخص المعنوي
العمومي المالك للأرض ، مع خصم قيمة مواد البناء التي جلبها الشاغل .

2.1 البنيات المشيدة فوق أراض يملكها الخواص :

يتفرع هذا الصنف من البناء غير المشروع إلى ثلاث مجموعات

1.2.1 الباني – مالك الأرض :

تسوى الوضعية على أساس مطابقة البناية المشيدة للشروط المحددة في المادتين 5 و 6
من المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 المذكور أعلاه ، إذا كان الباني
هو المالك الشرعي للقطعة الأرضية

2.2.1 البنايات التي شيدت فوق أراضي يملكها الخواص ، وكانت موضوع صفقات غير مشروعة :

يجب أن يفهم أن المقصود بالصفقات غير المشروعة هو جميع عمليات نقل ملكية أراض
للبناء بين أناس أحياء ، تتم خرقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل و تترتب عليها قيود
في حق التملك أي :

- المادة 168 من الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 والمتضمن الثورة
الزراعية

- المادة 6 من الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 والمتضمن تكوين احتياطات
عقارية لصالح البلديات .

وعليه فان هذه الصفقات العقارية غير المخالفة للأحكام التشريعية السالفة الذكر التي وقع اكتسابها في تاريخ محقق حسب مفهوم المادة 328 من الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 و المتضمن القانون المدني غير أن عيبها هو أنها لم تثبت بعقد حقيقي كما ينص على ذلك الأمر رقم 70-91 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 والمتضمن تنظيم التوثيق .

يمكن في هذه الحالة الأخيرة أن يلتجئ الطرفان المعنيان إلى احد الموثقين أو إحدى الطرق القضائية لتسوية هذه العمليات العقارية متى توفرت الشروط المطلوبة لإبرام ذلك .

وكل بيع لقطعة أرضية عارية معدة للبناء أبرمت في شأنها صفقة غير مشروعة يعالج تطبيقا للمادة 14 من الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 26 ذي القعدة 1405 الموافق ل 13 أوت 1985 الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها و حمايتها وذلك مع مراعاة دعم المعنيين للصفقة حسب الحالات والشروط المذكورة أعلاه.

وفي هذا الإطار تتنازل عن القطعة الأرضية من جديد البلدية التي حلت محل مالك الأرض في حقوقه للشاغل الفعلي حسب الشروط والأشكال نفسها المنصوص عليها في الفقرة (1.1.3.1) التي تتعلق بالبنائيات المشيدة فوق أراضي عمومية مع سند أو رخصة شغل .

وفي هذا السياق تباع الأراضي المعدة للبناء التي أبرمت في شأنها صفقات غير مشروعة للذين يشغلونها فعلا ولم يشرعوا في تشييد البنائيات فوقها بشرط أن تكون هذه البنائيات المزمع بناؤها مطابقة لطابع المنطقة أو الموقع المعني .

وتقدر المطابقة المذكورة على صعيدي البناء و استعماله .

وبهذه الصفة فان التسوية لا تعني إلا قاعدة ارض القطعة الأرضية مع العلم انه ينبغي أن تطبق هنا القواعد العادية في مجال تكوين ملف طلب رخصة البناء و دراسته ، ويتعين

على المعني تقديمه حسب أحكام المرسوم رقم 85-211 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد كفايات تسليم رخصة البناء و رخصة تجزئة الأراضي للبناء إن اقتضى الأمر

2) مراعاة قواعد التعمير و مقاييس البناء :

يجب أن تراعى في إطار عملية تسوية البناء غير المشروع ، قواعد التعمير و مقاييس البناء زيادة على الجانب المتعلق بالملكية العقارية للأرض .

و في هذا السياق يصنف المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 المذكور أعلاه حالات البناء غير المشروع في صنفين :

1.2 البناء الذي يمكن تسويته بتسليم رخصة بناء أو رخصة أشغال بعنوان التسوية :

و يتفرع هذا الصنف إلى مجموعتين متميزتين :

1.1.2 البنايات المطابقة لقواعد التعمير و مقاييس البناء :

كل بناية أثبتت المصالح التقنية المختصة مطابقتها لقواعد التعمير و مقاييس البناء تدعم بتسليم رخصة البناء تدعم بتسليم رخصة البناء بعنوان تسوية الوضعية أو تأشيرة التصريح بالأشغال في حالة ما إذا كانت البنايات داخلة في إطار المادة 4 من القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06 فبراير 1982 المذكور أعلاه .

2.1.2 البنائيات التي يمكن أن تصبح مطابقة لقواعد التعمير و مقاييس البناء بعد تنفيذ الأشغال التي تجعلها مطابقة :

عملا بأحكام المادة 5 من المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 الذي يحدد شروط تسوية وضعية الذين يشغلون أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود و / أو بنايات غير مطابقة للقواعد المعمول بها ، و شروط إقرار حقوقهم في التملك و السكن ، يجب على المصالح التقنية المختصة أن تجمع فيما يتعلق بهذه المجموعة من البنائيات جميع العناصر الضرورية لدراسة الملف قصد إصدار أمر القيام بالأشغال التي تجعلها مطابقة و تقدير أجال تنفيذها .

و في هذا الإطار تبلغ أوامر القيام بالأشغال لأجل المطابقة و الأجال المتعلقة بها لصاحب البناء غير المشروع ، و لا تسلم له رخصة البناء بعنوان تسوية الوضعية إلا بعد التأكد من تنفيذ أشغال مطابقة للمأمور بها

2.2 البنائيات التي لا تقبل وضعيتها التسوية بتاتا :

إن البنائيات التي لا تتوفر فيها الشروط الدنيا المحددة في المادة 5 من المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 المذكور أعلاه ، مباشرة أو بعد تنفيذ أشغال المطابقة تمثل مجموعة البنائيات الواجب هدمها .

و تضم المجموعة البنائيات الأتي وصفها :

(أ) المباني المشيدة فوق أراض خصصت نهائيا لارتفاعات عدم البناء .

(ب) البنايات التي تشوه الموقع أو المنطقة تشويها لا يمكن تلافيه في حدود قواعد الحماية المنصوص عليها في أحكام الأمرين الآتيين :

- الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 و المتعلق بحماية المناطق و المعالم السياحية .

- الأمر رقم 67 -281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية

(ج) البنايات المشيدة بما يخالف قواعد الأمن فيما يخص الشاغل و كذلك الأوامر التي نصت عليها القوانين الآتية :

- القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 و المتعلق بحماية البيئة لاسيما المواد 74 إلى 88 منه

- القانون رقم 83-17 المؤرخ في 16 يوليو 1983 المتضمن قانون المياه لاسيما المواد 102 ، 110 ، 111 منه

- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها لاسيما المادة 4 منه

(د) البنايات التي تشوه محيطها المباشر تشويها خطيرا ، فهي في الواقع بنايات اقرب إلى السكن الوضيع منها إلى المشيدات التي تحترم فيها أدنى مقاييس التعمير وقواعد البناء .
وهذه البنايات سواء من حيث طبيعتها أو من حيث مظهرها لا تمت بصلة إلى تعليمات المرسوم رقم 82-305 المؤرخ في 09 أكتوبر 1982 وتلحق ضررا كبيرا فادحا بالمظهر العام للمكان يتعذر تداركه.

(ه) البنايات المشيدة فوق قاعدة أرضية مخصصة للتجهيز العمومي يثبت انه يستحيل نقل مكان إقامته ، بعد دراسة جميع الإمكانيات المحتملة .

إن المبرر التقني باعتباره أساسا رئيسيا لقرار الهدم ، في كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه ، يجب أن يحظى بعناية خاصة ، كما يجب تأكيد الخبرة و مراقبتها كلما كان ذلك ضروريا .

(3) الغرض من البناية واستعمالها :

يمكن أن تكون هناك حالات تسوى فيها وضعية البناية مباشرة أو بعد جعلها مطابقة في الوقت الذي يعتزم فيه ممارسة عمل ينطوي على إزعاجات و أضرار .

وفي هذا الإطار يجب الفصل بين هذا العمل والبناية .

وهكذا فإن القاعدة الأرضية للبنيان والبنائيات تسوى وضعيتهما حسب الشروط و الأشكال الخاصة بكل حالة كما هو منصوص أعلاه ، أما العمل فلا يرخص به إلا إذا توفرت به جميع الشروط التي يطلبها التنظيم الذي يخضع له هذا العمل .

ويجب إلغاء كل رخصة سلمت من قبل لممارسة عمل ما في إحدى البنائيات التي هي موضوع التسوية .

وعلى العموم فإن ملف طلب الرخصة يجب أن يتضمن في اغلب الحالات إن لم يكن في جميعها شهادة المطابقة المنصوص عليها في المادة 46 من القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06 فيفري 1982 و بديهي أن الوثيقة المذكورة لا بد أن تحتوي لدى تسليمها ملاحظة صريحة بمنع ممارسة العمل المضر ، أو على العكس من ذلك ملاحظة صريحة بإمكانية ممارسة العمل المقصود .

(4) مكان إقامة البناية وتهيئة مرافقه :

وزيادة على ما تقدم يجب أن يراعى في معالجة البناء غير المشروع قصد تسوية وضعيته مكان إقامته ، ويتضمن هذا المقياس جانبين اثنين :

1.4 البنايات المشيدة فوق مكان هيئة مرافقه :

يجب أن تدخل مصالح أملاك الدولة في الحسبان لدى تحديد سعر البيع المصاريف المصاريف التي أنفقتها الجماعات المحلية لتهيئة مرافق المكان فيما يخص هذا الصنف من البناء غير المشروع .

2.4 البنايات المشيدة فوق مكان لم تهيأ مرافقه :

لا يمكن بأي حال أن يؤدي التكفل بتهيئة المرافق إلى تغيير كبير في البرامج المخططة التي تتولاها الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية في هذا المجال . ولهذا الغرض يتعين على البانين المعنيين بتسوية الوضعية أن يتكفلوا بأشغال تهيئة مرافق المكان و يتحملوا مصاريف دراستها .

وفي هذا الصدد فإن اجتماع عشر بنايات فأكثر يترتب عليه إحداث جمعية نقابية كما هو منصوص عليه في أحكام المواد من 27 إلى 32 من الأمر رقم 67-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة 5 من القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06 فيفري 1982 المذكور أعلاه .

وتمثل هذه الجمعية النقابية المذكورة التي تحدث تلقائيا بقرار من الوالي ، الجهاز التنفيذي الذي يطبق عملية تهيئة المرافق التي تأمر بها رخصة تجزئة الأرض بعنوان تسوية الوضعية اعتمادا على ملف تقدمه هذه الجمعية نفسها .

(5) الحقوق و الرسوم المطلوبة :

وبما أن الأمر يتعلق بتسوية الوضعية ، تسوية استثنائية فانه لا يمكن أن تطبق الامتيازات المقررة للعمليات التي تنجز في إطار عادي من حيث أسعار البيع و الإعفاء من الحقوق و الرسوم .

وعيه فقد تقرر أن تكون عملية التنازل التي تقع في إطار هذه التعليلة بسعر تطابق القيمة التجارية الحقيقية للعقار المتنازل عنه .

كما يترتب على عقود الملكية التي تعد بعنوان تسوية الوضعية القانونية للقاعدة الأرضية ، دفع المستفيد حق انتفاع الملكية المقدر بنسبة 10" من سعر قطعة الأرضية العارية ، التي يتحمل مبلغها المشتري وفقا للمادة 252 من الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 و المتضمن قانون التسجيل .

و يزداد على ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة 12 من الأمر 85-01 المؤرخ في 26 ذي القعدة 1405 الموافق ل13 أوت 1985 المذكور أعلاه ، تسمح بحجز البائع غير الشرعي قانونا و إجباره على دفع رسم استثنائي يمثل 50" من السعر المصرح به ، على أن تزيد في تقويمه عند الاقتضاء مصلحة التسجيل التي تتولى تحصيل هذا الرسم .

و من جهة أخرى فان تسوية وضعية البناءات المشيدة على ارض عمومية دونما سند أو رخصة ، تكون مشفوعة بدفع الشاغل تعويضا إضافيا يطابق كلفة البناءة مع خصم قيمة مواد البناء .

و يقبض هذا التعويض مع ثمن بيع القطعة الأرضية قاعدة البنين لفائدة الشخص المعنوي العمومي المالك .

و يظل معلوما أن الحقوق و الرسوم المدفوعة قبل ذلك تخصم إن اقتضى الأمر من الحقوق و الرسوم المتعلقة بعمليات تسوية الوضعية المقررة في هذه التعليلة و ذلك وفقا للمادة الأولى الفصل الخامس مكرر 5 الفقرة 5 من المادة 178 من القانون رقم 83-10 المؤرخ في 25 يونيو 1983 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1983 .

6) الهدم وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية :

يبدو أن معالجة البناء غير المشروع تنجر عنها عمليات هدم متبوعة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية طبقاً للمقاييس المحددة في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 المذكور أعلاه ، و المبينة في هذه التعلّمة .

و تقدر حالات الهدم و تقررها لجنة الولاية و تنقسم هذه الحالات إلى مجموعتين :

1.6 البنايات المشيدة فوق أراض عمومية :

يوجه للشاغل إنذارا يطلب منه أن يقوم في اجل تحدده لجنة الولاية بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية ، اعتمادا على أحكام المادتين 53 و 56 من القانون رقم 82-02 المؤرخ 06 فيفري 1982 ، و أحكام المادة 124 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 .

و بعد انقضاء الآجال المحددة يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي تلقائيا بالهدم حسب الوسائل المتوفرة ، و يعد سند تحصيل بمبلغ مصاريف إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية يطالب الشاغل بدفعه ، و يحصل حسب الإجراء المطبق في المجال الجبائي .

2.6 البنايات المشيدة فوق أراض خصوصية :

إذا تعلق الأمر ببنايات غير مشروعة شيدت فوق أراض خصوصية و كانت الأسباب التي تمنع تسوية وضعيتها تقوم على أساس المصلحة العامة ، تعين تنفيذ إجراء نزع الملكية الذي يطبق في جميع الحالات في أي وقت من الأوقات .

ولا يترتب على انتزاع الملكية المذكورة بسبب المنفعة العامة ، الذي يتم حسب الشروط المحددة في الأمر رقم 76-48 المؤرخ في 20 ماي 1976 ، إلا تعويض الأرض العارية ، أما البناية فانه لا يتكفل بها نظرا لطابعها غير المشروع .

وينبغي أن يلاحظ مع ذلك أن الصبغة غير المشروعة يمكن أن تخضع للتقادم كما يستخلص من المادة 308 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 .

ثانيا - أجهزة التنفيذ و اجراءاته :

يحدد المرسوم رقم 85-212 المؤرخ في 13 أوت 1985 أجهزة تخص تعليمات التكفل بالبنائيات غير المشروعة ويتطلب اتخاذ إجراءات لتنفيذها .

وتشمل هذه الإجراءات على المراحل التالية :

- 1- المرحلة الأولية
- 2- مرحلة دراسة الملفات و اتخاذ القرارات في مستوى لجنة الدائرة و/ أو لجنة الولاية
- 3- مرحلة التبليغ و الطعن
- 4- مرحلة تنفيذ القرارات
- 5- إرجاع الوثائق
- 6- المتابعة و التقويم

1- المرحلة الأولية :

تتوقف سرعة الحل الذي يطبق في كل حالة معنية و نوعيته على قدر العناية بتحضير الملف ولذا يتعين على المجالس الشعبية البلدية لا سيما رؤساؤها أن يتعرفوا على كل مرحلة يحددها كاملا ، أو يكلفوا من يقوم بذلك ويسهر على تكوين الملفات وحفظها .

1.1 تكوين الملف :

يحث المجلس الشعبي البلدي بمجرد اطلاعه على أية حالة من حالات البناء غير المشروع في تراب البلدية البانين المعنيين على تكوين ملفات معالجة ذلك وإيداعها ، ويختلف تكوين هذه الملفات اختلاف كل صنف من الأصناف التالية :

1.1.1 البنايات ذات الاستعمال السكني الخاضعة لرخصة البناء :

يجب على الأشخاص المعنيين أن يقدموا لمصالح التعمير في البلدية التي يتبعها مكان إقامة بناياتهم ملفا في أربع (4) نسخ خاصا بطلب رخصة البناء كما هو محدد فيما يأتي :

ا- الوثائق التقنية :

ا) تصميم يحدد الموقع بمقياس 1/2000 أو 1/5000 يحدد الاتجاه وسبل الوصول مع بيان نوعها وتسميتها وكذلك نقاط الاستدلال التي تسمح بتحديد موقع القطعة الأرضية .

ب) تصميم كتلة البنايات و التهيئات و يعد بمقياس 1/200 ويشتمل على البنايات الآتية :

- * الاتجاه وحدود القطعة الأرضية و مساحتها و رسم السياج
- * نوع البنايات المجاورة و عدد طبقاتها
- * ارتفاع أو عدد طبقات البنايات المنجزة و/أو المعتزم بناؤها فوق القطعة الأرضية
- * المساحة الكلية للأرضية و المساحة المبنية في الأرض
- * بيان شبكة المرافق الموصلة إلى الأرض مع خصائصها التقنية الرئيسية و نقاط الربط و رسم الطرق و الشبكات في حالة ما إذا كانت المنطقة التي أقيم فيها البناء مهياة المرافق .

ج) تصاميم التوزيع الداخلي بمقياس ادني قدره 2سم/م لمختلف مستويات البناءات بما في ذلك الطبقات الواقعة تحت الأرض مع بيان القنوات و الطبقة الأرضية ، و الطوابق العلوية

* ارتفاعات الواجهات و السياجات وكذلك التقاطيع اللازمة .

ب- الوثائق الإدارية :

يجب على الطالب أن يقدم حسب كل حالة إحدى الوثائق التالية :

ا) نسخة من عقد الملكية أو نسخة من قرار تخصيص الأرض

ب) العقد الذي يثبت الصفقة

ج) نسخة من السند أو رخصة شغل القطعة الأرضية تسلمها الإدارة

د) تصريح بالشرف يعترف فيه بشغله لقطعة أرضية عمومية ليست ملكا له

هـ) أما القطعة الأرضية من نوع الأملاك غير المدعومة بعقد رسمي فيستعمل فيها المعني

بها الإجراء المقرر في أحكام المادة 2 من المرسوم رقم 83-352 المؤرخ

في 21 ماي 1983 الذي يسن إجراء لإثبات التقادم المكتسب و إعداد عقد الشهرة المتضمن

الاعتراف بالملكية .

2.1.1 البناءات ذات الاستعمال السكني الخاضعة للتصريح بالأشغال :

يتعين على الأشخاص المعنيين أن يقدموا لمصالح التعمير في البلدية التي تقام فيها بنياتهم

تصريحا بالأشغال في أربع (4) نسخ يملؤها المعنيون وتكون مصحوبة بما يأتي :

ا- الوثائق التقنية :

(ا) تصميم يحدد الموقع يعد بمقياس 1/2000 أو 1/5000 ويسمح بتحديد موقع القطعة الأرضية تحديدا دقيقا

(ب) تصميم بمقياس أدنى قدره 2 سم/م يبين التوزيع الداخلي للبنية ، و ارتفاع الواجهات و سياج البنية في حالتها الراهنة

ب- الوثائق الإدارية :

تطلب الوثائق نفسها التي وردت في البنائيات ذات الاستعمال السكني الخاضعة لرخصة البناء

3.1.1 البنائيات الخاضعة لرخصة البناء التي تعد لممارسة عمل :

يتعين على الأشخاص المعنيين أن يقدموا لمصالح التعمير في البلدية التي تقام فيها بنائياتهم ملفا في أربع (4) نسخ خاصا بطلب رخصة البناء على النحو المحدد فيما يأتي :

ا- الوثائق التقنية :

يقدم زيادة على الوثائق المطلوبة في البنائيات ذات الاستعمال السكني الخاضعة لرخصة البناء ما يأتي :

- (ا) بيان منحنيات مستوى الأرض أو مساحة تسويتها أو تقاطيع رسومها البيانية .
(ب) مذكرة مصحوبة بالرسوم البيانية اللازمة تشتمل على الإيضاحات الآتية :

- * مجموع العمال المستخدمين و القدرة الاستيعابية لكل مبنى .
- * نمط بناء الجدران الرئيسية و السقوف .
- * نوع مواد البناء المستعملة سواء في البناء أم في الزخرفة و التهيئة الداخلية .

- * وصف موجز لجهاز التزويد بالكهرباء (أجهزة التوليد و التحويل و التوزيع) و بالغاز (مكان العدادات ، و مستودع الخزن عند الاقتضاء) .
- * وصف موجز لأجهزة التسخين (المراجل ، المدخنة ، جهاز التزويد بالوقود و خزنه ، و تهوية المحلات) .
- * الوسائل الخاصة بالحماية من الحرائق و الإسعاف .
- * نوع المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية و كمياتها ، التي قد تلحق ضررا في الصحة العمومية أو بالزراعة و التي تحتويها المياه المستعملة المصروفة ، و الاخراجات الغازية و كذلك جهاز المعالجة و التصفية .
- * قدر درجة الضجيج المحدث

ب- الوثائق الإدارية :

يطلب زيادة على الوثائق الإدارية المطلوبة في البناءات السكنية لإثبات الملكية أو شغل القطعة الأرضية ، ما يأتي :

(ا) نسخة من قرار الوالي الذي يرخص بإنشاء العمل أو توسيعه .

(ب) نسخة من الاعتماد الذي تسلمه السلطة المختصة للمعني .

4.1.1 البناءات الخاضعة للتصريح بالأشغال التي تعد لممارسة عمل :

لا تكون معنية بهذه الحالة إلا البناءات المعدة لممارسة عمل ولا تشمل على منشآت صناعية وهكذا فان الأشخاص المعنيين مطالبون بتقديم الملف نفسه المطلوب في البناءات السكنية الخاضعة للتصريح بأشغالها .
وتتطلب الممارسة الفعلية لذلك العمل الوثائق التي يشترطها التنظيم المطبق على العمل المذكور .

يضيف البانون في جميع الحالات المذكورة أعلاه أية ورقة أو وثيقة يرونها مفيدة لتسهيل دراسة ملفاتهم ، ومن المعلوم انه يجب إلا تدخر أية وسيلة لمعرفة العناصر التي يجب أن يتكون منها الملف معرفة كاملة تقاديا لتكرار طلبات استكمال الوثائق .

ويجب كذلك تقديم جميع المعلومات اللازمة للمعنيين بعمليات معالجة البناء غير المشروع .

2.1 استلام المجلس الشعبي البلدي الملفات وتحليله لها :

1.2.1 استلام الملفات :

يتعين على مصالح التعمير في البلدية أن تفحص تكوين الملف المقدم و تسلم على الفور الوصل الذي يذكر بالتفصيل كل وثيقة يتكون منها الملف .
كما يتعين عليها من جهة أخرى أن تسجل الطلبات في دفتر خاص كلما تسلمت الملفات و أن تعدد و ترقم الوثائق التي تتكون منها هذه الملفات .
يوقع رئيس المحكمة المختصة إقليميا الدفتر الخاص و يرقمه .

يحفظ عند اختتام عمليات تسوية الوضعية في مستوى المجلس الشعبي البلدي ، ويوضع تحت تصرف المحاكم في حالة وقوع خلاف .

2.2.1 تحويل الملفات :

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالتنسيق مع المصالح التقنية البلدية ، لاسيما المكلفة منها بالتعمير و الفلاحة ، بتحليل الملف تحليلا أوليا قصد تحديد نوعية الحالة و ترتيبها في إحدى المجموعات أو الأصناف المحددة في هذه التعليمات .

ويتناول هذا التحليل على الخصوص ما يأتي :

- الصفة القانونية للقاعدة الأرضية : عمومية أو خصوصية
- الصبغة الأصلية للقطعة الأرضية : فلاحية أو معدة للبناء .
- مساحة القطعة الأرضية .
- المنطقة التي توجد فيها .
- صفة شغل الأرض أو نقل الملكية .
- وجه استعمال البناية أو الغرض الذي بنيت من اجله .
- الارتفاقات وغيرها من القيود الأخرى .
- تجهيز القطعة الأرضية وتهيئتها : الطرق ، الكهرباء ، التزويد بمياه الشرب و التطهير .
- تدون إن اقتضى الأمر الآراء التقنية التي تستخلصها المصالح المعنية بعناصر التحليل في مذكرة تعريف تعد حسب النموذج الملحق ، و يذكر فيها الرأي المعطل و أصحاب التدابير المطلوب اتخاذها و تسوية الوضعية أو الهدم أو نزع الملكية .

تبلغ مذكرة التعريف مصحوبة بالملف لرئيس الدائرة كي تقوم اللجنة بالدراسة المطلوبة .

(2) مرحلة دراسة الملفات و القرارات التي تتخذها لجنة الدائرة و/ أو لجنة الولاية :

ترفق الملفات التي يرسلها المجلس الشعبي البلدي بجدول إرسال يعد في نسختين و يذكر جميع الوثائق التي يتكون منها الملف مع بيان مراجعها حيث يسهل على كتابة اللجنة استلامه .

وتقوم الكتابة المذكورة بالتنسيق مع أعضاء اللجنة المصالح التقنية المعنية بإتمام الملف بأي عقد أو معلومات أو وثيقة مفيدة لدراسة و يكون من شأنها أن تسهل اتخاذ القرار .

كما يجب على الكتابة أن تتصل بصاحب الطلب كلما كان ضروريا و حسب المفهوم المبين أعلاه .

و هكذا فان دراسة الملف الذي يتكون و يتم على هذا النحو عند الاقتضاء ستعود للجنة إلى مراعاة الجوانب الآتية لاتخاذ قرارها .

1.2 في مجال القاعدة الأرضية العقارية :

تحدد لجنة الدائرة اعتمادا على دراسة عناصر الملف الحل الذي تختاره من بين الحلول المذكورة في هذه التعليمات و تأمر بتطبيقه على الحالة المعنية بالتدقيق .

2.2 في المجال التقني :

تبت لجنة الدائرة في تسوية الوضعية مع اشتراط أشغال المطابقة المقدمة أو دونها اعتمادا على عناصر التقدير و استخلاص آراء مختلف المصالح التقنية المعنية بكل حالة .
بالإضافة إلى ذلك فان اللجنة تدرس و تقرر التدابير المطلوب اتخاذها إن اقتضى الأمر في مجال تهيئة المرافق .

3.2 في مجال ممارسة العمل :

ينبغي أن يفصل كلما كان الأمر ضروريا أو اقتضت الحالة ذلك بين إجراء تسوية وضعية البناءة و ممارسة العمل المزمع القيام به فيها أو الذي يباشر فعلا .
و فعلا إذا كان بالإمكان تسوية وضعية البناءة حسب الشروط المحددة في هذه التعليمات فان رخصة ممارسة العمل المزمع القيام به أو المباشر بالفعل أو سنده لا يسلم أو يلغى إذا تناهى العمل مع صبغة المنطقة التي أقيم فيها البنيان وكان نقله لا تترتب عليه عواقب وخيمة تضر بالمنطقة نفسها .
ومن ثم فان دراسة الملف و القرار المطلوب اتخاذه سيأخذان هذا الجانب من المسألة بعين الاعتبار إن اقتضى الأمر .

4.2 في المجال المالي :

تبين لجنة الدائرة اعتمادا على الحل الذي تقرر في مجال القاعدة الأرضية و في المستوى التقني الحقوق و الرسوم المتعلقة بالحل المأمور به معتمدة في ذلك الأحكام التي تنص عليها هذه التعليمات .

5.2 في مجال الحالات المعقدة :

ترسل لجنة الدائرة الملف إلى الولاية وفق الشروط والأشكال نفسها المقررة أعلاه إذا اعترضتها صعوبة يتعذر التغلب عليها وكان مرد هذه الصعوبة إلى الطابع الخاص لهذه الحالة بالنسبة إلى ما تأمر به هذه التعليمات و استقر الرأي على الهدم .
تدرس لجنة الولاية الملف و تتخذ القرار الملائم .
وتطلب إن اقتضى الأمر استكمال الملفات و إجراء الخبرة ، أو الرقابة أو أي إجراء آخر تراه مفيدا قبل اتخاذ قرارها النهائي .

3- مهلة تبليغ القرار و الطعن :

1.3 تبليغ قرارات تسوية الوضعية :

يبلغ للمعني القرار المتخذ في شأن كل حالة من الحالات باستثناء إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية.

ويتم التبليغ المذكور بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي مع ملاحظة صريحة بالإمكانية المتاحة للمعني كي يمارس حقه في الطعن المجاني لدى لجنة الولاية خلال شهرين على الأكثر ابتداء من تبليغ القرار وذلك طبقا للمادة 278 من الأمر رقم 66-145 المؤرخ في 08 يونيو 1966 و المتضمن قانون الإجراءات المدنية .

2.3 تبليغ قرارات الهدم وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية :

يقوم الوالي بتبليغ قرارات إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية تبعا لإجراء الإنذار المنصوص عليه في الفقرة 1-6 أولا أعلاه ، وحسب الشروط و الأجال التي تراها اللجنة مناسبة في كل حالة من الحالات لاسيما ما تعلق منها بإجراء و الوسائل التي يمكن أن تسخر لذلك .

3.3 دراسة الطعون :

تدرس لجنة الولاية الطعون ، ويمكنها أن تؤكد قرار لجنة الدائرة أو تبطله .
كما يمكنها أن تتلقى لدى دراستها الملف أية معلومات تكميلية تراها مفيدة و تأمر بحضور صاحب الطعن .

4- مرحلة تنفيذ القرارات :

يقوم إن اقتضى الأمر رئيس المجلس البلدي فور تسلمه محضر لجنة الدائرة و / أو محضر لجنة الولاية بتدابير تنفيذ القرارات التي يتضمنها المحضر المذكور ، ويكون ذلك بعد مداوات المجلس الشعبي البلدي

1.4 تبليغ القرارات:

يبلغ رئيس المجلس الشعبي البلدي القرار المتخذ حسب الشروط المذكورة أعلاه ويدعو المعني إلى الاتصال بمصالح البلدية قصد تسوية وضعيته.

2.4 دفع الحقوق و الرسوم المطلوبة :

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي إن اقتضى الأمر عقود تسوية الوضعية و وثائقها و الأساس العقاري الذي يتوج هذه التسوية لتمكين المعني من دفع الحقوق و الرسوم المطلوبة .

3.4 تسليم رخصة التجزئة الأراضي للبناء بعنوان تسوية الوضعية :

يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على إنشاء الجمعيات النقابية و على سيرها المنتظم و يساعدها في تحضير ملف طلب رخصة تجزئة الأراضي للبناء بعنوان تسوية الوضعية . كما يسهر على تسليم رخصة تجزئة الأراضي بعنوان تسوية الوضعية و يسعى لمراقبة انجاز أشغال تهيئة المرافق التي تقع على عاتق الجمعية النقابية .

4.4 تسليم رخصة البناء و رخصة الأشغال بعنوان تسوية الوضعية :

يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخصة البناء أو رخصة الأشغال بعنوان تسوية الوضعية بعد انجاز المعني أشغال تهيئة المرافق و أشغال المطابقة و استظهاره في هذا الصدد بشهادة تعدها المصالح المختصة بالأوصال التي تبين دفعه للحقوق و الرسوم المطلوبة . ومن المعلوم أن رخصة البناء أو رخصة الأشغال يمكن أن تسلمها على الفور غي حالة ما إذا لم يشترط توفر أي شرط من الشروط المذكورة أعلاه مقدما . تخضع رخصة البناء أو رخصة الأشغال في إطار هذه التعليلة في الحقوق و الرسوم المرتبطة بها كما نصت عليها في المادة 119 من القانون رقم 82-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 1982 المتضمن لقانون المالية لسنة 1983 .

5- إرجاع الوثائق :

يحرص رئيس المجلس الشعبي البلدي بمجرد انتهاء عملية تسوية الوضعية على إرجاع النسخة الأصلية من كل وثيقة أو عقد رسمي إلى المعني بعد اخذ نسخة من ذلك إن اقتضى الأمر .

6- المتابعة و التقييم :

يتم تنفيذ عمليات معالجة البناء غير المشروع تحت سلطة الوالي الذي يتابع عمل الأجهزة البلدية و لجنة الدائرة و يتولى تقييمها .
و في هذا الصدد يسهر رئيس الدائرة على موافاته بمحاضر اللجنة .
و يتعين على رؤساء المجالس الشعبية البلدية و رؤساء الدوائر أن يعلموا الجهات المعنية في أي وقت من الأوقات بالصعوبات التي تعترضهم و يقوموا جميع الآراء و المقترحات المفيدة و على رؤساء الدوائر أن يخبروا الوالي بأية حالة تتسم بطابع خاص ، كلما كان ذلك ضروريا ليتمكن انطلاقا من هذه الحالة الخاصة ، من تعميم الحل على جميع الحالات المشابهة .

و يعتمد الولاية هذا الأسلوب فيخبرون المصالح المركزية المعنية للعمل في الاتجاه نفسه على الصعيد الوطني .

يجب أن تنفذ الحلول الاستثنائية التي تساعد على معالجة البناء غير المشروع مع مراعاة مبدأ الإنصاف و الموضوعية اللذين تستلهم الحلول منهما .

و تستهدف هذه الحلول زيادة على ذلك تطهير هذا المجال نهائيا و وضع حد لتصرفات و السلوك الاجتماعية و السلبية الناجمة عن ذلك .
و من ثم فان نفاذ الحلول يجب أن يكون أسرع ما يمكن و يجب أن تسخر لهذا الغرض جميع الوسائل الضرورية .

مصطلحات متعددة للبناء الفوضوي:

المصدر	المصطلح	الدولة أو اللغة
(1)	Bidonville , Taudis , Habitat précaire , Habitat spontané , Quartiers irrégulier , construction illicite , Habitat insalubre .	اللغة الفرنسية أو الدول الفرانكفونية
(1)	Assentamientos irregulares , Barrio marginal , Barraca , Conventillos , Colonias populares , Tugorios , Solares , Bahios , Cuarterias ,	اللغة الإسبانية و الدول الناطقة باللغة الإسبانية
(3)	Barriados	
(1)	الاحواش , براريك , فوضوي , مدن الصفيح , الصفيح , بني وسكت الأعشاش	اللغة العربية و الدول العربية
(1)	Umjondolo , Mabanda	إفريقيا الجنوبية
(1)	Hood , Ghettos	الولايات المتحدة
(1)	Slum , Squatters , Shanty towns	انجلترا و دول الكومنولث
(1)	Chawals , Ahatas , Kataras , Bustee , Zopadpattis , Cheris , Katchi , Abadis , Watta , Pelpath , Udukku	دول آسيا
(1)	Bairos da lata , Quartos da slum , , Morro , Coritiço , Comunidade , Loteamento	اللغة البرتغالية و الدول الناطقة بها
(1)	Trushchubi	اللغة الروسية
(1)	Gecekundu	اللغة التركية
(1)	Elendsviertel	اللغة الألمانية
(2)	Tugurilos	أمريكا اللاتينية
(2)	Bazaars	الهند
(2)	Favelas	البرازيل
(2)		العشش مصر
(2)		الصرائف العراق
(2)		الصندقة السعودية

الملحق

(2)	العشيش	الكويت
(2)	التخاشيب	لبنان
(2)	Barrios	فنزويلا
(2)	Barriados	البيرو
(2)	Callmps	الشيلي
(3)	Canquament	
(2)	Villas miseria	الأرجنتين
(3)	Les gaurbis villes	تونس

المصادر:

- (1) ا د تيجان بشير - مجلة و جغرافيا و تهيئة العدد رقم 11 دار الغرب للنشر و التوزيع
- (2) د احمد علي اسماعيل - دراسات في جغرافيا المدن
- (3) د عبد الحميد الدليمي - دراسة في العمران (السكن و الاسكان) دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة

استمارة خاصة بالمسكن

نوع المسكن : فردي جماعي

مساحة المسكن :

عدد الغرف بالمسكن :

تاريخ انجاز المسكن :

نمط المسكن : تقليدي حوش فيلا آخر

عدد المستويات : أرضي أرضي+1 أرضي+2 أرضي+3

حالة المسكن : جيد متوسط ردي

حيازة المسكن : ملك إيجار فوضوي مجاني

المواد المستعملة في البناء :

الجدران :

السقف :

الأرضية :

الطلاء :

التلبيس الخارجي :

ملكية الأرض : الدولة خواص غير معروف

التجهيزات الموجودة بالمسكن :

الكهرباء عداد كهربائي

الماء عداد مائي

الغاز الهاتف

قنوات تصريف المياه

المطبخ الحمام الفناء

النشاط الممارس في المسكن إن وجد

استمارة خاصة بسكان حي بودغن

رقم المقاطعة رقم الجزيرة رقم البناية

عدد أفراد الأسرة : الذكور الإناث

اسم الأب :

المهنة :

عدد الأفراد المتمدرسين :

المرحلة الابتدائية المرحلة المتوسطة

المرحلة الثانوية المرحلة الجامعية

عدد الأفراد العاملين من العائلة :

نوع العمل :

مكان العمل

تاريخ الإقامة بالحي/...../.....

مكان الإقامة السابقة :

سبب الانتقال إلى الحي

الدخل الشهري للأسرة

المستوى التعليمي : للأب..... للام

استمارة خاصة بالمؤسسات التربوية

اسم المؤسسة:

نوع المؤسسة:

عدد التلاميذ المسجلين بها لموسم 2008/2007

عدد الذكور:

عدد الإناث:

المجموع:

نسبة نجاح التلاميذ في امتحان نهاية السنة:

نسبة نجاح التلاميذ في الانتقال إلى المرحلة المتوسطة:

معدل عدد التلاميذ داخل القسم الواحد:

عدد المعلمين و المؤطرين بالمؤسسة:

مكان إقامة التلاميذ:

.....

معدل استفادة التلاميذ من خدمات كل من :

1- الإطعام.....

2- العلاج

هل هناك نقص في التجهيزات داخل المؤسسة ؟ ما هي ؟

.....

استمارة خاصة بالمؤسسات الصحية

- اسم المؤسسة:
- نوع المؤسسة:
- عدد الأسرة بالمؤسسة:
- عدد الأطباء:
- عدد الأخصائيين:
- عدد المرضى:
- عدد الإدارات الإدارية:
- عدد العمال المهنيين:
- معدل الكشوفات اليومية للمرضى:
- مكان توافد المرضى:
- نوع الأمراض الأكثر انتشارا بين المرضى:

هل المؤسسة تحتوي عدد كافي من

1- الأطباء والأخصائيين.....

2- التجهيزات الطبية.....

3- الأدوية الضرورية.....

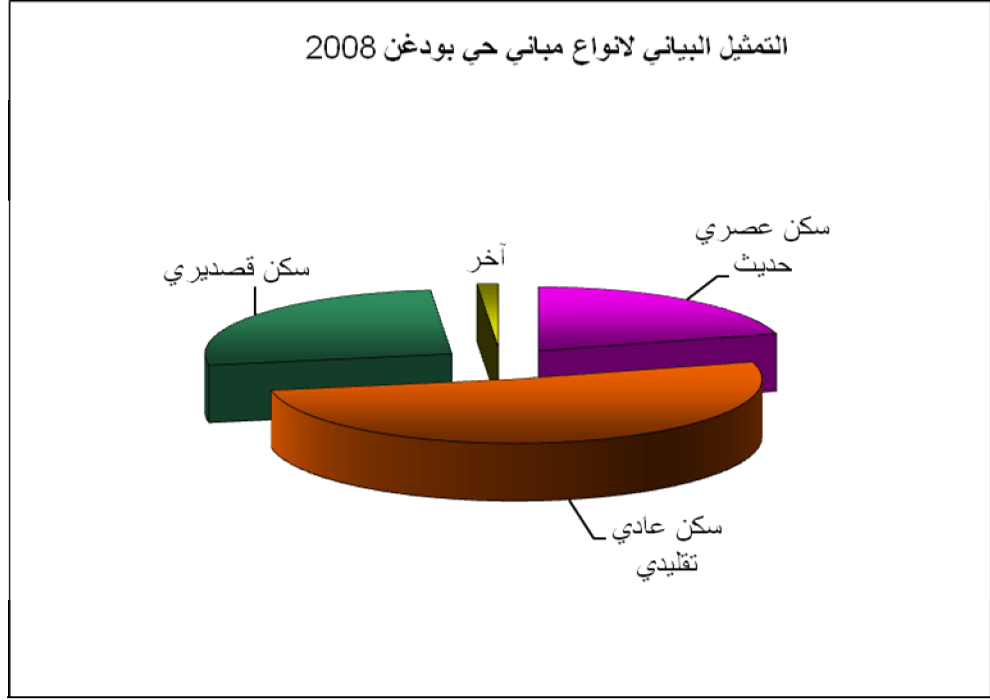
ما هي الصعوبات التي تواجهه :

1- الأطباء و العاملين.....

2- المرضى.....

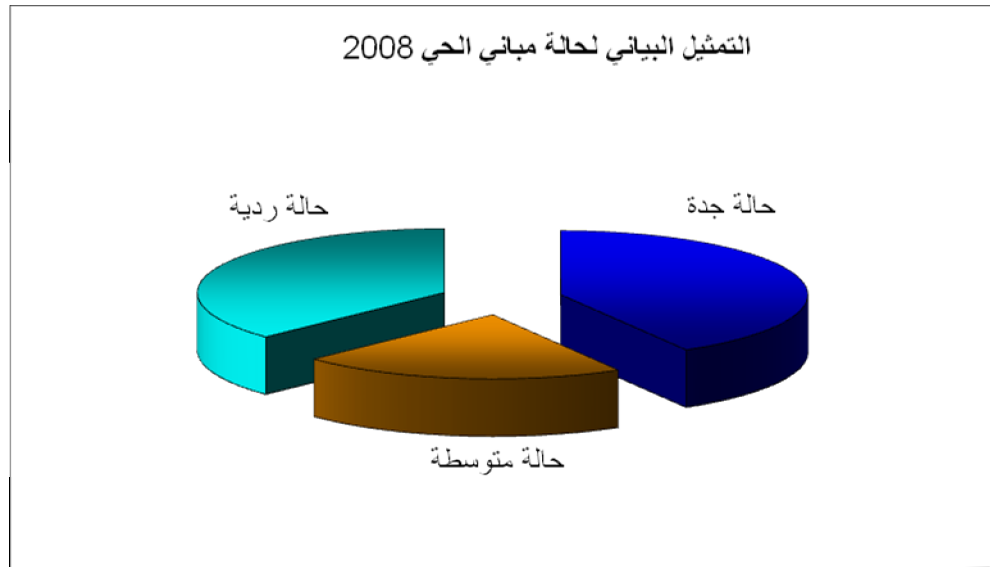
ملحق الأشكال و الجداول و الصور و الخرائط

الشكل البياني رقم (01):



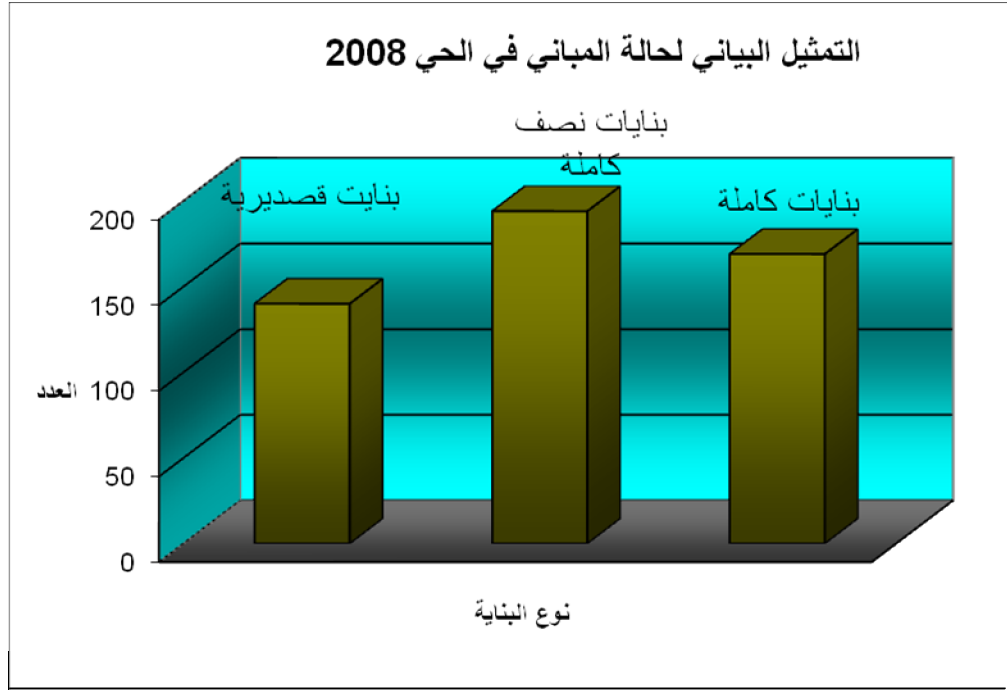
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (02) :



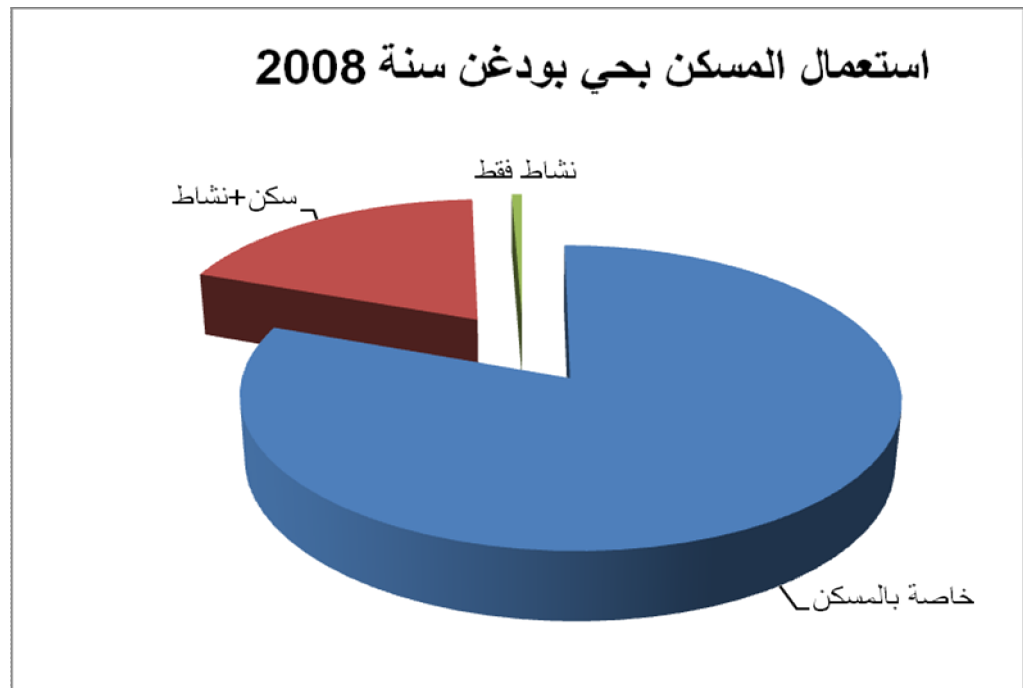
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (03):



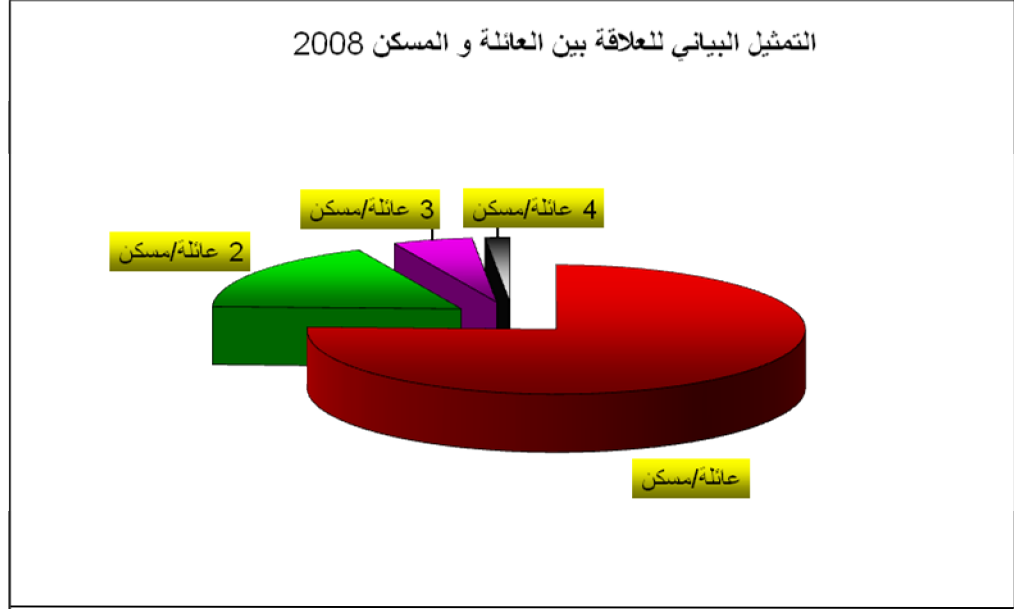
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (04):



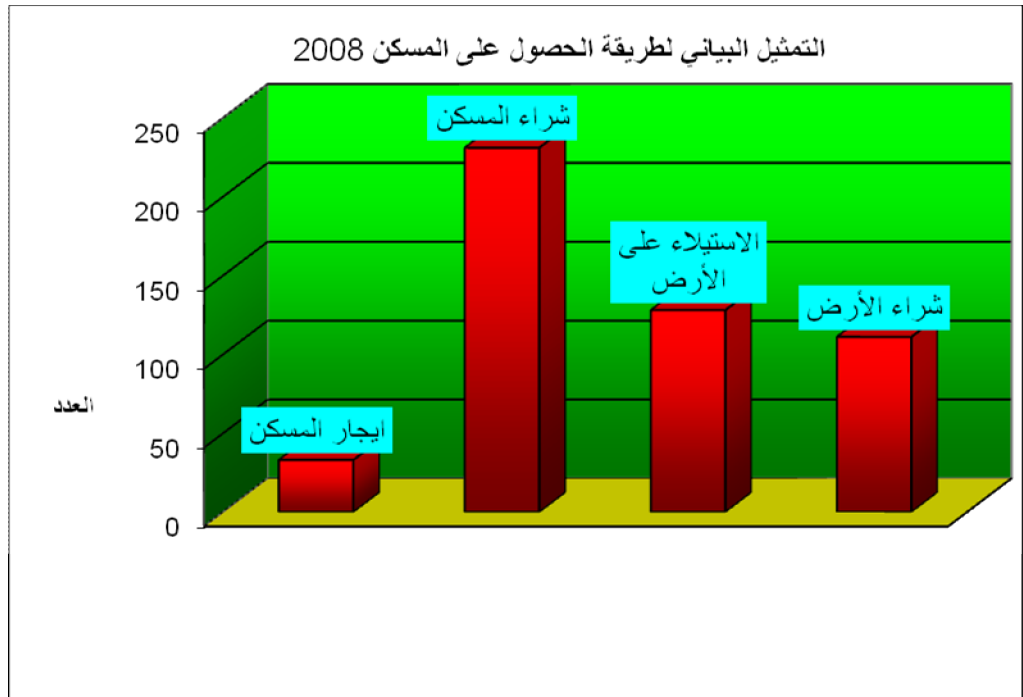
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (05):



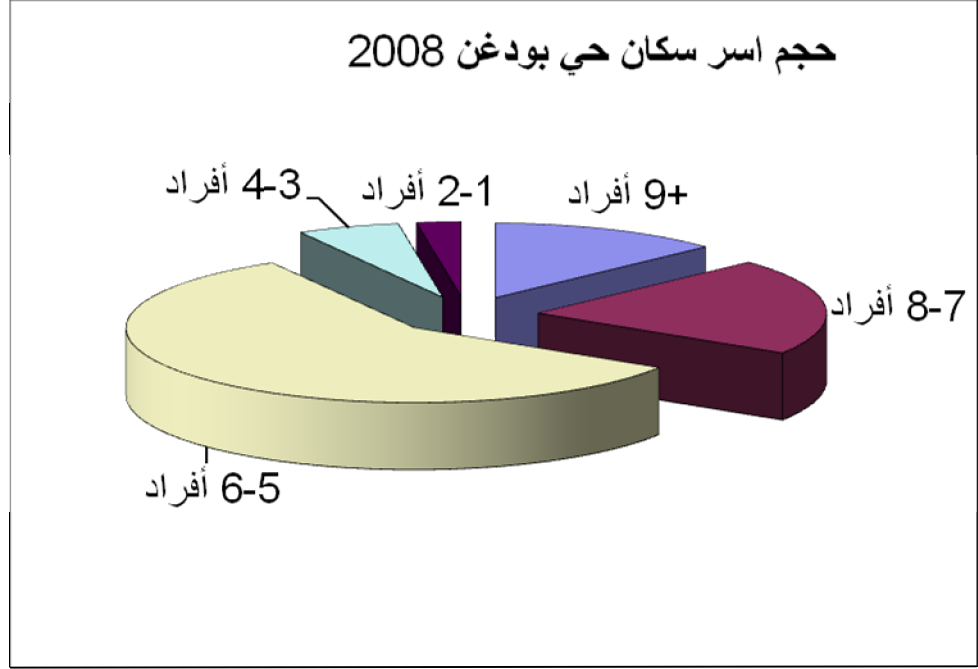
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (06):



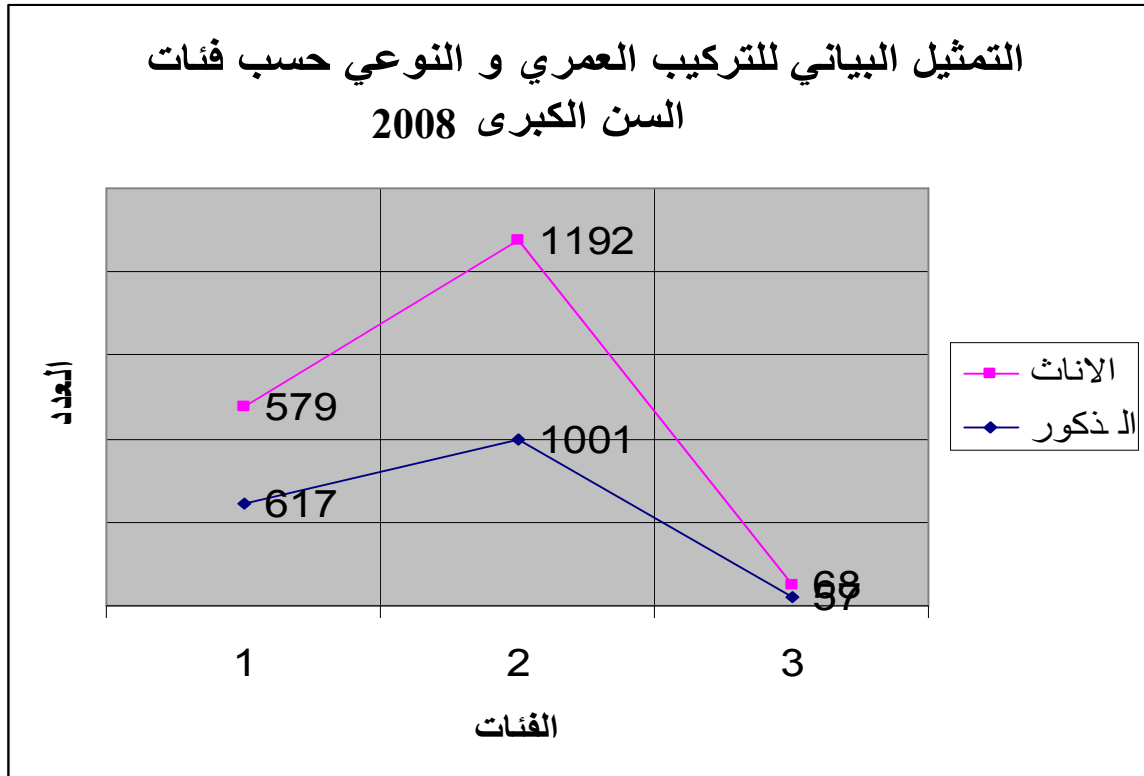
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (13):



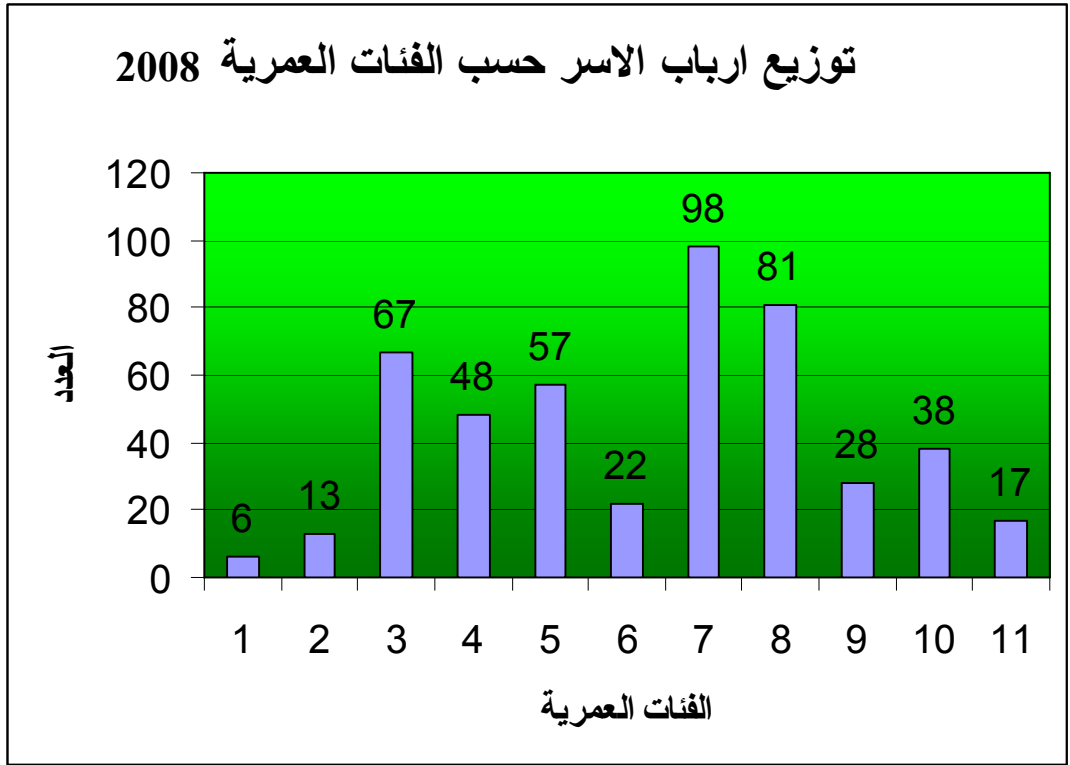
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (17)



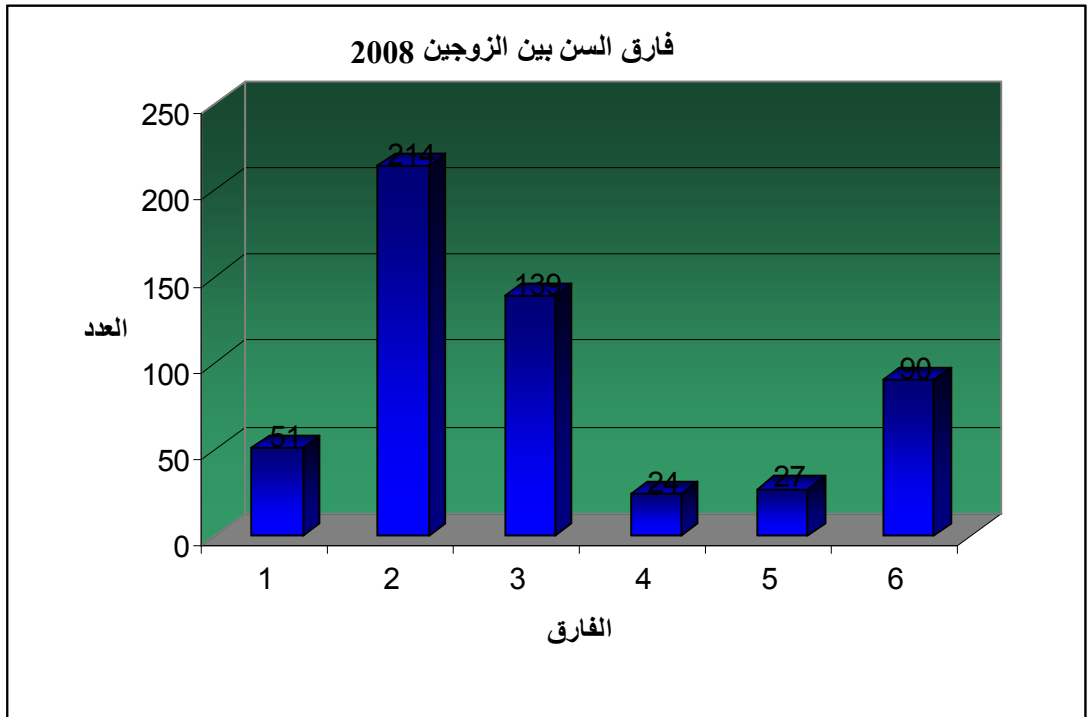
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (18):



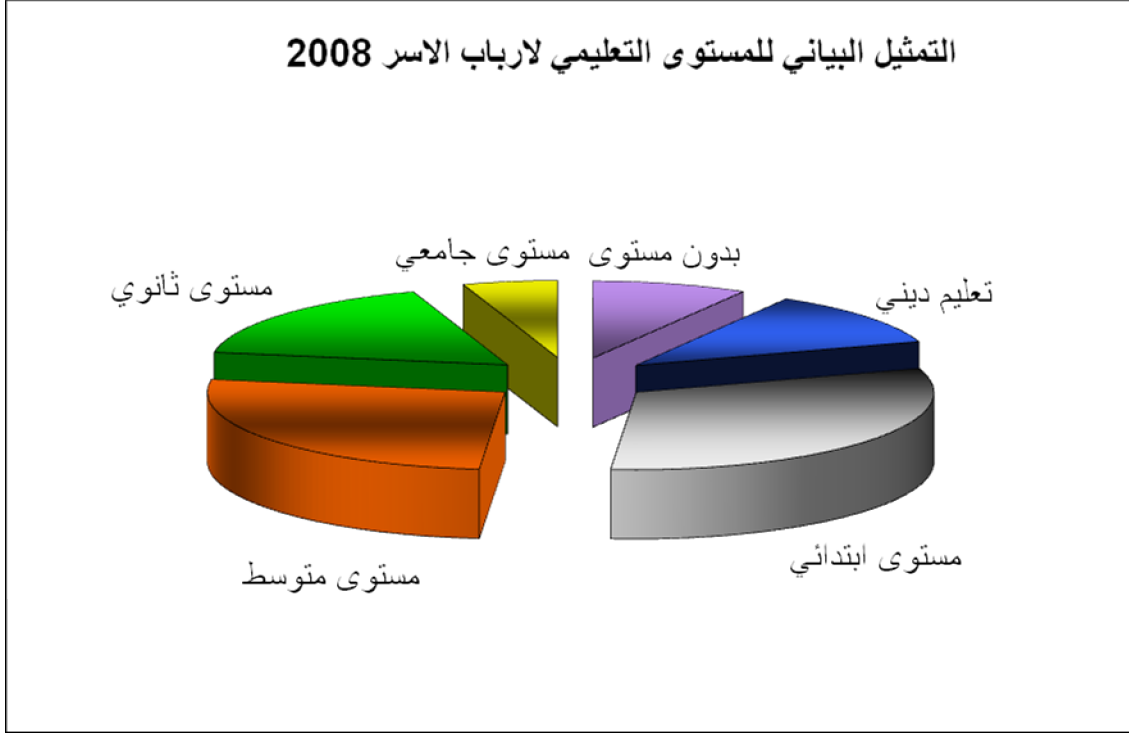
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل رقم (19) التمثيل البياني لفارق السن بين الزوجين



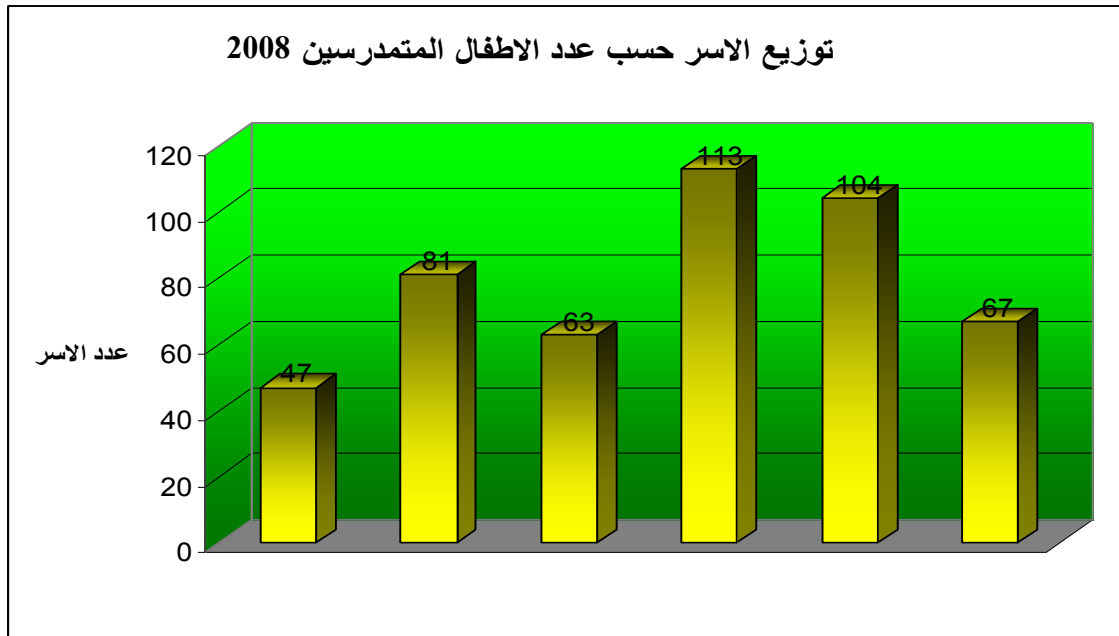
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (20) :



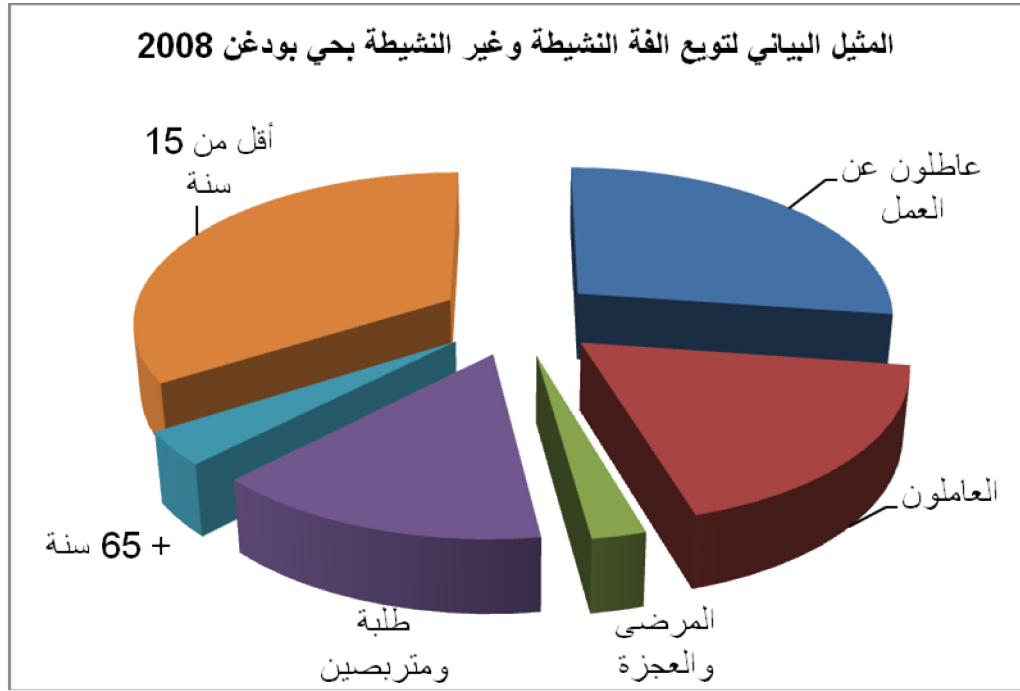
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (21) :



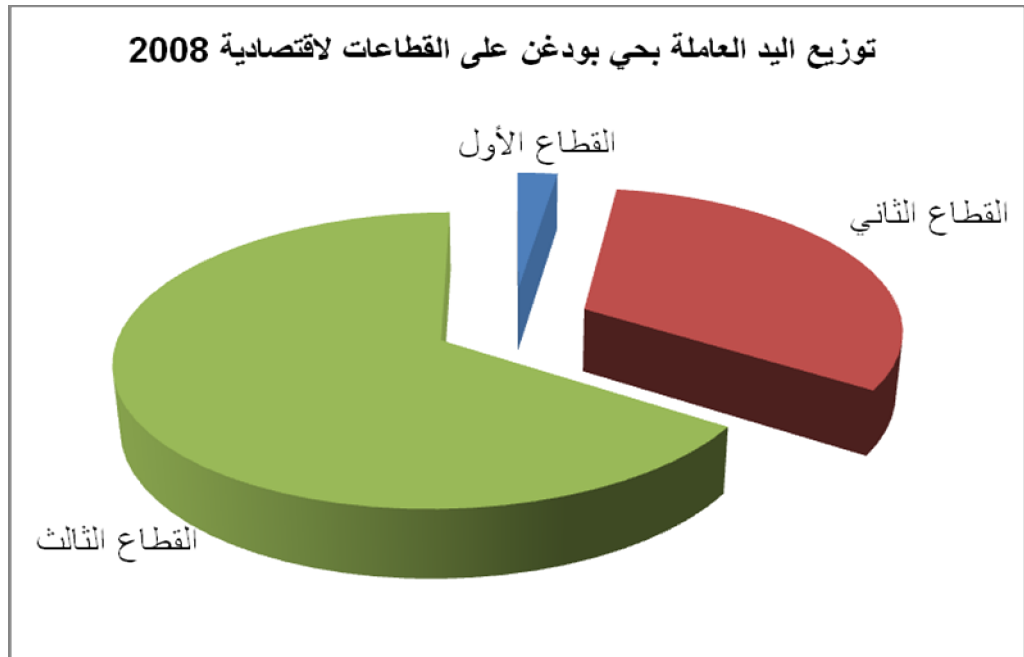
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (22) :



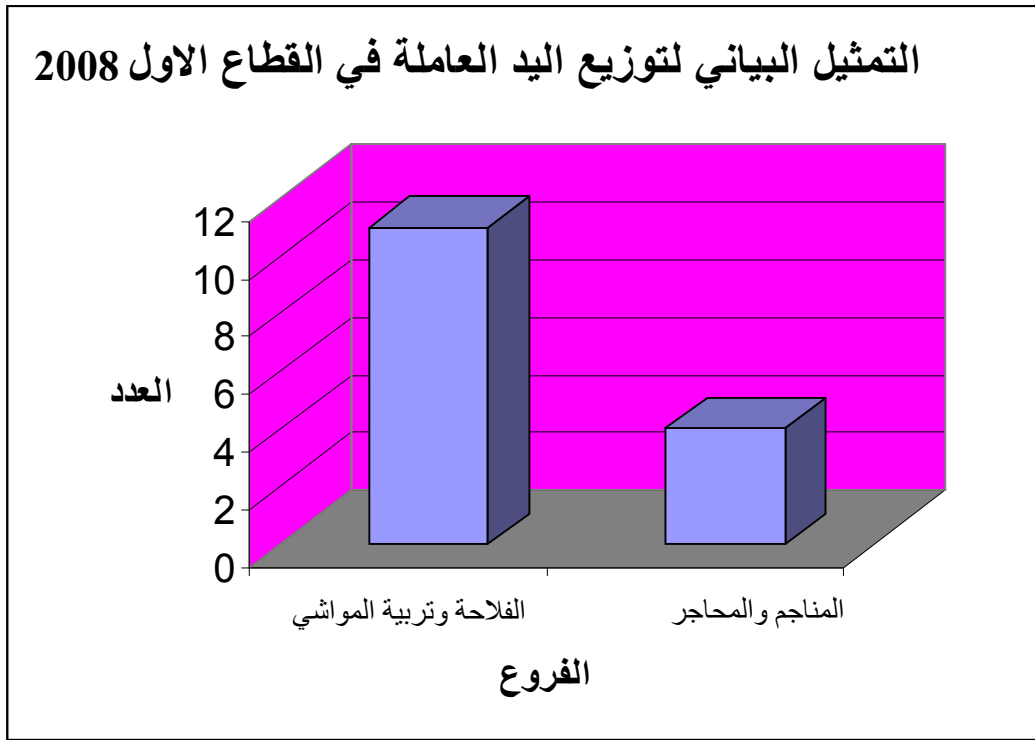
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (23)



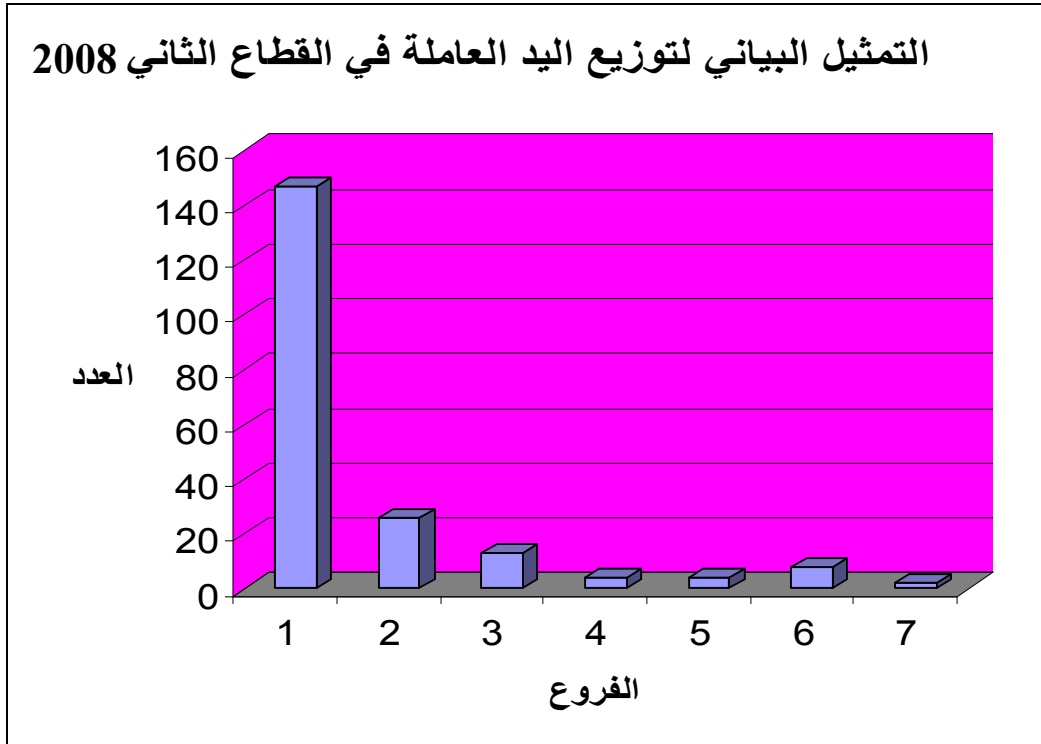
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل رقم (24) التمثيل البياني لتوزيع اليد العاملة في القطاع الأول :



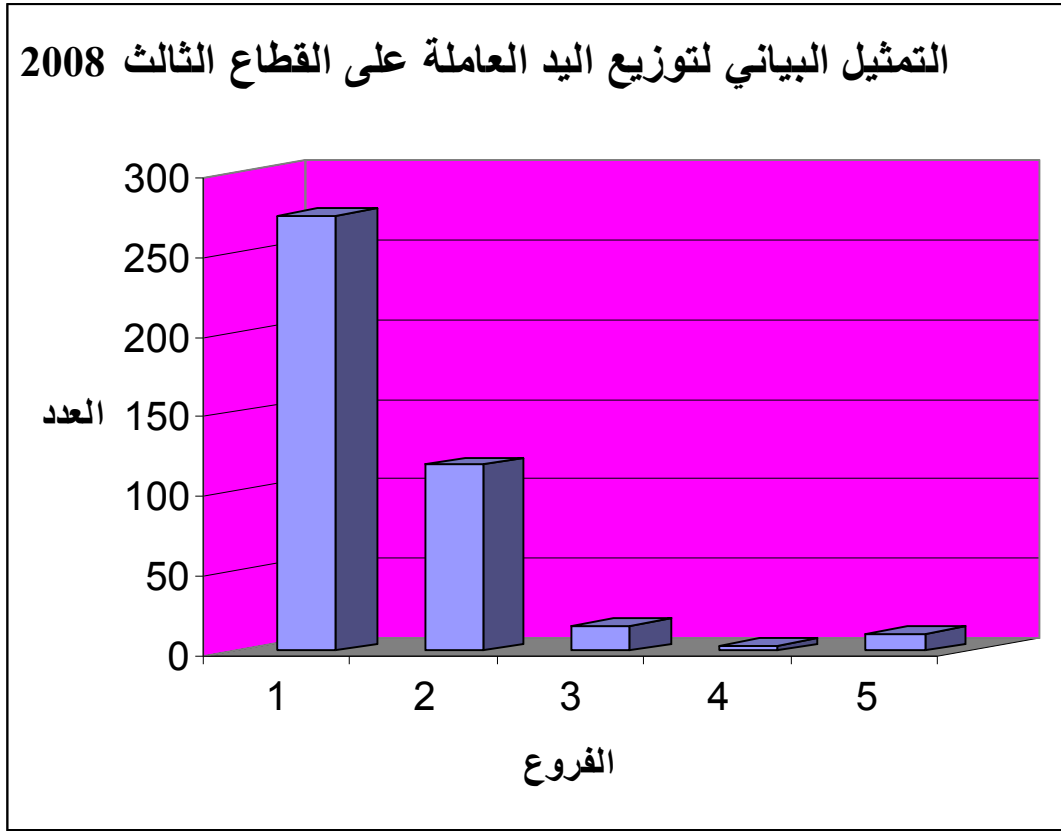
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (25) :



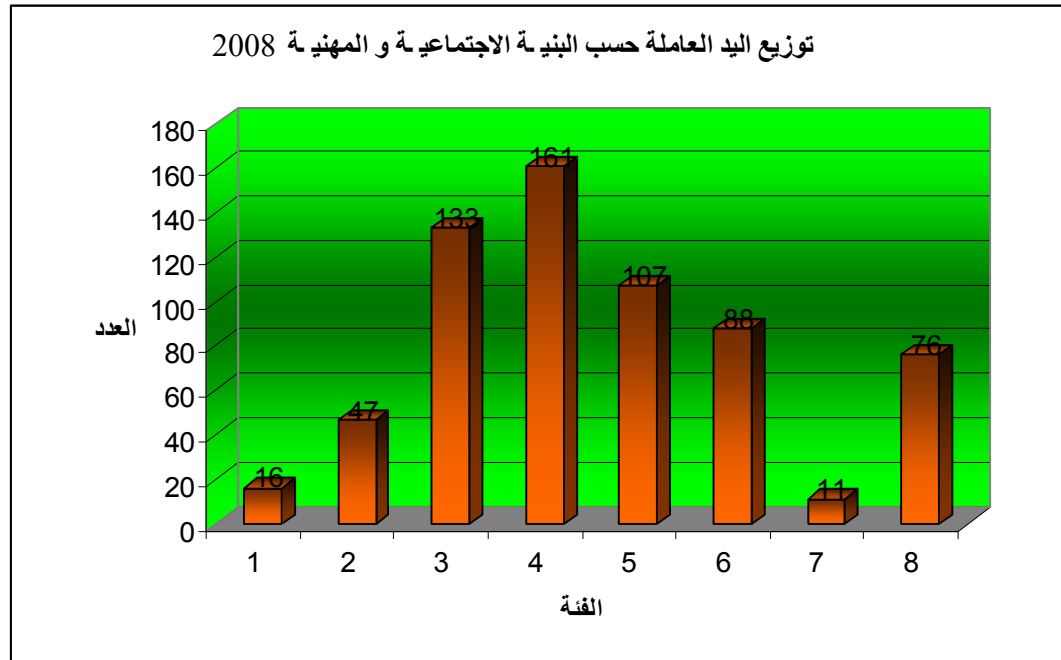
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (26) :



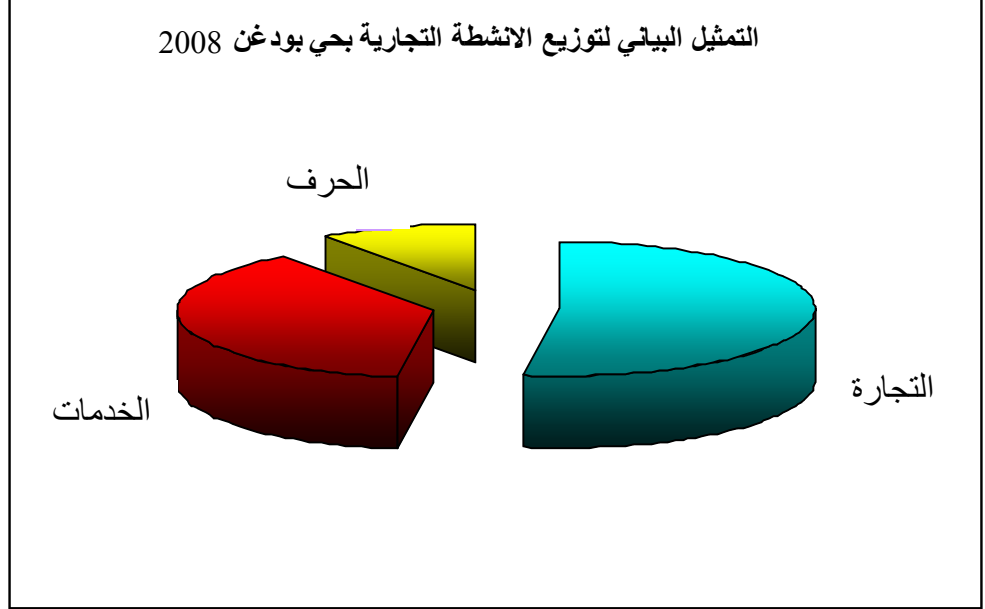
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (27) :



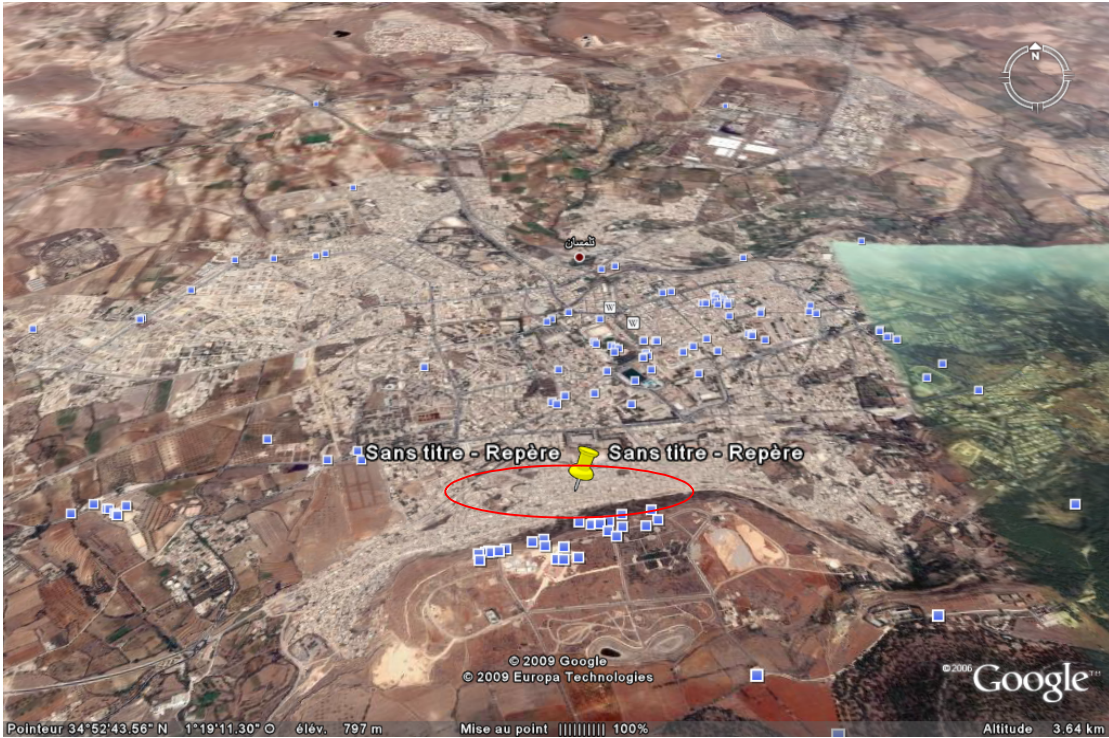
المصدر : تحقيق ميداني 2008

الشكل البياني رقم (28) :



المصدر : تحقيق ميداني 2008

صورة بواسطة القمر الصناعي لمنطقة الدراسة



المصدر: Google earth 2008

خريطة بلديات تلمسان

فهرس الجداول

الصفحة

29	الجدول رقم (01) نمط مباني حي بودغن
31	الجدول رقم (02) وضعية مباني حي بودغن
37	الجدول رقم (03) حالة مباني حي بودغن
38	الجدول رقم (04) ارتفاع مباني حي بودغن
39	الجدول رقم (05) استعمال المسكن
43	الجدول رقم (06) حجم المسكن و معدل إيواء الغرفة لحي بودغن
44	الجدول رقم (07) معدل إيواء الغرفة في حي بودغن
47	الجدول رقم (08) معدل إيواء المسكن حسب إحصائي 2008-1998
48	الجدول رقم (09) مقارنة معدل إيواء المسكن في بعض الأحياء الفوضوية
49	الجدول رقم (10) العلاقة بين العائلة و المسكن
51	الجدول رقم (11) طريقة الحصول على المسكن
65	الجدول رقم (12) تجهيز مساكن الحي
73	الجدول رقم (13) تطور عدد سكان الجزائر من 1856 إلى 2008
74	الجدول رقم (14) تطور عدد سكان الحي
78	الجدول رقم (15) الأصل الجغرافي لأرباب الأسر - مكان الولادة -
82	الجدول رقم (16) مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارج
84	الجدول رقم (17) مكان الإقامة السابقة حسب بلديات ولاية تلمسان
87	الجدول رقم (18) فترات توافد الأسر إلى الحي حسب مكان الإقامة السابقة
89	الجدول رقم (19) فترات توافد الأسر إلى الحي حسب الأصل الجغرافي لرب الأسرة
91	الجدول رقم (20) فترات إقامة الأسر حسب بلديات ولاية تلمسان
98	الجدول رقم (21) توزيع أرباب الأسر حسب الأصل الجغرافي و سبب تنقلهم
100	الجدول رقم (22) توزيع أرباب الأسر حسب مكان الإقامة السابقة و سبب تنقلهم
101	الجدول رقم (23) توزيع أرباب الأسر حسب الإقامة السابقة ببلديات تلمسان و سبب تنقلهم
103	الجدول رقم (24) حجم الأسرة
104	الجدول رقم (25) مقارنة متوسط حجم الأسرة بحي بودغن بالأحياء الفوضوية
106	الجدول رقم (26) توزيع سكان حي بودغن حسب الفئات العمرية
108	الجدول رقم (27) توزيع سكان بلدية تلمسان حسب الفئات العمرية

- الجدول رقم (28) توزيع سكان ولاية تلمسان حسب الفئات العمرية..... 109
- الجدول رقم (29) التركيب العمري و النوعي حسب فئات السن الكبرى 112
- الجدول رقم (30) مقارنة الفئات العمرية الكبرى للحي ببعض الأحياء الفوضوية 113
- الجدول رقم (31) توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية 114
- الجدول رقم (32) فارق السن بين الزوجين..... 115
- الجدول رقم (33) فارق السن بين الزوجين (مكرر) 115
- الجدول رقم (34) توزيع أرباب اسر الحي حسب المستوى التعليمي..... 117
- الجدول رقم (35) توزيع الأسر حسب عدد الأطفال المتمدرسين 118
- الجدول رقم (36) معدل تدرس الأطفال 119
- الجدول رقم (37) توزيع الفئة النشيطة و غير النشيطة بحي بودغن 125
- الجدول رقم (38) توزيع اليد العاملة لسكان الحي على فروع النشاطات الاقتصادية 133
- الجدول رقم (39) توزيع اليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية لسكان الحي 137
- الجدول رقم (40) مكان عمل أرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارجه 142
- الجدول رقم (41) توزيع أرباب الأسر العاملين حسب بلديات ولاية تلمسان..... 145
- الجدول رقم (42) المعطيات العددية للمؤسسات التربوية 152
- الجدول رقم (43) توزيع النشاطات التجارية في حي بودغن..... 159
- الجدول رقم (44) توزيع المحلات ذات الطابع التجاري 161
- الجدول رقم (45) توزيع المحلات ذات الطابع الخدماتي 163
- الجدول رقم (46) توزيع المحلات الحرفية في الحي 165
- الجدول رقم (47) تقسيم الحي إلى قطاعات 171
- الجدول رقم (48) مصطلحات متعددة للبناء الفوضوي 225/224

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
230	الشكل رقم (01) أنواع مباني حي بودغن
230	الشكل رقم (02) حالة مباني حي بودغن
231	الشكل رقم (03) لوضعية المباني حي بودغن
231	الشكل رقم (04) لوظيفة المسكن
232	الشكل رقم (05) العلاقة بين العائلة و المسكن
232	الشكل رقم (06) طريقة الحصول على المسكن
56	الشكل رقم (07) مدى تجهيز منازل حي بودغن بالكهرباء
57	الشكل رقم (08) مدى تجهيز منازل حي بودغن بالماء
58	الشكل رقم (09) مدى تجهيز منازل حي بودغن بالغاز
61	الشكل رقم (10) مدى تجهيز مساكن حي بودغن بالمطبخ
62	الشكل رقم (11) مدى تجهيز منازل حي بودغن بالحمام
63	الشكل رقم (12) مدى تجهيز مساكن حي بودغن بالفناء
233	الشكل رقم (13) حجم الأسرة بحي بودغن
107	الشكل رقم (14) الهرم السكاني لحي بودغن
110	الشكل رقم (15) الهرم السكاني لبلدية تلمسان
110	الشكل رقم (16) الهرم السكاني لولاية تلمسان
233	الشكل رقم (17) التركيب العمري و النوعي حسب فئات السن الكبرى
234	الشكل رقم (18) توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية
234	الشكل رقم (19) فارق السن بين الزوجين
235	الشكل رقم (20) المستوى التعليمي لأرباب الأسر
235	الشكل رقم (21) توزيع الأسر حسب عدد الأطفال المتمدرسين
236	الشكل رقم (22) توزيع الفئة النشيطة و غير النشيطة حي بودغن
236	الشكل رقم (23) توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية
237	الشكل رقم (24) توزيع اليد العاملة في القطاع الأول
237	الشكل رقم (25) توزيع اليد العاملة في القطاع الثاني
238	الشكل رقم (26) توزيع اليد العاملة في القطاع الثالث
238	الشكل رقم (27) توزيع اليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية
239	الشكل رقم (28) توزيع الأنشطة التجارية بحي بودغن
161	الشكل رقم (29) موقع القناة

فهرس الصور الفوتوغرافية

الصفحة	الصورة
28	الصورة رقم (01) نموذج لسكن مختلط بحي بودغن
34	الصورة رقم (02) المظهر الخارجي للبنائيات نصف كاملة بحي بودغن
36	الصورة رقم (03) بعض المنازل القصديرية بحي بودغن.....
59	الصورة رقم (04) وجود عدادات الماء و الغاز و الكهرباء بحي بودغن
60	الصورة رقم (05). مظهر من مظاهر الربط العشوائي لقنوات الصرف الصحي بحي بودغن
66	الصورة رقم (06) طريق بدون رصيف بحي بودغن
67	الصورة رقم (07) الممرات العمودية بحي بودغن
69	الصورة رقم (08) منحدر لرمي النفايات بالجهة الغربية من حي بودغن
69	الصورة رقم (09) مكان لرمي النفايات المنزلية بوسط حي بودغن
239	الصورة رقم (10) صورة بواسطة القمر الصناعي لمنطقة الدراسة

فهرس الخرائط

الصفحة	الخريطة
21	الخريطة رقم (01) موقع حي بودغن من مجمعة بلدية تلمسان
75	الخريطة رقم (02) الأصل الجغرافي لأرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارجه
80	الخريطة رقم (03). أماكن الإقامة السابقة لأرباب الأسر
83	الخريطة رقم (04) أماكن الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب بلديات تلمسان
140	الخريطة رقم (05) مكان عمل أرباب الأسر حسب ولايات الوطن
143	الخريطة رقم (06). توزيع أرباب الأسر العاملين حسب بلديات تلمسان
150	الخريطة رقم (07) توزيع التجهيزات بحي بودغن
160	الخريطة رقم (08) توزيع النشاطات التجارية بحي بودغن
162	الخريطة رقم (09) توزيع المحلات ذات الطابع الخدماتي بحي بودغن
164	الخريطة رقم (10) توزيع المحلات ذات الطابع الحرفي بحي بودغن
240	الخريطة رقم (11) الموقع الإداري لمنطقة الدراسة
241	الخريطة رقم (12) تقسيم حي بودغن إلى قطاعات

فهرس البحث

الصفحة	
6	تقديم عام لموضوع البحث
10	تعريف البناء الفوضوي
11	الأسباب التي أدت إلى ظهور المناطق العشوائية في الجزائر
13	انعكاسات المناطق العشوائية على المجتمع و المدينة
15	إشكالية البحث
17	أهمية الدراسة
17	منهجية البحث
20	التعريف بمنطقة الدراسة
الباب الأول - دراسة تحليلية للحظيرة العمرانية لحي بودغن -	
الفصل الأول - السكن -	
25	تمهيد
25	الوضعية القانونية للمساكن
27	نمط و حالة المسكن
29	حالة مباني الحي
37	المظهر الخارجي و الداخلي للبناء
38	استعمال المسكن
40	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني - العلاقة بين السكن و السكان -	
42	تمهيد
42	توزيع المساكن حسب عدد الغرف
44	معدل إيواء الغرفة
45	العلاقة بين حجم المسكن و معدل إيواء الغرف
46	معدل إيواء المسكن
47	مقارنة معدل إيواء المسكن لحي بودغن ببعض الأحياء الفوضوية
49	العلاقة بين حجم العائلة و المسكن
50	طريقة حيازة المسكن
52	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث - التجهيزات المنزلية -

54	تمهيد
54	دراسة التجهيزات الداخلية للمسكن
54	الشبكات القاعدية
55	الكهرباء
56	الماء
58	الغاز الطبيعي
59	قنوات الصرف الصحي
61	الهيكل الحبوبية
61	المطبخ
62	الحمام
62	الفناء
63	معامل عدم الرفاهية الخاص بالتجهيزات الأساسية
65	دراسة التجهيزات الخارجية بالحي
65	الطرق
66	الأرصفة
67	الإضاءة العمومية
68	قنوات تصريف مياه الأمطار
68	جمع النفايات المنزلية
70	خلاصة الفصل

الباب الثاني - دراسة سكانية -

الفصل الرابع - دراسة اجتماعية وديمغرافية -

73	المعطيات الديمغرافية
73	التطور الديمغرافي حسب التعدادات السكانية
74	تطور سكان حي بودغن
76	الأصل الجغرافي لأرباب الأسر
79	الهجرة و حركة السكان
81	الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارجه
82	مكان الإقامة السابقة لأرباب الأسر حسب بلديات و لاية تلمسان
85	فترات توافد الأسر إلى الحي
86	فترات إقامة الأسر بالحي حسب مكان الإقامة السابقة
88	فترات توافد الأسر حسب الأصل الجغرافي
90	فترات توافد الأسر حسب بلديات و لاية تلمسان

92	الإقامة السابقة و سبب التنقل
96	توزيع أرباب الأسر حسب الأصل الجغرافي و سبب تنقلهم
99	توزيع أرباب الأسر حسب مكان الإقامة السابقة و سبب التنقل
99	توزيع أرباب الأسر حسب مكان الإقامة السابقة ببلديات الولاية و سبب تنقلهم
102	خصائص اسر الحي ووضعيته الديمغرافية
102	حجم الأسرة
103	الحجم المتوسط للأسرة
103	مقارنة متوسط حجم الأسرة في الحي ببعض الأحياء الفوضوية
105	التركيب العمري و الجنسي للسكان
105	توزيع السكان حسب الجنس و النوع
111	مقارنة بين الفئات العمرية للحي و الفئات العمرية لكل من بلدية و ولاية تلمسان
111	التركيب العمري و النوعي حسب فئات السن الكبرى
112	مقارنة الفئات العمرية الكبرى للحي ببعض الأحياء الفوضوية
114	توزيع أرباب الأسر حسب الفئات العمرية
115	الفارق في السن بين الزوجين
116	المستوى الثقافي و التعليمي لسكان الحي
116	المستوى التعليمي لأرباب الأسر بالحي
118	توزيع الأسر حسب عدد الأطفال المتمدرسين
119	معدل التمدرس عند الأطفال الأقل من 15 سنة
120	نسبة التمدرس
121	خلاصة الفصل
الفصل الخامس - البنية الاجتماعية و الاقتصادية -	
124	التركيب الاقتصادي لسكان الحي
124	توزيع سكان الحي حسب الفئة النشيطة و غير النشيطة
124	الفئة النشيطة
125	الفئة غير النشيطة
127	أهم المؤشرات الاقتصادية في الحي
127	نسبة الشغل الخام
128	نسبة الشغل الصافي
128	نسبة البطالة الخام
128	نسبة البطالة الصافية
129	معدل الإعالة
129	معدل النشاط الاقتصادي

130	توزيع السكان المشتغلين حسب فروع القطاعات الثلاث
134	القطاع الأول
135	القطاع الثاني
136	القطاع الثالث
137	توزيع اليد العاملة حسب البنية الاجتماعية و المهنية
139	توزيع أرباب الأسر حسب مكان العمل
141	مكان عمل أرباب الأسر حسب ولايات الوطن و خارجه
144	مكان عمل أرباب الأسر حسب بلديات ولاية تلمسان
146	خلاصة الفصل

الباب الثالث - واقع و أفاق الحي -

الفصل السادس - علاقة الحي بالمدينة -

149	دراسة مدى ارتباط الحي بالمدينة
151	التجهيزات التربوية
154	التجهيزات الصحية
156	التجهيزات الرياضية و الثقافية
156	التجهيزات الإدارية
158	التجهيزات التجارية
159	توزيع المحلات ذات الطابع التجاري
165	توزيع المحلات ذات الطابع الخدماتي
165	توزيع المحلات الحرفية
166	خلاصة الفصل

الفصل السابع - تهيئة الحي و عصرنته -

168	من منظور السكان
170	من منظور مكاتب الدراسات
174	البنية التحتية
175	خلاصة الفصل

الفصل الثامن - اقتراحات الباحث -

177	تمهيد
177	المعالجة النظرية
178	المعالجة العلمية
180	حماية الحي من المخاطر
181	المحاصرة التقنية للحد من توسع الحي
181	الاجراءات المستعجلة

الملحق

183 خلاصة الفصل
184 الخاتمة
الملحق	
188 قائمة المراجع
192 البناء الفوضوي و مرجعيته القانونية
194 النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالبناء غير المشروع
226 نموذج لاستمارة الاستبيان المطبقة في البحث
230 ملحق الرسوم البيانية
241 فهرس الجداول
243 فهرس الأشكال
245 فهرس الصور الفوتوغرافية
246 فهرس الخرائط
247 فهرس البحث